

الدكتور
محمد عبد اللطيف
حقوق القاهرة - فرع الخرطوم

جرائم النشر المضرة بالمصلحة العامة

١٩٩٩

دار النهضة العربية
٣٢ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة



الدكتور
محمد عبد اللطيف
حقوق القاهرة - فرع الخرطوم

جرائم النشر المضرة بالمصلحة العامة

١٩٩٩

دار النهضة العربية
٣٢ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

مقدمة :

الأصل أنه مادام القانون لم يضع قيودا سابقة على النشر فإن للفرد نشر كل ما من شأنه أن يعبر عن أفكاره ، ولكن ممارسة الفرد لهذه الحرية دون تنظيم تؤدي - كحقيقة اجتماعية لا نقبل نقاشا - إلى تجاهل المصالح العامة للمجتمع والمصالح الخاصة بأفراده ، ومن ثم كان طبيعيا أن يتدخل المشرع لتنظيم هذه الحرية لضمان احترام هذه المصالح .

ولا شك أن التنظيم غير المهرق بنصوص التجريم يعكس الغاية الحقيقية للنظم الديمقراطية ، التي تتمثل في الحفاظ على حرية الفرد - في خضم الاستثناءات التي يفرضها النظام العام والسلامة القومية والأمن الجماعي وحقوق الآخرين - والسعى إلى توسيع نطاق هذه الحرية كلما ترسخ الإيمان بالحكم الديمقراطي وحق الفرد في المشاركة في صنع قواعد الحياة الاجتماعية دون خوف أو تردد .

ومؤدى ما تقدم أن التنظيم المقبول هو التنظيم الذى يحافظ على حرية الفرد ويحقق فاعليته داخل التنظيم الاجتماعى ، والذى يحول دون توقف حرية الفرد من جراء الاستمرار فى اختراع أشكال جديدة لجرائم الرأى .

وسوف نقتصر فى هذا البحث على دراسة النصوص التى تسعى إلى حماية المصالح العامة فى مواجهة خطر انفلات حرية الرأى والتعبير عنه بالنشر وتهديدها لهذه المصالح .

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها تهدف - من خلال دراسة النصوص وتحليلها - إلى الخروج بعدد من الاقتراحات نأمل أن تكون محققة للتوازن المنشود بين حرية الرأى وحق الفرد فى التعبير عن أفكاره ونشرها بالطريقة التى يراها محققة لذاته وبين حق الدولة فى التدخل لكبح جماح الأفكار التى تهدد المصلحة العامة .

ويقوم منهجنا فى الدراسة على تقسيم هذه النصوص إلى مجموعات باعتبار المصلحة التى تخمىها كل مجموعة ، يضم كل منها عنوانا رئيسيا . وقد راعينا التمهيد لكل مجموعة بالأفكار المتصلة بالنصوص التى اشتملت عليها حتى يلم القارئ أو الباحث بوجهة نظر المشرع من وراء تجريم بعض صور الرأى . كما راعينا فى تناول كل نص من نصوص التجريم أن نشير فى إيجاز إلى تاريخه والتدخلات التشريعية التى تناولته بالتعديل والتعليق عليها عند الضرورة ، اعتقادا منا بأن هذه الدراسة لا غنى عنها عند تقييم موقف المشرع من حرية الرأى فى ظل الاعتبارات المختلفة التى دعت إلى وضع هذا النص أو تعديله .

وسوف نمهد لهذا البحث بدراسة « العلانية » باعتبارها عنصرا تكوينيا فى جرائم النشر ضد المصلحة العامة ، وتقسيم موضوعه إلى فصول ستة ، وذلك على النحو الآتى :

الفصل الأول : جرائم العدوان على الحقيقة .

الفصل الثانى : جرائم انتهاك الآداب العامة والأخلاق .

الفصل الثالث : جرائم التعدى على المعتقدات الدينية .

الفصل الرابع : جرائم الإهانة والعيب والسب .

الفصل الخامس : جرائم التحريض .

الفصل السادس : جرائم التأثير فى سير العدالة .

مبحث تقميدى العلانية كعنصر تكوينى فى جرائم النشر

نصيب :

(العلانية الحكمية والعلانية الفعلية - قصد العلانية) .

١ = يعد النشر بإحدى طرق العلانية التى سردها القانون فى المادة ١٧١ ع على سبيل البيان عنصرا تكوينيا فى معظم جرائم النشر التى يتناولها هذا البحث ؛ حيث يتوقف وجود هذه الجرائم على وقوع النشر بإحدى هذه الطرق . لذا رأينا أن نمهد لهذه الدراسة بعرض الأحكام الخاصة بهذه الطرق ، وأن نكتفى فيما بعد - بالإشارة إليها فى كل جريمة شملها هذا البحث ، يكون المشرع قد أحال بالنسبة إلى قيامها إلى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة سالفه الذكر ؛ إلا إذا تطلب الأمر الإشارة إلى بعض النقاط الخاصة بهذه الطرق وتعلق بإحدى الجرائم التى يتناولها البحث .

٢ = ونبادر إلى القول بأن طرق العلانية تشمل النشر بواسطة الصحف أو أى طريقة أخرى من طرق العلانية ، يراد بها جعل الأقوال أو الأفعال أو الكتابات أو أى وسيلة من وسائل التعبير عن الفكرة أو المعنى علنية . وهذا هو المستفاد من نص الفقرة الأولى من المادة ١٧١ ع ؛ إذ أنها بعد أن أشارت إلى علانية القول والصياح ، وعلانية الفعل والإيماء ، وعلانية الكتابة والرسوم والصور والرموز وغيرها من طرق التعبير عن الفكرة أو المعنى ، فى التحريض على ارتكاب الجنايات أو الجنح ، أردفت ذلك بقولها : « أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية » ؛ أى يراد بها جعل أى طريقة من طرق التعبير عن المعنى علنية ^(١) .

(١) هذا ما أكدته المشرع فى المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، الذى تلين له المادة ١٧١ ع بوجودها وصياغتها الحالية ؛ إذ ورد فيها أن أحد أغراضه هو تعريف العلانية التى يقصدها القانون فى هذا الباب وفى الباب السابع من الكتاب الثالث وذلك =

العلانية الحكومية والعلانية الفعلية :

٣ = وبالنظر إلى أن المشرع لم يحصر طرق علانية التعبير عن الفكرة أو المعنى ، واقتصر على بيان الطرق التي تتوافر بها العلانية على نحو واضح لا شك فيه ؛ بحيث يفترض توافرها في كل مرة يصادف فيها التعبير عن الفكرة أو المعنى إحدى الطرق التي نص عليها المشرع في المادة ١٧١ ع - فقد اتجه بعض الفقه إلى التفرقة بين علانية « حكومية أو مفترضة » بنص القانون وعلانية « فعلية أو حقيقية » يتعين إقامة الدليل عليها في كل مرة يجرى فيها نقل الفكرة إلى علم الجمهور بغير الوسيلة أو الطريق الذي رسمه المشرع في المادة ١٧١ ع . وترجع

= يسرد طرقها على سبيل البيان لا على سبيل الحصر وعلى وجه أدق وأكمل مما ورد في القانون الحالي . انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، في جرائم النشر ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ١٩٩ وما بعدها ، د. رياض شمس ، حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر ، ج ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧ ، ص ١٣٧ ، د. محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية ١٩٧٨ ، رقم ٥٤٧ ص ٥٣٩ و ٥٤٠ . وقد استقرت أحكام القضاء على أن طرق العلانية في المادة ١٧١ لم تعين على سبيل الحصر وإنما ذكرت على سبيل البيان ، وأن العلانية يمكن أن تتوافر في غير الحالات التي نص عليها القانون إذا تحققت فيها عناصر فكرة العلانية ، من ذلك قول محكمة النقض : « أن طرق العلانية لم تعين في تلك المادة على سبيل الحصر بل ذكرت على سبيل البيان ، فالعلانية قد تتوافر بغير الوسائل المعينة المعروفة فيها » . انظر : الطعن رقم ٩٨٣٠ سنة ٧ ق ، جلسة ١٩٣٨/٣/٢١ (مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في تطبيق قانون العقوبات في خمسين عاما ، ج ٣ ١٩٩١ ، رقم ٥٧ ص ٥٨) . وكررت هذا القضاء بقولها : « وسائل العلانية الواردة بالمادة المذكورة ليست على سبيل الحصر والتعيين بل هي من قبيل التمثيل والبيان مما مقتضاه أن تقديرها يكون من سلطة قاضي الموضوع » . انظر : الطعن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق ، جلسة ١٩٤٤/١٥/٨ ، الطعن رقم ٦٩٥ سنة ٩ ق ، جلسة ١٩٣٩/٤/٣ ، الطعن رقم ٢٣٨ سنة ٢٠ ق ، جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ (مجموعة القواعد القانونية المشار إليها ، أرقام ٥٨ و ٥٩ و ٧٠ ، الصفحات ٥٨ و ٥٩ و ٦٠) .

أهمية هذه التفرقة إلى أنه عندما يتم التعبير عن الفكرة بإحدى طرق العلانية التي نص عليها القانون في المادة ١٧١ ع فإنه يفترض بصفة قاطعة وصول المعنى إلى علم الجمهور ، بحيث لا تدعو الحاجة إلى إقامة الدليل على وصول المعنى المعبر عنه إلى علم الجمهور^(١).

٤ = ومع ذلك نحسب أن هذه القرينة تقبل إثبات العكس ؛ فنتتقى العلانية إذا تبين القاضى من عدم وصول المعنى المعبر عنه ، بإحدى الطرق التى حددتها المادة ١٧١ ع ، إلى علم الجمهور^(٢) ، وسوف يتضح ذلك فى الصفحات القادمة .

تعدد العلانية :

٥ = جرى قضاء النقض على أن تحقق العلانية وفقاً للمادة ١٧١ ع يتطلب توافر عنصرين ؛ العنصر الأول : هو تحقيق العلانية بإحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع . ولا خلاف حول هذا العنصر باعتبار أن القانون فى الجرائم المتعلقة بالنشر أحال إلى هذه الطرق فى وقوع هذه الجرائم مادياً^(٣) . والعنصر

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، المرجع السابق ، الصفحات ١٩٣ و ١٩٤ و ٢٠٢ د. عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية ١٩٨٦ ، رقم ٣٤٤ ص ٣٦٠ ، ٣٦١ . فالعلانية الحكمية وفقاً لرأى هؤلاء - تستفاد من مجرد الجهر بالقول فى الطريق العام أو المكان المطروق أو من مجرد بيع نسخة من المكتوب أو عرضها للبيع (راجع نص المادة ١٧١ ع) أى حتى لو لم تصل الفكرة المعبر عنها بالفعل إلى علم الجمهور .

(٢) انظر : د. محمود نجيب حنى ، المرجع السابق ، رقم ٥٤٧ ص ٥٤٠ .

(٣) من ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٢ ع بقولها : « كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو الحرق أو جنایات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة السابقة (المادة ١٧١ ع) ، ٥٠٠٠٠ . وما نصت عليه المادة ١٧٤ ع بقولها : « يعاقب ... كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها (وهى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع) فعلاً من الأفعال الآتية : ... » وهكذا .

الثاني : هو ضرورة توافر قصد العلانية . من ذلك قول محكمة النقض إن « العلانية في القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : أن تحصل الإذاعة ، وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم » ^(١) . وقولها يجب لتوافر العلانية في جريمة القذف : « أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . مما يتعين معه أن يعنى الحكم باستظهار الدليل على قصد إذاعة ما أسنده الطاعن إلى المدعية بالحقوق المدنية » ^(٢) . كما قضت بأن : « من المقرر أن العلانية في جريمة السب لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات السب على عدد من الناس بغير تمييز ، وثانيهما انتواء الجاني إلى إذاعة ما هو مكتوب » ^(٣) .

وقولها في « علانية الكتابة » المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ١٧١ ع ^(٤) إنه : « يشترط لها توافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة لعبارات القذف والسب على عدد من الناس بغير تمييز ، وانتواء المتهم لإذاعة ما هو مكتوب » ^(٥) . وكررت هذا القضاء في قولها : « إن التوزيع يتحقق قانونا بجعل

(١) الطعن رقم ١٨٦٨ سنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/١٢/١ (مجموعة الخمسين عاما المشار إليها ، جـ ٣ رقم ٥٠ ص ٥٧) .

(٢) الطعن رقم ١٦٠٤٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢ (المستحدث من للهادئ التي قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض عن العام القضائي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ، ص ١٣٨ - محكمة النقض ، للكتب الفنى) .

(٣) الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩ (مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية ومن الدوائر الجنائية ، السنة ٣٥ ، محكمة النقض ، للكتب الفنى ١٩٨٨/١٩٨٧ ، ص ٩٢١) .

(٤) وفقا للفقرة الخامسة من المادة ١٧١ ع تتوافر علانية الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان .

(٥) الطعن رقم ٥٠١ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ (مجموعة الخمسين عاما سالفة الذكر ، رقم ٤٩ ص ٥٧) .

المكاييب ونحوها في متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة» (١).

٦ = ويجرى قضاء النقض على استخلاص « قصد العلانية » من النشاط المادى الذى أتاه الجانى ، والذي يتطلبه القانون لكي تتوافر العلانية ، من ذلك قول محكمة النقض بتوافر « نية الإذاعة » فى علانية الكتابة أو الرسم « عن طريق تعدد ما وزع أو بيع أو عن طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم » (٢) . ومن الواضح أن هذا القضاء يجرى على تجزئة النشاط المادى للجريمة والتحدث استقلالاً عن قصد جنائى يتعلق بأحد عناصره ، فى حين أن إثبات توافر « قصد العلانية » - استقلالاً من خلال إحدى الطرق التى رسمها القانون - لن يغنى عن إثبات القصد الجنائى للجريمة الذى يقوم بتحقيق علم الجانى بحقيقة النشاط المادى المكون لها ، واتجاه إرادته إلى جميع عناصره ، والذي يدخل فيه حتماً عنصر العلانية .

٧ = وقد سار بعض الفقه على نهج محكمة النقض واعتبر أن « العلانية » تقوم على عنصرين : « أحدهما مادى ، وهو إيصال المعنى أو الرأى أو الشعور المؤذى إلى الجمهور وهذا ما يسمى بالنشر ، والثانى معنوى ، وهو تعمد هذا الإيصال ، أى قصد الإذاعة » (٣) .

تقسيم :

٨ = ونرى بعد عرض ما تقدم أن نتناول موضوع هذا المبحث من خلال المطالب الآتية :

(١) الطعن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤٠٦ - جلسة ١٩٤٤/٥/٨ (مجموعة الخمسين عاما سالفه الذكر ، رقم ٥٨ ص ٥٨) .

(٢) الطعن رقم ٣٥٧ سنة ١٤٠٠ - جلسة ١٩٤٠/٢/٢٦ (مجموعة الخمسين عاما سالفه الذكر ، رقم ٦٠ ص ٥٩) .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ . وانظر قصد العلانية من ص ١٩٤ إلى ص ١٩٧ فى نفس المرجع : د. محسن فؤاد فرج ، جرائم الفكر والرأى والنشر ، النظرية العامة للجرائم التصيرية ، الطبعة الثانية ، دار الفد العربى ١٩٨٨ ، ص ١٠٧ .

- المطلب الأول : علانية القول والصياح .
- المطلب الثانى : علانية الفعل والإيماء .
- المطلب الثالث : علانية الكتابة والرسوم والصور والرموز .

المطلب الأول

علانية القول والصياح

نُصِّد :

نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٧١ ع على أن : « يعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية فى محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى » .

ووفقا لهذا النص تتحقق علانية القول أو الصياح فى صور ثلاث :

الصورة الأولى : إذا حصل الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية فى محفل عام أو أى مكان آخر مطروق .

٩ = يراد بالقول الصوت الذى يخرج من الفم فى صورة ألفاظ أو كلمات مفهومة ، وكذلك الصياح يعتبر قولاً فى اللغة باعتباره صوتاً له دلالة عرفية ، كالصراخ والصغير والدمدمة^(١) .

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٦١ د. ياش شمس ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ و ١٥٤ ، د. عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، رقم ٣٤٤ ص ٣٦١ ، د. محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، رقم ٥٥٠ ص ٥٤٢ .

ويعنى الجهر بالقول أو الصياح النطق به بصوت مرتفع بحيث يستطيع سماعه عدد من الناس بغير تمييز ، أما ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية فهو يعادل الجهر به ، من حيث جعل القول أو الصياح مسموعا لعدد من الناس بغير تمييز ، مرددا بطريق آلى نقلا عن الصوت الأصلي^(١) . ويقصد بالوسيلة الميكانيكية أى وسيلة من شأنها جعل الصوت مسموعا على نطاق واسع ، يستوى فى ذلك الوسائل التى توصل العلم إليها كالميكرفون وجهاز التسجيل أو تلك التى يتوصل إليها فى المستقبل^(٢) .

١٠ = على أن مجرد الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية لا تحقق به العلانية ؛ إذ يشترط النص أن يحصل ذلك الجهر أو التردد فى محفل عام أو فى طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق . والعلّة فى هذا الشرط أن « المحفل العام » لا بد وأن يضم حتما عددا من الأفراد بلا تمييز يسمع جهر المتهم بالقول أو الصياح ، أما « الطريق العام » أو « المكان المطروق » ، حتى لو تصادف خلوه من الناس لحظة جهر المتهم بالقول أو الصياح ، فهو مهمل لا يستقطب عدد من الأفراد بلا تمييز ؛ فالعلانية فى جوهرها ترتبط بالعنصر الإنسانى ، ومناطها سماع الآخرين قول المتهم ، ولذلك يجب أن يثبت أن القول قد سمع بالفعل ؛ أى لابد من وجود سميع *auditeur* (٣) .

١١ = متى كانت العبرة فى اشتراط المكان العام بسماع عدد من جمهور الناس قول المتهم ، فإن العلانية لا تتوافر إذا صدر من المتهم قول ، لم يستطيع

(١) انظر : د. رياض شمس ، ص ١٥٩ .

(٢) انظر : د. رياض شمس ، ص ١٥٣ ، د. عمر السيد رمضان رقم ٣٤٦ ص ٣٦٢ ، د.

محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٥٠ ص ٥٤٢ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢١٨ و ٢٢٩ .

سماعه سوى من وجه إليه أو وجه إليهم ، ولو وقع ذلك فى مكان عام ^(١) .
وتطبيقا لذلك قضى بأنه : « لا يكفى لتوافر العلانية أن تكون العبارات المتضمنة
للإهانة أو القذف قد قيلت فى محل عمومى ، بل يجب أن يكون ذلك بحيث
يستطيع أن يسمعها من يكون فى هذا المحل . أما إذا قيلت بحيث لا يمكن أن
يسمعه إلا من ألقى إليه فلا علانية » ^(٢) .

وحاصل ما تقدم أنه لا يكفى أن يلقى المتهم قوله فى مكان عام ، بل يلزم
- إضافة إلى ذلك - أن يكون ما صدر منه مسموعا لعدد من جمهور الناس ،
كشرط جوهرى لتوافر العلانية . ولذا نعتقد أن « العلانية الحكمية » لا تتوافر إذا
ثبت للقاضى أن المكان العام كان خاليا من الناس ، وقت جهر المتهم بالقول أو
الصياح أو ترديده ^(٣) ، أى أن قرينة العلانية فى حالة أن يجرى التعبير عن المعنى

(١) انظر : د. رياض شمس ، ص ١٥٤ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٢ د.
محمود نجيب حسنى رقم ٥٥٠ ص ٢٤٢ د. أحمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون
المقنونات ، القسم الخاص ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٩١ ، رقم ٤٧٩ ص ٧٢٨ .

(٢) العلم رقم ٦٨٨ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٤/٢٧ (مجموعة الخمسين عاما فى
قانون المقنونات ، المرجع السابق ، رقم ٦٢ ص ٥٩) : وقضى بأنه : « إذا كان الثابت من
الحكم المعلن فيه أن ما صدر من المتهم من قولها لأحد المارة فى الطريق العام « الليلة
دى لطيفة تمال نقضها سوى » لم تجهر به ولم تقله بقصد الإذاعة أو على سبيل النشر
والإعلان عن نفسها أو عن ملحقها المقنونة وإنما قصدت أن تنصت من تأس منه قبولا
لدعوتها التى صدرت عنها فى هذه الحدود فإن هذا الفعل لا تتوافر به العلانية المتخصص
عليها فى المادة ١٧١ من قانون المقنونات ، أول يولية سنة ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام
محكمة النقض ، ص ٥ رقم ٢٧٢ ص ٨٤٨ . مشار إليه فى د. عمر السعيد رمضان ،
القسم الخاص ، المرجع السابق ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٢ .

(٣) ومع ذلك يذهب بعض الفقه إلى أن العلانية مرتبطة بطبيعة المكان ، ففى نظرهم أن
العلانية تتوافر ولو كان المكان العام خاليا من الناس تماما وتحقق أن جهر المتهم بالقول لم
يسمعه أحد . انظر : د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٥٤ ص ٥٤٩ د. أحمد فتحى
سرور ، المرجع السابق ، رقم ٤٧٩ ص ٧٢٦ و ٧٢٨ .

يأخذى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ ع تقبل إثبات العكس^(١).

الحفل العام والطريق العام والمكان المطروق :

١٢ = يعتبر الحفل العام والطريق العام والمكان المطروق صورا للمكان العام ؛
مادامت فكرة المكان العام تقوم على حرية تواجد الأفراد بلا تمييز فى المكان ،
سواء بالانضمام إلى الحفل العام أو الدخول فى الطريق العام أو المكان المطروق^(٢).
ولكن المشرع اختار النص على هذه الأماكن بعينها دون مطلق المكان العام ، لأن
كلا منها يقوم على فكرة تواجد عدد من الجمهور - قل أو كثر - تواجدا
حقيقيا فى الحفل وحكميا أو مفترضا فى المكان المطروق أو العام^(٣) ، حيث
يفترض أن اجهر المتهم بالقول أو الصياح فى هذه الأماكن يكون مسموعا لعدد
من أفراد الجمهور بلا تمييز ، فتتحقق بذلك العلانية .

الحفل العام :

١٣ = يقصد بالحفل العام^(٤) الاجتماع الذى يضم عددا من أفراد الجمهور
بدون دعاوى شخصية أو صلة خاصة تربطهم أو صفة خاصة تميزهم^(٥).

(١) انظر ما تقدم رقم ٣ و ٤ .

(٢) انظر : د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٥١ ص ٥٤٣ .

(٣) الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢١٠ .

(٤) عبارة الحفل العام يقابلها بالفرنسية réunion publique أى الاجتماع العام .

(٥) فى ذات المعنى : الأستاذ محمد عبد الله ص ٢٠٥ د. عمر السيد رمضان ، رقم ٢٤٦

ص ١٣٦٣ د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٥٣ ص ٥٤٥ د. أحمد فتحي سرور ، رقم

٤٧٩ ص ٧٢٦ ، t. ١903, G. Le Poittevin , Traité de la presse, Paris

l.no. 519 p. 567; G. Barbier, Code expliqué de la presse, Traité

général de la police de la presse et des délits de publication, 2 ed., t.

l, Paris, 1911, no. 256 pp. 241 à 244 .

وقد يبدو مألوفاً أن « الاجتماع » يستمد طبيعته من المكان الذى عقد فيه ، فيكون عاماً إذا عقد فى مكان عام ، ولكن الصحيح أن طابع الاجتماع لا يتوقف على طبيعة المكان - عامة كانت أم خاصة - الذى عقد فيه ؛ فقد يقام الاجتماع العام فى محل خاص إن كان الدخول فيه مباحاً بمقتضى عوائد محلية ؛ كالاتتماعات التى تحصل فى الأفراح بالقطر المصبرى ^(١) ، والليالى التى اعتاد الناس احياءها فى منازلهم فى مناسبات معينة ويكون مسموحاً لكل شخص أن يشترك فيها ^(٢) ، والاتتماعات التى تحصل فى موالد العارفين بالله وتعتقد فى منزل أحد الاتباع ويكون لكل راغب أن ينضم إليها ^(٣) ، وقضى فى فرنسا بأن الاجتماع فى محل خاص (منزل) يأخذ طابع الاجتماع العام ، إذا حضره عدد كبير من الأشخاص بدون دعاوى شخصية ^(٤) . وفى المقابل ، قد يقام الاجتماع الخاص فى مكان عام ؛ إذا لم يكن مسموحاً لكل شخص أن ينضم إليه ؛ فإذا اتفق أطراف فى نزاع ما على الجلوس على قارعة الطريق لفض النزاع القائم بينهم ، ولم يكن مسموحاً للغير بالانضمام إليهم ، كان هذا الاجتماع خاصاً بالرغم من انعقاده فى مكان عام . بل إنه ليس هناك ما يحول دون تحول طابع الاجتماع - بصرف النظر عن المكان الذى عقد فيه - إلى عام أو خاص ، وتطبيقاً لذلك قضى فى فرنسا بأن الاجتماع الحاصل فى محل خاص قد يصبح عمومياً ، إذا حصل أن تدافع إليه عدد كبير من الأشخاص أو

(١) حكم محكمة النقض فى ٢ يناير ١٨٩٦ - الاستقلال سنة ٢ ص ٩٦٥ ، مشار إليه فى محمد عبد الله هاشم ٣ ص ٢٠٦ .

(١) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٣ .

(٢) انظر : د. محمود نجيب حنى ، رقم ٥٥٣ ص ٥٤٦ .

(٤) انظر : arrêt de la cour de cassation du 26 mai 1850 (aff. Hénin, Bull. cr.) cité par Barbier, op. cit., p. 243 .

سائقهم إليه المصلحة أو الفضول أو الخطر المشترك أو أى طرف آخر ^(١) .

١٤ = وما دما قد استبعدنا طبيعة المكان فى تحديد صفة الاجتماع ، فما الذى يميز الاجتماع العام عن الاجتماع الخاص ؟ . ذهب بعض الفقه ^(٢) إلى تحديد الاجتماع من خلال العناصر التالية مجتمعة :

١ - عدد الحاضرين le nombre des assistants .

٢ - طبيعة ما بينهم من صلات la nature des relations existant entre eux .

٣ - شروط الانضمام إلى الاجتماع - les conditions de leur admission .

وبالنسبة للعنصر الأول ، فالملاحظ أن هذا الفقه لا يزعم بأن الاجتماع لا يكون عاما إلا إذا حضره عدد معين من الأشخاص ؛ فعدد الحاضرين الذين يمكن أن يتألف بهم الاجتماع العام مسألة نسبية تخضع لتقدير القضاة ، مع الأخذ فى الاعتبار كافة الظروف المحيطة بالاجتماع فى كل قضية على حدة ، وكل ما هناك ، ودون تحميل الكلمات أكثر من معانيها ، يتعين تجمع عدد كاف من الأشخاص يمكن أن يتألف بهم اجتماع . وبالنسبة للعنصر الثانى فيجب الأخذ فى الاعتبار طبيعة الصلات التى تربط بين المشاركين فى الاجتماع وسهولة أو صعوبة المشاركة فيه . ويعلق الفقه أهمية كبيرة على هذا العنصر فى استبعاد السهرات والاجتماعات التى تعقدها الأسرة أو الأصدقاء أو المعارف -

(١) انظر - Dalloz . Vo Presse - 26 janv . 1826 (arrêt de la cour de cassation)
Outr., no 871 - 60) cité par Barbier, op. cit., no. 256 p. 242 .

Barbier, t. I, no. 256, pp. 242 à 244 .

(٢) انظر :

دون نظر إلى عدد المشاركين فيها - من نطاق الاجتماعات العامة . وبالتسبة للعنصر الثالث يجب ملاحظة شروط الانضمام إلى الاجتماع ، أو بعبارة أخرى طريقة الدعوة إليه ، التي يضاف إليها طابع قصر ، بحيث لا تدعو الحاجة إلى تمييز الاجتماع العام عن الاجتماع الخاص ، إلا من خلال فحص طريقة الدعوة إلى الاجتماع ^(١) . غير أن غالبية الفقه والقضاء الفرنسي يذهبان - دون إغفال لأهمية هذا المعيار - إلى ضرورة بحث العناصر الثلاثة السابقة مجتمعة لتحديد هوية الاجتماع ^(٢) .

ويتفق الفقه المصري بوجه عام مع نظيره الفرنسي على ضرورة أن يسترشد القاضى فى تحديد عمومية الاجتماع بعدد المجتمعين ، وطبيعة ما بينهم من صلات ، وطريقة الدعوة للاجتماع ، والفرض منه ^(٣) ، ولا يخل بهذا الاتجاه أن بعضه يغلب عنصر « طبيعة ما بين المجتمعين من صلات » واعتباره المعيار الأساسى فى التمييز بين المحفل العام والاجتماع الخاص ، والنظر إلى العناصر الأخرى بوصفها ضوابط تقريبية يستعين بها القاضى فى توضيح هذا المعيار ^(٤) .

الطريق العام : la rue publique

١٥ = الطريق العام كل سبيل يباح للجماهير ارتياده والمروور فيه واستخدامه

(١) انظر : t. I, no. 36 p. 89. cité par Barbier, op. cit., t. I, p. 243 .

(٢) انظر : Le Poittevin, Traité ..., t. I, no. 522 p. 570; Barbier, op. cit., t. I, no. 256 p. 243 .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩ د. محمود نجيب حنى ، رقم ٥٥٣ ص ٥٤٦ و ٥٤٧ د. أحمد فتحي سرور ، رقم ٤٧٩ ص ٧٢٦ ، وهامش (٢) ص ٧٢٦ .

(٤) انظر : د. محمود نجيب حنى ، رقم ٥٥٣ ص ٥٤٧ .

فى الوصول من جهة إلى أخرى ^(١). يستوى فى ذلك أن يكون داخل المدن أو القرى أو خارجها ، أو ملكا للدولة أو للأفراد ، وسواء أكان المرور فيه نظير أداء رسم أو استيفاء شرط أم لا ^(٢) ؛ فالعبرة هى باستخدام الجمهور له بلا تمييز . كما أنه لا عبرة بالوصف الذى يطلق عليه ، فالحارة والمدق والزقاق تعد صورا للطريق العام ، ما دام كل منها يستخدم من قبل الجمهور بالفعل فى الوصول من جهة إلى أخرى ^(٣). وقد يحدث ألا يفتح الطريق أمام الجمهور إلا فى أوقات محددة فلا يكون عاما إلا فى هذه الأوقات ؛ فإذا حصل الجهر بالقول أو الصياح فى غيرها فلا تتحقق العلانية ^(٤).

المكان المطروق :

١٦ = المكان المطروق هو كل مكان مفتوح للجمهور ، فيشمل بذلك - علاوة على الطريق العام والمحفل العام - كل الأماكن الأخرى التى يمكن أن يتواجد فيها الجمهور ولا يصدق عليها وصف الطريق العام (كالمساجد والكنائس والحدائق العامة والملاهى ودور الحكومة المفتوحة للجمهور والمستشفيات والفنادق والمحلات التجارية وغيرها) أو وصف المحفل العام ؛ لأن المتواجدين فى المكان لا يشكلون محفلا عاما على النحو السابق بيانه ^(٥). ولا يشترط فى المكان المطروق

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢١٧ ؛ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٣ .

(٢) انظر : د. محمود نجيب حنى ، رقم ٥٥٢ ص ٥٤٣ .

(٣) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٣ ؛ الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢١٧ .

(٤) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢١٨ ؛ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٣ .

(٥) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢١٩ ؛ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٣ .

أن يكون متاحا للجمهور دخوله في كل وقت ، فقد يكون دخوله محددا بأوقات معينة ، لاستقباله وقضاء حوائجه ، وحيث يحد مطروقا في هذه الأوقات فقط . كما لا يشترط أن يكون دخوله متاحا لكل الجمهور بلا تمييز ، فقد يكون دخوله قاصرا على السيدات أو الأطفال ، كما هو الشأن في بعض الحدائق ، أو بالنسبة للأماكن المخصصة لهم في وسائل المواصلات . كما لا ينفي عن المكان المطروق صفته أن يكون الدخول فيه مقابل رسم أو أجر أو مقابل ، كما هو الشأن في بعض الأسواق والشواطئ ، أو في الملاهي والمقاهي وقطارات السكة الحديد ووسائل النقل العام^(١) .

١٧ = وفي القضاء المصري أمثلة كثيرة للأماكن التي اعتبرها مطروقة^(٢) ، ولكننا نكتفي بذكر بعضها للإيضاح ، من ذلك قول محكمة النقض : « مكتب تاجر الأدوات الطبية يعتبر مكانا مطروقا تتوافر فيه العلانية قانونا »^(٣) . وقولها : « جهر التهم بفعل القذف في حائوث الكواء ... وترديد التهم ذلك في مكتب عمله ... في حضور شاهدي الإثبات الغربيين عن مخالطيه في عمله مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق ... تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون »^(٤) .

١٨ = ومتى حصل الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده في محفل عام أو

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٢٠ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٣ و ٣٦٤ د. محمود نجيب حسني ، رقم ٢٥٣ ص ٥٤٨ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، من ص ٢٢٢ إلى ص ٢٣٠ .

(٣) الطعن رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ (مجموعة الخمسين عاما ، المرجع السابق ، ج ٣ رقم ٦٩ ص ٦٠) .

(٤) الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ، ص ١٢ من ٥٩٠ (مجموعة الخمسين عاما ، المرجع السابق ، رقم ٩٥ ص ٦٥) .

طريق عام أو مكان مطروق - على النحو السابق تفصيله - افترض القانون توافر العلانية ؛ أى وصول المعنى المبرر عنه بالقول أو الصياح إلى علم الجمهور ^(١) . وتطبيقا لذلك قضى بأنه : متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية بالحق المدنى فى الطريق العام - وهو مكان عمومى بطبيعته - مما يتوافر به ركن العلانية قانونا ، فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس ^(٢) .

الصورة الثانية : إذا حصل الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان :

١٩ = تتحقق هذه الصورة إذا حصل الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده فى مكان خاص بحيث يستطيع سماعه من كان فى طريق عام أو فى مكان مطروق ^(٣) . وتطبيقا لذلك قضى بأنه : متى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو فى محل خاص قد جهر بألفاظ السباب ليسمعه من كان فى الطريق العام فذلك تتحقق به العلانية فى جريمة السب طبقا للمادة ١٧١ ع ^(٤) و : أن المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد نصت على أن القول

(١) مع ملاحظة أن هذا الافتراض يقبل إثبات العكس بما للرأى الذى اخترناه .

(٢) الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/٣/٤١ ، ص ١٤ من ٦٣٢ (مجموعة الخمسين عاما ، المراجع السابق ، رقم ٩٧ ص ٦٥ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٢٩ و ٢٣٠ د . رياض شمس ، ص ١٥٣ ، د . عمر السيد رمضان ، رقم ٣٤٦ ص ٣٦٤ د . محمود نجيب حنى ، رقم ٥٥٤ ص ٥٤٨ د . أحمد فتحي سرور ، رقم ٤٧٩ ص ٧٢٨ .

(٤) الطعن رقم ١٠٥٩ سنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٣/٢٤ (مجموعة الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، ج ٣ ، رقم ٦١ ص ٥٩) .

يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به فى محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق (الصورة الأولى) ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان ، ولذلك فإن ألفاظ السب الصادرة من المتهم وهو فى داخل المنزل تعتبر علنية إذا سمعها من يمحرون فى الشارع العمومى ^(١) . وأنه : « متى كانت المتهمة قد جهرت بألفاظ السب فى شرفة مسكنها المطل على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين ، فإن العلانية تكون متوافرة » ^(٢) .

٢٠ = وبناء على ما تقدم نذهب إلى أنه يشترط لعلانية القول أو الصياح الذى يجهر به فى مكان خاص أن يسمعه من كان فى الطريق العام أو فى المكان المطروق ، وهذا المعنى دلّت عليه عبارة المشرع « بحيث يستطيع سماعه من كان ... » ، التى تنصرف - من وجهة نظرنا - إلى السماع الفعلى بالنظر إلى ارتباط العلانية بالعنصر الإنسانى ، فلا تتحقق هذه الصورة - إذا لم تصل عبارات المتهم إلى سمع الآخرين ، لأن عدم سماعهم يعنى - فى مفهومنا أن العلانية لم تتحقق ^(٣) كما لا تتوافر العلانية - من باب أولى - إذا ثبت أن الطريق

(١) الطعن رقم ٥٢٩ سنة ١٣١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٢/١٥ (مجموعة الخمسين عاما مائة الذكر ، رقم ٦٤ ص ٦٠ .

(٢) الطعن رقم ١٣١٧ سنة ١٣١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/١/٩ (مجموعة الخمسين عاما المشار إليها ، رقم ٦٥ ص ١٠٦٠ وانظر كذلك : الطعن رقم ٤١٠ سنة ٢٢ ق جلسة ٥٢/٥/٢٢ ، الطعن رقم ١٠٤٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ٥٢/١٢/٨ ، الطعن رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩ (نفس الموضوع السابق أرقام ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ ص ٦٠) ، والطعن رقم ١١٣٨ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥٤/١١/٢٢ (نفس الموضوع السابق رقم ٨٦ ص ٦٣) .

(٣) نذهب بعض الفقه إلى عدم اشتراط السماع الفعلى بل يكفى مجرد إمكان السماع . انظر: الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٣٠ د. أحمد فتحى سرور ، رقم ٤٧٩ ص ٧٢٨ . وهذا القول يفترض أن الآخرين كانوا يستطيعون السمع ومع ذلك لم يسموا .

العام أو المكان المطروق كان خاليا من الآخرين فلم يُسمع قول المتهم أو صياحه .

٢١ = ولا تتوافر العلانية كذلك إذا حصل الجهر بالقول أو الصياح في مكان خاص ولم يسمعه إلا من كان في مكان خاص كذلك ؛ وهذا هو المستفاد بمفهوم المخالفة من عبارة النص التي تتطلب وجود السامع في مكان عام، سواء أكان مكانا عاما بطبيعته أم بالتخصيص أم بالمصادفة^(١) . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن : « فناء المنزل ليس محلا عموميا إذ ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره كذلك . وهو لا يتحول إلى محل عمومی إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه . وإذن فالسب الذي يحصل فيه لا تتوافر فيه العلانية .. ولو كان سكان المنزل قد سمعوه »^(٢) . وكررت هذا القضاء بقولها : « إذا كان الحكم قد أسس ركن العلانية في القذف والسب على أن المنزل الذي وقع فيه هو محل عام لأن به سكانا آخرين فذلك منه قصور في البيان إذ المنزل هو بحكم الأصل محل خاص وما ذكره الحكم من سماع السكان الآخرين لا يجعل منه محلا عاما بالصدفة ولا يتحقق به ركن العلانية فيما يجهر به من القذف والسب في المحال الخاصة »^(٣) .

غير أن محكمة النقض لم تستقر على هذا القضاء ؛ إذ اتجهت في بعض أحكامها إلى القول بتوافر العلانية في حالة سماع عبارات المتهم ، التي ألقاها في مكان خاص ، في مكان خاص كذلك . من ذلك قولها : « ما دام الحكم قد

(١) انظر : د . محمود نجيب حسني ، رقم ٥٥٤ ص ٥٤٨ و ٥٤٩ ، د . أحمد فتحي سرور ، رقم ٤٧٩ ص ٧٢٨ .

(٢) الطعن رقم ١٤٤٢ سنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/١٠/١٨ (مجموعة الخمسين عاما سائلة الذكر ، رقم ٦٣ ص ٥٩ و ٦٠) .

(٣) الطعن رقم ٨٩٣ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٣/٢٦ (مجموعة الخمسين عاما سائلة الذكر ، رقم ٨٣ ص ٦٣) .

أثبت أن المتهمة جهرت بألفاظ السب وهي على سلم العمارة التي وصفها بأنها تتكون من تسعة مساكن بصوت يسمعه سكانها فذلك كاف لإثبات توافر العلانية طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات « (١) . وفي ذات الاتجاه قضت بأنه : « إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بألفاظ السب وهي تقف في « بئر السلم » بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ فإن ذلك كاف لإثبات توافر العلانية طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات « (٢) .

٢٢ = وفي أحكام أخرى قالت محكمة النقض بتوافر العلانية إذا كان « المكان الخاص » الذي ألقى فيه المتهم قوله أو ضياحه ، يمكن أن يتحول إلى مكان عام بالمصادفة . فمن وجهة نظرها أنه إذا كان فناء المنزل أو سلمه - كمثال - مكانا خاصا حسب الأصل فإنه يصبح مكانا عاما بالمصادفة إذا كان سكان المنزل من الكثرة بحيث يجمعهم على كثرة عددهم ، حتى لو لم يحدث تجمع لسكان المنزل في فناءه أو على سلمه . من ذلك قولها : « إنه وإن كانت العلانية قد تتحقق بالجهر بألفاظ السب في فناء المنزل إذا كان هذا المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون مداخله ويختلفون إلى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم ، إلا أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن السب حصل في فناء المنزل الذي يقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين ما إذا كان سكانه من الكثرة بحيث تجعل من فناءه محلا عاما على الصورة المتقدمة - فإنه يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة

(١) الطعن رقم ١٣١٦ سنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ (مجموعة الخمسين عاما سالفة الذكر ، رقم ٧٦ ص ٦١) .

(٢) الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ ص ١٥ من ٢٩٨ (مجموعة الخمسين عاما سالفة الذكر ، رقم ٩٩ ص ٦٥) .

التي دان الطاعن بها^(١) . وكررت هذا القضاء بقولها : « المنزل بحكم الأصل محل خاص ، والعلائية قد تتحقق بالجهر بألفاظ السب في فناء المنزل إذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلفون إلى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم فإذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما إذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصورة المتقدمة فإنه يكون حكما قاصرا^(٢) . وفي حكم أحدث^(٣) قالت محكمة النقض بتوافر العلائية ، إذا حصل الجهر بالقول أو ترديده في مكان خاص ، في الحالات الآتية^(٤) :

١ - « إذا حصل الجهر بالسب في سلم المنزل بصوت يقرع السمع » .
وواضح أن المقصود هو سماع سكان المنزل ، حيث يفترض تواجدهم في أماكن خاصة .

٢ - « إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور في سلم المنزل » لحظة جهر المتهم بالقول أو الصياح . وواضح أن هذه الحالة تدخل في نطاق الصورة الأولى لعلائية القول أو الصياح لتحول المكان الخاص (سلم المنزل) إلى مكان عام بالمصادفة .

(١) الطعن رقم ٧٨ سنة ٢٢٣ ق - جلسة ٥٣/٥/٥ (مجموعة الخمسين عاما ، المرجع السابق ، رقم ٨٤ من ٦٣) .

(٢) الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٥٦/٢/١٤ م ٧ من ١٨١ (مجموعة الخمسين عاما ، رقم ٨٩ من ٦٤) .

(٣) الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ م ٢٨ ق ٦٥ من ٣٠٧ (مجموعة الخمسين عاما ، رقم ١٠٢ من ٦٦) .

(٤) كانت الواقعة محل هذا الحكم هي واقعة « سب » حصل في سلم منزل .

٣ - « إذا كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع من الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذى يجمعهم على كثرة عددهم » .

٢٣ = وهذا القضاء الأخير فى شقيه محل نظر ؛ فمن ناحية جهر المتهم بالقول أو الصياح فى المكان الخاص يشترط لكى تتوافر العلانية تواجد من يستطيع سماعه فى مكان عام ، ومن ثم فسماع قول المتهم أو صياحه فى أماكن خاصة - غير المكان الخاص الذى حصل فيه الجهر بالقول أو الصياح - لا تتوافر به العلانية^(١) . ومن ناحية أخرى لا تتوافر العلانية فى قول المتهم أو صياحه لمجرد أن المكان الخاص الذى شهد قوله أو صياحه يمكن أن يتحول إلى مكان عام بالمصادفة ؛ إذا حصل أن تجمع فيه سكان المنزل على كثرة عددهم ؛ إذ لا يصير مكانا عاما بالمصادفة إلا إذا تواجد فيه سكان المنزل فى الوقت الذى جهر فيه المتهم بقوله أو صياحه ، والفرض فى قضاء النقض أنه لم يحدث تجمع للسكان فى ذلك الوقت ، ومن ثم لا يجوز اعتبار المكان الخاص مكانا عاما بالمصادفة ، لمجرد أن سكان المنزل على كثرة عددهم كان يمكنهم دخوله ؛ يؤيد وجهة نظرنا أنه قضى فى فرنسا بأن الممشى « ... » فى عمارة يعتبر محلا خاصا ولو كان مشتركا بين عدة مستأجرين ولا يكفى لإثبات صيرورته محلا عموميا بالمصادفة أن تقول محكمة الموضوع إنه ممشى مشترك بين المستأجرين ولأنه فى إمكان الجمهور دخوله وإن عبارات السب التى قيلت فيه قد سمعها بعض سكان العمارة^(٢) .

(١) انظر : د. محمود نجيب حنى ، رقم ٥٥٨ ص ٥٥٣ .

(٢) حكم محكمة النقض الفرنسية فى ٢٥ يوتية سنة ١٩٣١ . مشار إليه فى جرائم النشر للأستاذ محمد عبد الله ، هامش (٤) ص ٢٢٧ و ٢٢٨ .

الصورة الثالثة : إذاعة القول أو الصياح بطريق اللاسلكى أو بأية طريقة أخرى :

٢٤ = يفترض القانون كذلك علانية القول أو الصياح « إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى » ، أى بإذاعته عن طريق إرسال موجات لاسلكية عبر الأثير أو أية طريقة أخرى يتوصل العلم إلى اكتشافها ^(١) .

ولم يشترط المشرع فى هذه الصورة إذاعة القول أو الصياح بطريق اللاسلكى فى محفل عام أو طريق عام أو مكان مطروق أو استقبال القول المداع بهذه الطريقة فى طريق عام أو مكان مطروق ، فالعلانية تتوافر فى هذه الصورة بغض النظر عن كون الإرسال أو الاستقبال قد جرى فى مكان عام . ذلك أن إذاعة قول المتهم أو صياحه بطريق اللاسلكى يفترض معها سماع عدد كبير من أفراد الجمهور ممن يحوزون أجهزة استقبال لقول المتهم أو صياحه ^(٢) .

المطلب الثانى

علانية الفعل والإيحاء

نصت المادة ١٧١ ع فى فقرتها الرابعة على أن « يكون الفعل أو الإيحاء علنيا إذا وقع فى محفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان فى مثل هذا الطريق أو المكان » .

(١) انظر : د. محمود مجيب حسنى ، رقم ٥٥٥ ص ٥٤٩ ؛ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٧ ص ٣٥٦ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٣١ ؛ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٧ ص ٣٦٥ ؛ د. محمود مجيب حسنى ، رقم ٥٥٥ ؛ د. أحمد فتحى سرور ، رقم ٤٧٩ ص ٧٢٩ .

٢٥ = ويقصد بالفعل كل حركة يأتينا الإنسان مستخدما في ذلك أعضاء جسمه للدلالة على معنى معين ، كتمزيق صورة شخص أو تشويهها أو وطئها بالأقدام تعبيرا عن تحقير هذا الشخص وإهانته . ويدخل في عموم الفعل بهذا المعنى الإيماء أى الإشارة ، الذى يخصصه أنه من حركات الأطراف أو الجوارح^(١) .

ووفقا لهذا النص تتوافر علانية الفعل والإيماء فى صورتين :

الصورة الأولى : أن يقع الفعل أو الإيماء فى محفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق . وكما سبق أن رأينا أنه لا يكفى للحكم بعلانية القول أو الصياح مجرد صدوره فى محفل أو مكان عام إلا إذا كان مسموعا للآخرين فى ذات المحفل أو المكان ، فكذلك الشأن فى الفعل أو الإيماء لا يكفى وقوعه فى محفل أو مكان عام للحكم بعلانيته ، إلا إذا رآه من كان فى ذلك المحفل أو المكان . أما إذا وقع الفعل أو الإيماء خفية بحيث لم يره سوى من وجه إليه فلا تتوافر العلانية رغم وقوعه فى محفل أو مكان عام^(٢) .

الصورة الثانية : أن يقع الفعل أو الإيماء بحيث يستطيع رؤيته من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان وتفترض هذه الصورة أن الفعل أو الإيماء وقع فى مكان خاص ، ولكن علانيته لا تتحقق إلا إذا أمكن مشاهدته من المكان العام . وهذه الصورة تقابل الصورة الثانية من علانية القول أو الصياح إذا صدر فى مكان خاص ، حيث لا تتوافر علانيته إلا إذا سمعه من كان فى المكان العام . وعلى ذلك لا تتوافر علانية الفعل أو الإيماء إذا وقع فى مكان خاص ولم يره من كان

(١) انظر : د. رياض شمس ، ص ١٦١ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٤ ص ٣٦١ .

(٢) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٤٨ ص ٣٦٦ .

فى المكان العام أو شاهده من كائ فى مكان خاص كذلك .
والفرق بين علانية القول وعلانية الفعل أن حاسة الإدراك فى الحالة الأولى
هى السمع وفى الحالة الثانية هى النظر^(١) .

المطلب الثالث

علانية الكتابة والرسوم والصور والرموز

نصت المادة ١٧١ ع فى فقرتها الخامسة على أن : « تعتبر الكتابة والرسوم
والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير
تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى
الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان » .

تصنيف وتنظيم :

٢٦ = ينصرف مدلول الكتابة إلى كل ما هو مدون بلغة مفهومة أيا كانت
طريقة تدوينه . ويلحق بالكتابة الرسوم والصور والرموز التى تعبر عن معنى
معين^(٢) . وتحقق علانية الكتابة وما فى حكمها بإحدى طرق ثلاث ذكرها
النص ، هى :

- (١) توزيع الكتابة أو ما فى حكمها بغير تمييز على عدد من الناس .
- (٢) عرض الكتابة أو ما فى حكمها بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى

(١) انظر : د. محمود نجيب حنى ، رقم ٥٥٩ ص ٥٥٤ .

(٢) انظر : د. رياض شمس ، من ص ١٣٨ إلى ص ١٤١ ، د. عمر السيد رمضان ، رقم
٣٤٤ ص ٣٦١ .

الطريق العام أو في مكان مطروق .

(٣) بيع الكتابة أو ما في حكمها أو عرضها للبيع في أى مكان .

وفيما يلي نتناول هذه الطرق تباعا .

١ - توزيع الكتابة أو ما في حكمها بغير تمييز على عدد من الناس :

٢٧ = يتضمن التوزيع المحقق للعلاية تسليم المادة التى تحمل الكتابة أو ما فى حكمها إلى عدد من الأشخاص بغير تمييز^(١) ، سواء أجرى بواسطة تسليم المتهم نسخة مما هو مكتوب لكل منهم أو عن طريق تداول نسخة واحدة من المكتوب بينهم ؛ إذ تتوافر العلانية لو حدث أن الشخص الذى تسلم من المتهم نسخة واحدة من المكتوب قد تخلى عنها للتداول بين عدد من الأشخاص ، وكان المتهم قد توقع تداولها فلم يمنعه ذلك من تسليمها له^(٢) . ولا شك أن توزيع الكتابة أو ما فى حكمها على عدد من الناس بغير تمييز يحقق علم عدد

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٣٢ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٥٠ ص ٣٦٦ د. أحمد فضي سرور ، رقم ٤٨١ ص ٧٢٩ و ٧٣٠ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٣٤ د. رياض شمس ، ص ١٤٢ د. أحمد فضي سرور ، رقم ٤٨١ ص ٧٣٠ . وقضى بأنه : « يكفى أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس ... سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صور مادام ذلك لم يكن إلا بفعل المتهم أو كان نتيجة حمية لعمله لا يتصور أنه كان يجهلها » الطعن رقم ٥٠١ سنة ١٣١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ (مجموعة الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، المرجع السابق ، رقم ٤٩ ص ٥٦ ، ٥٧) . كما قضى بأنه : « يكفى لتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف فى حق موظف عام أن يصل المكتوب إلى عدد من الناس ... بتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة ختمية لعمل القاذف » الطعن رقم ٣٦ سنة ١٣٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ (مجموعة الخمسين عاما ، المرجع السابق ، رقم ٧١ ص ٦١) .

غير محدود من الناس بالكتابة المتضمنة لجريمة من جرائم النشر فتتحقق بذلك العلانية^(١). أما إذا أفضى المتهم بفحوى المادة المكتوبة إلى عدد من الناس فلا تتوافر العلانية بهذه الطريقة^(٢)، وكذلك الحال إذا اكتفى بجعل غيره يلقى بنظره على المادة المكتوبة^(٣)، كما لا يعد توزيعا «الإيداع» قبل حدوث التداول^(٤)، وحكم بأنه لا يكفي مجرد الطبع لتوافر جريمة النشر بواسطة التوزيع^(٥).

٢٨ = ويشترط - وفقا للنص - أن يجرى التوزيع على أكثر من واحد ؛
فإعطاء نسخة من المکتوب إلى شخص واحد لا تتحقق به العلانية^(٦). ووفقا

(١) انظر : د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦١ من ٥٥٥ .

(٢) انظر : د. رياض شمس ، ص ١٤٣ ، د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦١ من ٥٥٥ ؛
د. أحمد، أحمى سرور ، رقم ٤٨١ من ٧٣٠ و ٧٣١ .

(٣) انظر : د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦١ من ٥٥٥ . ويلعب بعض الفقه إلى أنه
يعتبر من قبيل التوزيع المبالغ عدة أشخاص بغير تمييز على مكتوب واحد . الأستاذ
محمد عبد الله ، ص ٢٣٢ . والواقع أن هذه الحالة لا يتوافر بها « التوزيع » بمعنى
« التسليم » ، وإن صح أن تتوافر بها العلانية بغير الطرق الذى رسمه القانون فى المادة
١٧١ ع .

(٤) انظر : د. رياض شمس ، ص ١٤٥ . ويقصد بكلمة « التداول » بيع المطبوعات أو
عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجران أو عرضها فى شيايبك الحلات أو أى عمل
آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد من الأشخاص (الفقرة الثانية من المادة
الأولى من قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ٣٦) . ويلاحظ أن مفهوم التداول فى قانون
المطبوعات يستغرق كل طرق علانية الكتابة المتضمنة بالفقرة الخامسة من المادة
١٧١ ع .

(٥) جنابات الرقازيق ١١ من ديسمبر ١٩٢٢ « عبد اللطيف محمد » جـ ٣ من ٨١٥ ؛
د. رياض شمس ، ص ١٤٥ .

(٦) انظر : د. رياض شمس ، ص ١٤٤ ، د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٥٠ من ٣٦٦ ؛
د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦١ من ٥٥٥ .

لقضاء النقض لا يشترط في التوزيع أن يبلغ حدا معينا ؛ فيكفى أن يصل المكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلا ^(١) . ومودى هذا القضاء أن تحديد عدد الأشخاص الذين يتوافر بهم التوزيع يخضع لتقدير قاضي الموضوع ، وفي هذا الصدد يرى بعض الفقه أنه يكفي أن يكون التوزيع قد اتجه إلى شخصين فقط ^(٢) .

٢٩ = أما عن المقصود بمباراة « بغير تمييز » فلا أظن أنها قابلة للتحديد دون الرجوع إلى قصد الجاني من التوزيع ، إلا في حدود ضيقة ؛ فتوزيع المتهم للمكتوب على عدد من أصدقائه أو أقرابه لا يفترض معه أنه أراد إذاعة المكتوب ؛ باعتبار أن الجاني لاحظ الصلة الخاصة التي تربطه بهم ، والتي تستبعد أن يكون الجاني قصد من الإفضاء إليهم بما هو مكتوب إذاعته على الغير بواسطتهم . إنما لو عمد الجاني إلى توزيع المكتوب على فئة مميزة عن وصف الجمهور بالنظر إلى رابطة من نوع ما تجمعهم بهم ؛ مثال أن يكون عضوا في نقابة أو ناد أو منتشيا إلى طائفة مهنية معينة ، فهل تنتفى العلانية إذا قام الجاني بتوزيع المكتوب على هؤلاء الأعضاء أو على أفراد الطائفة ؟ . ذهب بعض الفقه إلى أن العلانية لا تتوافر في هذه الحالة ، باعتبار أن العلم بالكتابة يكون محصورا في نطاق ضيق ، وهو ما يتعارض مع فكرة العلانية ^(٣) . فوفقا لهؤلاء لا تتوافر العلانية بإرسال نسخ من

(١) الطعن رقم ٣٥٧ سنة ١٠ق - جلسة ١٩٤٠/٢/٢٦ (مجموعة الخمسين عاما ، رقم ٦٠ من ٥٩) ، الطعن رقم ٥٠١ سنة ١٢ ق - جلسة ٤٢/٣/٢٣ سابق الذكر ، الطعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ق - جلسة ٥٥/٣/٢١ سابق الذكر .

(٢) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٥٠ من ٣٦٧ ، د. محمود نجيب حسني ، رقم ٥٦١ من ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، Le Poittevin, Traité ..., op. cit., no. 530 .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ١٩١ ، د. رياض شمس ، ص ١٤٤ ، د. محمود نجيب حسني رقم ٥٦١ من ٥٥٦ .

المكتوب إلى أعضاء جمعية أو مساهمي شركة تتضمن وقائع مسندة إلى رئيس هذه الجمعية أو ممثلي هذه الشركة إذا كان المتهم قد بذل ما في وسعه من جهد لكي لا تصل إحدى هذه النسخ إلى شخص من غير هؤلاء ، كما أن العلانية - وفقا لهذا الرأي - لا تتوافر بإرسال المكتوب إلى أعضاء هيئة التدريس في كلية جامعية أو إلى قضاة محكمة ^(١) . وقس على ما تقدم حالة أن يعمد المتهم إلى توزيع المكتوب المتضمن لجريمة من جرائم النشر على أعضاء نقابة المحامين أو الصحفيين أو أعضاء مجلس الشعب أو مجلس الوزراء ... إلى آخره ؛ فهؤلاء جماعات يمثل كل منها رابطة أو فئة مميزة عن وصف الجمهور ، باعتبار شخصية أعضائها . ولكن يرد على هؤلاء أن توزيع المكتوب على جماعة تمثل فئة مميزة عن الجمهور قد يتخذ مظهرا أو شعارا لإخفاء لإرادة التشهير بالجنح عليه في وسط معين أو استعداد حزب معين أو أعضاء نقابة من النقابات ضد الحكومة كما لو تضمن المكتوب خبرا كاذبا ^(٢) . من أجل ذلك نرى أنه في هذه الحالات يتعين البحث عن قصد الجاني من التوزيع باعتباره عنصرا في الركن المعنوي للجريمة ^(٣) .

(١) انظر : د. محمود نجيب حسني ، رقم ٥٦١ ص ٥٥٦ .

(٢) في ذات المعنى : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٣٤ .

(٣) قضي بأنه : « إذا كانت المحكمة قد انتهت بناء على الاعتبارات التي ذكرتها في حكمها إلى أن المتهمين بقتل قاض بالمحاكم المختلطة حين طعنا بلاغهما المرفوعة عنه دعوى القذف في مطبعة ، وأعطيا صورة منه إلى المستحق في الوقف الذي يديره المقلوب في حقه ورزاعه على مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة والنائب العام ، إنما قصدا لبليغ الوقائع التي ضمنها بلاغهما إلى جهة الاختصاص ولم يقصدا نشرها على الملأ وإفاحتها ، وأن تلك النسخة التي سلمها للمستحق في الوقف لم يكن تسليمها هي أيضا بقصد النشر لأنها سلمت إلى شخص معين بطريقة سرية ، وبناء على ذلك لم تعتبر العلانية ، كما هي معروفة في القانون ، متحققة في الدعوى ، فإن المجادلة في ذلك لدى محكمة =

٢ - عرض الكتابة أو ما فى حكمها بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو فى مكان مطروق :

٣٠ = تتحقق العلانية فى هذه الصورة بعرض الكتابة أو ما فى حكمها بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو فى مكان مطروق . وتعتبر العلانية متحققة كذلك إذا جرى عرض الكتابة بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى محفل عام ، ولكن المشرع لم ير ضرورة النص على « اغفل العام » ، باعتباره مكانا مطروقا طوال مدة الاجتماع ^(١) . والمبرة هى بالمكان الذى يمكن رؤية الكتابة فيه وليس المكان الذى عرضت فيه ، فتتحقق العلانية سواء جرى عرض الكتابة فى مكان خاص أم فى مكان عام ، فالمهم أن تعرض بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى المكان العام ^(٢) .

٣١ = وقد ذهب بعض الفقه إلى أن استطاعة الرؤية لا تعنى الرؤية الفعلية ، فتتوافر علانية الكتابة فى هذه الصورة حتى لو ثبت عدم رؤيتها فعلا ^(٣) . ولكننا نعتقد أن استطاعة الرؤية دون تحققها لا يكفى لتوافر العلانية ، إذ مع عدم رؤية

= النقض لا تكون مقبولة ، الطعن رقم ٢٠٢ سنة ١٤ ق - جلسة ١٦/١٦/١٩٤٥ (مجموعة الخمسين عاما ، المرجع السابق ، رقم ١٣٥ ص ٧٢) . ولا شك أن هذا القضاء كان يتغير إذا كان قصد المتهمين من التوزيع على مستشارى المحكمة والنائب العام هو التشهير بالنقاضى والخط من كرامته وسط الهيئة التى ينتمى إليها .
(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ، د. عمر السيد رمضان ، رقم ٣٥١ ص ٣٦٧ .

(٢) انظر : د. رياض شمس ، ص ١٤٩ ، د. عمر السيد رمضان ، رقم ٣٥١ ص ٣٦٧ ، د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦٤ ص ٥٦٠ ، د. أحمد فتحى سرور ، رقم ٤٨١ ص ٧٣١ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٤٦ ، د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦٤ ص ٥٦٠ .

المكتوب يتعذر التسليم بافتراض إناعته ، بل وينتفى الركن المادى للجريمة باعتبار العلانية من عناصره . والذي يبدو لنا أن المشرع أراد بعبارة « بحيث يستطيع أن يراها ... » التأكيد على أن العلانية لا تتوافر فى هذه الصورة فى الحالات التى يوضع فيها المكتوب بحيث يتعذر على من يكون فى المكان العام رؤيته ، كما لو وضع أحد الأفراد المادة التى تحمل الكتابة على حامل داخل حجرة فى منزل تطل على الطريق العام ، بحيث لا يراها من يكون ماراً فى الطريق ، أو قام بوضع المكتوب الذى يحوى قذفاً أو سبا داخل ظرف مفتوح أو مغلق على قارعة الطريق ، أو ألقى باللوحات الورقية المتضمنة لأخبار كاذبة مطوية على ما بداخلها فى الطريق العام ، ففى كل هذه الحالات لا تتوافر علانية الكتابة ، لأنها لم تعرض بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى المكان العام .

٣٢ = وإذا كنا قد انتهينا إلى ضرورة تحقق الرؤية الفعلية ، فهل الرؤية تعنى الاطلاع على المكتوب ؟ . إن كلمة « رأى » تأتى تارة بمعنى الرؤية بالعين وتأتى تارة أخرى بمعنى العلم^(١) ؛ أى أنها لا تعبر عن المعنيين فى آن واحد . ويبدو من عبارة « بحيث يستطيع أن يراها ... » أن المشرع يقصد « الرؤية » دون « العلم » ، وهذا يعنى أن المشرع يفترض الاطلاع على المكتوب مع تحقق رؤية العين ، لتتوافر بذلك العلانية ، وهذا الافتراض - كما قدمنا - يقبل إنبات العكس ، أى أنه إذا ثبت عدم الاطلاع على المكتوب فلا تتوافر العلانية .

٣ - بيع الكتابة أو ما فى حكمها أو عرضها للبيع فى أى مكان :

٣٣ = تتحقق العلانية فى هذه الصورة ببيع الكتابة أو عرضها للبيع فى أى

(١) لسان العرب لابن منظور ، طبعة دار المعارف ، ج-١٧ ، ص ١٥٣٧ .

مكان ، والبيع هو نقل الملكية فى مقابل ثمن نقدى ^(١) ، أما تسليم المبيع فبعد أنرا من آثاره ، فلا يشترط لتحقيق واقعة البيع أن ينفذ البائع إلتزامه بتسليم المادة التى تحمل الكتابة ، أى أن علانية الكتابة تتحقق فى هذه الصورة بواقعة البيع ولو لم يعقبه تسليم ^(٢) . ولكن يفترض أن البيع يسبقه عرض للبيع ، وهذا يعنى أن تعريض الكتابة أو الرسم لأنظار الجمهور هو الذى يحقق العلانية ^(٣) . ولذا تتحقق علانية الكتابة - فى هذه الصورة - فى حالة أن يقع البيع على نسخة واحدة ، بغض النظر عن المكان الذى حصل فيه ^(٤) ؛ إذ الغرض أن مشترى واحدًا من بين الجمهور الذى رأى الكتابة هو الذى أقدم على الشراء . أما فى حالة ألا يسبق البيع عرض للبيع فلا تتحقق العلانية ، كما لو باع أحد الأشخاص نسخة واحدة من كتاب يحتفظ به فى مكتبته الخاصة لأحد الأشخاص أو إذا باع مؤلف أصول كتابه لناشر أو إذا باع رسام لوحة واحدة من صناعه لأحد هواة جمع الصور المنافية للأداب ^(٥) .

٣٤ = وبناء على ما تقدم تتحقق علانية الكتابة وما فى حكمها فى هذه

(١) انظر المادة ٤١٨ من القانون المدنى .

(٢) انظر : د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦٥ ص ٥٦١ .

(٣) فى هذا المعنى د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٥٢ ص ٣٦٧ .

(٤) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٤٦ و ٢٤٨ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٥٢ ص ٣٦٧ د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦٥ ص ٥٦١ د. أحمد فتحي سرور ، رقم ٤٨١ ص ٧٣١ . قارن د. رياض شمس ، ص ١٠٥ الذى يرى عدم توافر العلانية لو ثبت أن المتهم باع الكتابة أو الرسم لشخص واحد .

(٥) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٤٦ د. رياض شمس ، ص ١٥٠ د. عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٥٢ ص ٣٦٧ د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٥٦٥ ص ٥٦١ د. أحمد فتحي سرور رقم ٤٨١ ص ٧٣١ ،

Barbier, op. cit., no. 259 p. 248.

الصورة بالعرض للبيع ؛ أى رؤية الجمهور للكتابة أو الرسم أو الضور^(١) . إنما لا يعنى ذلك ضرورة تعريضها لأنظار الجمهور بوضعها فى مكان عام أو بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى هذا المكان ؛ إذ يكفى أن يتاح لكل راغب فى الشراء رؤية المروض فى أى مكان . أما إذا اقتصر فعل الجانى على الإعلان عن الكتابة وما إليها دون أن يصاحب هذا الإعلان تمكين الجمهور الراغب فى الشراء رؤية المروض فلا توافر العلانية^(٢) .

بعض تطبيقات العلانية بغير الطريق الذى رسمه القانون فى أحكام النقض :
٣٥ = أشرنا إلى أن طرق العلانية التى نص المشرع عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات لم ترد على سبيل الحصر ، وإنما وردت على سبيل التمثيل بيان ، ومن ثم كان للقاضى أن يستخلص من الوقائع المروضة عليه حالات حرة تتوافر فيها العلانية فى غير الحالات التى نص عليها القانون ، وضابطه فى ذلك هو وصول المعنى المعبر عنه بالقول أو بالفعل أو بالكتابة أو بأية وسيلة من وسائل التعبير إلى عدد من أفراد الجمهور . وفيما يتعلق بعلانية القول بغير الطريق الذى رسمه القانون قضت محكمة النقض بأنه : « إذا أثبت الحكم على المتهم أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود فى مجالس مختلفة بقصد التشهير بالجنى عليه وتم له ما أراد من استفادة الخبر وذيوعه فإنه يكون قد استظهر توافر ركن العلانية كما هى معرفة به فى القانون ، وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد »^(٣) . وفيما يتعلق بعلانية الكتابة قضت بأنه : « إذا استخلص الحكم

(١) يقال عرض الشيء عليه بمرصه عرضاً : أراه إياه . لسان العرب لابن منظور ، طبعة طر المعارف ، ج ٣٢ ص ٢٨٨٥ .

(٢) فى ذات المعنى : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٤٧ ؛ د. أحمد فتحي سرور ، رقم ٤٨١ ص ٧٣١ .

(٣) المعلن ، رقم ٢٣٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ سابق الإشارة إليه .

توافر ركن العلانية من الكيفية التي قدم بها المشتكى شكواه ضد القاضى ، وهى ارساله إلى المجنى عليه ، وإلى المحكمة الابتدائية الأهلية التى يشتغل فيها ، وإلى الإدارة القضائية الأهلية بوزارة العدل ، وإلى وزارة العدل ، عدة عرائض سماها ردا للقاضى المجنى عليه ، على اعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد إذاعة ما نسب إليه إذ أنه لو لم يقصد الإذاعة لاقتصر على إرسال الشكوى للقاضى وحده دون الجهات الأخرى التى يعلم بالبداهة أن كل جهة منها تحوى عددا من الموظفين من الضروري أن تقع الشكوى تحت حسهم وبصرهم ، فإنه لا يكون قد أخطأ^(١) .

(١) العطن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٥/٨ سابق الإشارة إليه .

الفصل الأول

جرائم العدوان على الحقيقة

نصيب :

٣٦ = إن حرية التعبير عن الأفكار والوقائع يجب أن يكون رائدها الحقيقة ؛ إذ مع التسليم بأن هذه الحرية يمكن أن تتسع لأكثر الأراء جرأة ، ونقد أكثر التقاليد احتراماً في المجتمع ، فإن تشويه الحقيقة ، سواء بالكذب أو بالامتناع عن تصويره لا يمكن أن يكون مسموحاً به ^(١) . « فالحقيقة تظل الشيء النفيس الذي نملكه ونحافظ عليه » ^(٢) . وحمايتها مجردة بعد لازمة من لوازم الحق . ويتفرع على ذلك أمرين :

الأمر الأول : أن حرية الأفراد في النشر ليست مطلقة وإنما يقيدتها الالتزام بنشر الحقيقة ؛ لتعلق هذه الحرية بحق المحكومين في تلقي الأخبار الصحيحة التي يتكون على أساسها الرأي العام تجاه الموضوعات التي تهمة « فحرية الأفراد في نشر الأنباء التي تتعلق بمصلحة عامة ليست مطلقة ولكنها كسائر الحريات الفردية محدودة بحق الهيئة الاجتماعية في الزود عن مصالحها ، ومن هذه

(١) انظر : Michel Debré , " Du gouvernement de liberté, Rev . de droit : public , t. Soixante - Cinq, Lve année, Paris 1949, p. 43 ;

د. نعيم عطية ، النظرية العامة للحريات الفردية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٨٩ .

(٢) " La vérité est la chose le plus précieuse que nous ayon . économi- son la "

هذا ما قاله الكاتب الأمريكي « مارك توين » (١٨٣٥ - ١٩١٠) . مشار إليه في : J. Pierre Poussin , " Le délit de fausses nouvelles " dans : Liberté de la presse et droit pénal, Xlles Journées de l' Association Française de Droit pénal en hommage au Doyen Fernand Boulan, Presse universitaire D'ADX - MARSILLE, 1994, p. 241 .

المصالح وصول المواطنين إلى الأنباء الصحيحة فى كل أمر ذو صفة عامة ، أما نشر الأوهام والمفتريات فمن شأنه أن يضلل الرأى العام عن الحقائق الهادية إلى تكوين عقيدته فيما يعرض له على أساس سليم «^(١) . ويرتبط بهذا الحق مصلحة الحكومة فى عدم إهدار الحقيقة ، باعتبارها السبيل الوحيد الذى يضمن تصورا حقيقيا لذى المواطن بإزاء المشكلات العامة (سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية) يحول دون تكوين رأى خاطئ تجاه الخطوات التى تتخذها الحكومة أو التى تزمع اتخاذها لمواجهة هذه المشكلات ، وتجنب ما من شأنه أن يساعد على الإثارة والعنف والفوضى الاجتماعية . أضف إلى ذلك حق الفرد فى حماية شرفه واعتباره وصون حياته الخاصة ، فكم من المرات دمرت فيها حياة بعض الناس من جراء نشر خبر كاذب ؟ وكم من المرات أدى فيها نشر خبر كاذب إلى وقوع بعض الأفراد ضحايا للإزعاج أو السخرية أو الأزدراء ؟

ويدعو مما تقدم أن القانون لا يهتم بحماية الحقيقة من زاوية أن الكذب يمثل تقيصة أخلاقية ، فهو لا يعاقب على الكذب إلا بوصفه تصرفا ضارا بالمجتمع ، وهذا يعنى أن مجرد العدوان على الحقيقة أو تخلفها - وإن كان يعد شرطا أساسيا لمباشرة الإجراءات الجنائية - لا يكفى وحده لقيام الجريمة ، فالمادة ١٨٨ ع مصرى - على سبيل المثال - تتطلب لقيام الجريمة المنصوص عليها فيها توافر الشروط الآتية : النشر بإحدى طرق العلانية المبينة بالمادة ١٧١ ع لأخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، وخطر تكدير السلم أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، وسوء النية - كما أنه وفقا للمفكرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسى يلزم توافر هذه الشروط : نشر أو إذاعة أو نقل بأى وسيلة كانت أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، وتكدير السلم العام

(١) المذكر الإيضاحية للقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ .

أو خطر تكديره ، وسوء النية .

وحاصل ما تقدم أن القانون لا يعاقب على مجرد نشر الخبر الكاذب ؛ حيث يتطلب دائما اقتران الكذب بأمر آخرى يجعل الإضرار بأمن المجتمع أو أمن أفرادها أمرا واردا ، ومن ثم جاز القول بأن الحقيقة فى نظر القانون لا تحوز إلا قيمة نسبية .

الأمر الثانى : أنه لا مسؤولية على نشر الأخبار الصحيحة . وهذا الأمر يمكن استخلاصه بسهولة بمفهوم المخالفة من مراجعة النصوص التى تجرم نشر الأخبار الكاذبة^(١) ، بل إن المادة السابعة من قانون الصحافة الجديد رقم ٩٦ لسنة ٩٦ تنص صراحة على أنه : لا يجوز أن تكون المعلومات الصحيحة التى ينشرها الصحفي فى حدود القانون سببا للمساس بأمنه .

ولا يخل بما تقدم أن ينهض فى حق الناشر ، الذى قام بنشر أخبار صادقة ، جريمة أخرى ؛ إذ يبدو فى هذه الحالة أن مسؤولية الناشر لم تترتب على نشره أخبارا صادقة ؛ حيث لم يقع منه عدوان على الحقيقة ، التى أراد المشرع حمايتها بتجريمه نشر الأخبار الكاذبة ، وإنما لاعتدائه على مصلحة أخرى أراد المشرع حمايتها . فالمشرع عندما يجرم القذف ، ولو لم يتجاوز الناشر حدود

(١) انظر على سبيل المثال المواد ٨٠ (ج) و ٨٠ (د) و ١٠٢ مكررا و ١٨٨ و ١٩١ و ١٩٢ و ٢٤٥ و ٢٤٦ من قانون العقوبات والمادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . وفى القانون الفرنسى المادة ٢٧ من قانون الصحافة الصادر فى يوليو ١٨٨١ والمادة ٤٤٣ من القانون رقم ٥٣٧/٦٦ الصادر فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٦ بشأن الشركات التجارية والمادة ١٤ من أمر ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٤ والقانون الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمواد ٨/٢٢٤ ومن ٤١٩ إلى ٤٢١ من قانون العقوبات الفرنسى و ٩٧ من قانون الانتخاب .

الصدق فيما أخبر به ، فلأنه وجد في فعل القاذف عدوانا على حق المذدوف في صيانة شرفه واعتباره^(١). ومع ذلك فإن هذا التسويغ محل خلاف في الفقه ، لأن مصلحة المقلوف يجب ألا تخل بحق المجتمع في معرفة الحقيقة^(٢).

بعض صور تجريم الكاذب :

٣٧ = جرم المشرع الجنائي عددا من الأفعال في إطار ملاحقة الخبر الكاذب إذا ترتب على إضاعته أو نشره الإضرار أو خطر الإضرار بمصلحة أو مصالح معينة خصصها المشرع بالحماية الجنائية . ولكننا لا نتناول منها غير الأفعال

-
- (١) انظر : Cass . crim ., 5 mai 1966, Bull. crim. 1966, no. 139 p. 310 . يستثنى من ذلك حالة الطعن على أعمال الموظف العام وفقا للمادة ٢٣٠٢ / ٢ مع مصرى ، والحالات التى أجاز فيها المشرع الفرنسى الدفع بالحقيقة وفقا للمادة ٣٥ من قانون الصحافة الفرنسى ، حيث رأى المشرع فى كل من البلدين أن مصلحة المجتمع فى الكشف عن انحراف ذوى الصفة العمومية تبرر التضحية بحقهم فى حماية شرفهم واعتبارهم . انظر : د. عمر سالم ، الدفع بالحقيقة فى جريمة القذف ضد ذوى الصفة العمومية ، دراسة مقارنة ، ط١ دار النهضة العربية ١٩٩٥ رقم ١٢ ص ١٧ ، د. عبد الرحمن محمد إبراهيم خلف ، الحماية الجنائية للحق فى الشرف والاعتبار ، دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة للحصول على درجة الدكتوراة ، جامعة القاهرة ١٩٩٢ ص ١٧٩ .
- (٢) لما نجد أن القاعدة فى القانون الفرنسى هى جواز الدفع بالحقيقة *l'exception de verité* ، حيث لا يستبعد المشرع من نطاقه ، إلا حالة المساس بالحياة الخاصة *l'atteinte à la vie privée* أو الانهزام الذى يستند إلى وقائع مضى عليها أكثر من عشر سنوات أو الوقائع التى تكون جريمة ولكنها انقضت بالمفو الشامل أو التقادم أو رد الاعتبار (المادة ٣٥ من قانون الصحافة الفرنسى) انظر : J-Pierre Poussin , " Le délit de fauss - es nouvelles " , op. cit., pp. 243 - 244 .
- هى عدم جواز الدفع بالحقيقة فى جريمة القذف ، واستثناء من ذلك بجهز الطعن على المشتغل بالعمل العام وفقا للشروط المنصوص عليها فى المادة ٢٣٠٢ / ٢ (معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥) .

المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني الخاص بالجنح التي تنج بواسطة الصحف وغيرها . ووجهة نظرنا في ذلك أن هذه الأفعال تتعلق أكثر من غيرها بحرية النشر والصحافة ، ولأن المشرع أورد النص عليها في الباب المشار إليه ، وهذا بالإضافة إلى أن جريمة الأخبار الكاذبة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ ع من هذا الباب تشتمل على العنصر التكويني اللازم لتحقيقه في سائر التجريمات الأخرى للخبر الكاذب لاتخاذ إجراءات الملاحقة الجنائية ، وهو « كذب الخبر » ، فضلا عن أنها لا تتطلب شروطا إضافية كالمنصوص عليها في التجريمات الأخرى للخبر الكاذب ، مثل اشتراط زمن الحرب (المادة ٨٠ ج ع) أو أن يكون الجاني مصريا (المادة ٨٠ د ع) بحيث يمكن القول ، وبشكل عام أن التجريمات الأخرى للخبر الكاذب تعد صورا خاصة لجريمة الأخبار الكاذبة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ ع .

ونعرض فيما يأتي لبعض هذه الصور في كل من القانونين المصري والفرنسي .

في القانون المصري :

٣٨ = من هذه الصور إذاعة أخبار في زمن الحرب من شأنها إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفزع بين الناس أو إضعاف الجدل في الأمة (المادة ٨٠ جـ ١ من قانون العقوبات) ^(١) . وإذاعة المصري لأخبار كاذبة في الخارج حول الأوضاع

(١) يلاحظ أن إصمال هذا النص يفترض زمن الحرب ، لأن عبارة النص صريحة في أن الأفعال المبينة فيها لا يعاقب عليها ، وبالتالي لا تعد جريمة ، إلا إذا وقعت في زمن الحرب ، فهي تقول « يعاقب ... كل من أذاع عمدا في زمن الحرب ... » . انظر : د. عبد المهيم بكر ، القسم الخاص في قانون العقوبات ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، ١٩٦٨ رقم ٦٢ ص ٢٤٦ . كما يلاحظ أن المشرع يغلظ العقاب عند وقوع أحد الأفعال الإجرامية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٨٠ جـ) نتيجة تخاير مع الخارج ، حيث تنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة (٨٠ جـ) على أن : « تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخاير مع دولة أجنبية » . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخاير مع دولة معادية » .

الداخلية من شأنها إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبته واعتبارها أو الإضرار بالمصالح القومية للبلاد (المادة ٨٠ د من قانون العقوبات)^(١) وإذاعة أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة (المادة ١٠٢ مكررا ع)^(٢) . ونشر الأخبار المزورة أو المفترأ للتأثير على

(١) يلاحظ أنه يجب لإعمال هذا النص أن يكون الجاني مصريا ، فلا يسرى حكمها على الأجنبي الذي يطلع أخبارا حول الأوضاع الداخلية من شأنها الإضرار بالمصالح القومية للبلاد ، كما يجب أن يكون ارتكابه للفعل قد وقع في الخارج . انظر : د. عبد المهيمن بكر رقم ٦٥ ص ٢٦٥ ، د. محسن فؤاد فرج ، جرائم الفكر والرأى والنشر ، النظرية العامة للجرائم التبوية ، ط٢ ١٩٨٨ ص ١٤٧ . ومقاب المشرع على الجريمة المنصوص عليها في المادة (٨٠ د) بعقوبة الجنابة إذا وقعت في زمن الحرب [الفقرة الثانية من المادة (٨٠ د)] .

(٢) مستبدلة بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ . وكانت العقوبة المقررة في هذه المادة عند إضاقتها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ، هي الحبس لمدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تجاوز مائتي جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين ، مع استواء ارتكابها في زمن السلم أو في زمن الحرب . وقد جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ : ١ للمادة ١٠٢ مكررا - وهي مادة جديدة رتب سننها للمضرب على أيدي العائشين ممن يعمدون إلى ترويج الأكاذيب أو بث الدعايات المثيرة التي يكون من شأنها تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ويقصد بهذا النص الحرص على استقرار السكنية في ربوع البلاد لتتصرف الجهود إلى العمل المشر دون بأس أو تخلف ... واشتملت المادة المقترحة على فقرة ثانية تعاقب على حيازة أو إحراز الممرات أو المطبوعات المتضمنة شيئا مما نص عليه في الفقرة السابقة إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ولايس ضبطها حالة أو ظرف لا يمكن معه إلا اعتبار هذه الممرات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير ، كما تعاقب على حيازة أو إحراز وسائل الطبع والتسجيل والإذاعة التي تخصص لتكون أداة لترويج الأكاذيب أو بث الدعايات . ورشى عن البيان أن عبء إثبات هذا التخصيص يقع على النيابة العامة .

وقد تروى على استبدالها بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الآتي :

١ - التمييز بين إذاعة الأخبار الكاذبة في زمن السلم وإذاعتها في زمن الحرب ، حيث رصد المشرع عقوبة السجن في زمن الحرب ، وهي عقوبة جنابة .

٢ - تخطيط العقوبة على إذاعة الأخبار الكاذبة في زمن السلم في نطاق الجنحة ، حيث جعلها المشرع الحبس ، وهو وفقا للقواعد العامة لا تزيد مدته على ثلاث سنين ، بعد أن كان يحدد هذه المدة بما لا يتجاوز سنتين .

٣ - إلغاء التخيير بين الحبس والغرامة .

أسعار السلع (المادتان ٣٤٥ ، ٣٤٦ ع)^(١) ونشر أخبار كاذبة للتأثير في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب (المادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السيادية)^(٢) .

في القانون الفرنسي :

٣٩ = ومن صور تجريم الخبير الكاذب في فرنسا ، إذاعة أخبار كاذبة للحصول على اكتتاب أو إيداع (المادة ٤٣٣ من القانون رقم ٥٣٧ / ٦٦ الصادر في ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٦ بشأن الشركات التجارية) ، « والنشر المالي » la publicité financière عندما يتخفى في شكل إعلامي (المادة ١٤ من أمر ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٤) ، « واضطناع وقائع مزورة » fabrication

= وجدير بالذكر أن النموذج التجريبي المنصوص عليه في المادة ١٠٢ مكررا ع قد يثير مع النموذج التجريبي المنصوص عليه في المادة ١٨٨ ع ، التي نعرض لها تفصيلا ، مشكلة التنازع الظاهري بين النصوص ، إذا حصلت إذاعة الأخبار الكاذبة في زمن السلم وكان من شأنها تكدير السلم أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، حيث يثار التساؤل عن النص الواجب التطبيق في هذه الحالة ، ونعتقد أن النص الواجب التطبيق هو نص المادة ١٨٨ ع عندما تكون الوقائع المعاقب عليها ماثلة ، باعتبار أن القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات ، الذي استبدل المادة ١٨٨ ع بنصها السابق في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ، هو قانون لاحق على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ ، الذي استبدل نص المادة ١٠٢ مكررا ع بنصها السابق في ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

- (١) المادة ٣٤٥ مدونة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ .
- (٢) مدخلا بالقوانين والقرارات بقوانين الآتية : القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٣ مكرر في ٣١ مايو سنة ٥٦ ، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٢ مكرر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٨ ، والقانون رقم ٢٣ لسنة ٧٢ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٣ في ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٥ في ٢٦ أغسطس سنة ٧٦ ، والقرار بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٥ تابع في ٢١ يونيو ١٩٧٩ .

de faits faux من شأنها الإضرار بمصلحة الأمة (القانون الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦) ، والإعلام الكاذب la fausse information الذى من شأنه تعريض أمن طائفة فى حالة طيران أو سفينة للخطر (المادة ٢٢٤ / ٨ ع فرنسى جديد ، ١/٤٦٢ ع فرنسى قديم)^(١) ، ونشر « الأخبار الكاذبة أو المفتراة » les informations mensongères ou calomnieuses و « الوقائع المزورة أو المفتراة » les faits faux ou calomnieux التى من شأنها التأثير فى الأسعار ، وهى الأخبار والوقائع التى تضمنتها المواد من ٤١٩ إلى ٤٢١ من قانون العقوبات الفرنسى^(٢) . ونشر « الأخبار الكاذبة » les fausses nouvelles التى من شأنها تغيير نتيجة التصويت أو الإحجام عنه فى فترة الانتخاب (المادة ٩٧ من قانون الانتخاب) :

ومن المتفق عليه فى فرنسا أن الجريمتين المنصوص عليهما فى المادة ٢٧ من قانون الصحافة لسنة ١٨٨١ هما فقط من جرائم الصحافة . أما النصوص التشريعية الأخرى التى تعاقب على نشر الأخبار الكاذبة - التى أشرنا إلى بعضها - فتعد صورا خاصة لتجريم الخبر الكاذب ، بالنظر إلى الطابع الخاص للتكدير العام الذى تحدثه ، وبالنظر إلى أن قواعد الإجراءات واختصاص الأشخاص المسئولين المنصوص عليها فى قانون الصحافة المشار إليه لا تسرى فى حقهم حتى لو

(١) يلاحظ أنه لم يعلل بذكر على هذه الجريمة لا من حيث تعريفها ولا من حيث العقوبة المقررة لها ، باستثناء زيادة مقدار الغرامة من ٦٠.٠٠٠ قرانك إلى ٥٠٠.٠٠٠ قرانك ، وتقليص العقوبات التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٩/٢٢٤ .

(٢) يلاحظ أن المشرع الفرنسى تناول هذه المواد بالتعديل وتقليص العقوبات المنصوص عليها فيها (المادة ١/٥٢ من الأمر رقم ١٢٤٣/٨٦ الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٨٦ بشأن حرية الأسعار والمنافسة .

أرتكبت بطريق النشر بالصحف (١).

وقد سبق أن أشرنا إلى جريمة الأخبار الكاذبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٧^(٢)، أما الفقرة الثانية منها فتواجه نشر أو إذاعة أو نقل الأخبار الكاذبة الحاصل بسوء نية ، ويكون « من شأنه زعزعة النظام أو معنويات القوات أو إعاقة المجهود الحربي للأمة »^(٣) . ويطبق هذا النص في حالة ارتكاب جريمة الخبر الكاذب في زمن السلم ، أما في زمن الحرب فتخضع واقعة النشر لوصف إعلام كاذب *fausse information* « من شأنه إضعاف الروح المعنوية للقوات والسكان »^(٤) . ويتجه الرأي في فرنسا إلى أن الجريمتين المنصوص عليهما في المادة ٢٧ مستقلتان ، بالنظر إلى اختلاف مفهوم الكذب الملاحق جنائيا في كل منهما ، حيث يأخذ مفهومهما خلاصا في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ بغير مفهومه في الفقرة الأولى من نفس المادة ، وبالرغم من أن المصلحة العامة *l'intérêt général* في كل من الجريمتين من طبيعة واحدة ، واشتمالهما على نفس

(١) انظر : H. Blin, A. Chavanne, R. Drago, *Traité du droit de la presse*, (١) Paris 1969, no. 513 p. 356; J. Pierre Poussin, *op. cit.*, p. 242 et 243, J. Boucheron, *Ency. D. Rép. dr. Crim.*, t. III Paris, ed. 2 1977, V. *Fausse nouvelles*, no. 1 .

(٢) انظر ما سبق رقم ٣٦ ص ٣٨ .

(٣) " De nature à ébranler la discipline ou le moral des armées ou à en-traver l'effort de guerre de la nation "

(٤) " Exercer une influence fâcheuse sur l'esprit de l'armée et des populations "

انظر : J.Pierre Poussin, " Le délit de fausses nouvelles, ", *op. cit.*, p. 254 .

العناصر التكوينية العامة (١) .

وفيما يلي نعرض لصور تجريم الخبر الكاذب التي ورد النص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وفقا للتقسيم الآتي :

المبحث الأول : النشر بسوء قصد لأخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم (م/ ١٨٨) .

المبحث الثاني : النشر بغير أمانة وسوء قصد لما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم (م/ ١٩١)

المبحث الثالث : النشر بغير أمانة وسوء قصد لما جرى في الجلسات العلنية لمجلس الشعب (م/ ١٩٢ ع) .

(١) انظر : Paris , II^ech., 21 juill. 1953, Raucourt, inédit; J. Boucheron , "Fausses nouvelles ", op. cit , no 1, J. Pierre Foussin, op. cit., p. 253, 254 .

المبحث الأول

النشر بسوء قصد لأخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم

تنص المادة ١٨٨ ع على أن :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة » (١).

التطور التشريعي للمادة ١٨٨ ع :

٤٠ = كانت المادة ١٨٨ ع عند إصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ تنص على أن : « يعاقب مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا للغير ، إذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضررا بالمصلحة العامة » .

٤١ = ثم تدخل المشرع بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ (٢) ، حيث جرى نصها على النحو الآتي : « يعاقب بالحبس مدة

(١) مستبلة بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦ .

(٢) الواقع أن تدخل المشرع بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ اقتضاء تعديل المادتين ١١ و ١٢ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ٨١ ، الذي ترتب عليه رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة في مواد المخالفات إلى مائة جنيه ورفع الحد الأقصى للغرامة في مواد الجح إلى =

لا يتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تتصل بالسلم أو الصالح العام وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته . فإذا كان النشر المشار إليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الإضرار فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد أسفر تدخل المشرع بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لإعمال نص المادة ١٨٨ ع عن النتائج الآتية :

(أ) الترخيص في فكرة « الخطر التقديرى » إلى الحد الذى يكفى فيه اتصال الخبر بالكاذب وما إليه بالسلم أو الصالح العام بعد أن كان يشترط فى نشر الخبر الكاذب أن يكون من شأنه تكدير السلم العام أو الإضرار بالصالح العام .

(ب) افتراض سوء قصد المتهم ، وبالتالى إعفاء سلطة الاتهام من إثبات علم المتهم بكذب الخبر ، حيث لا يكون أمام المتهم للتخلص من المسؤولية إلا أن يثبت عدم علمه بكذب الخبر ، وهو عبء ثقيل ألغاه المشرع على عاتق المتهم ، إذا أخذنا فى الاعتبار مهنة الصحافة وما تستلزمه من سرعة لا تسمح فى كثير من الأحوال بالتحقق من صحة الخبر . ويبدو أن المشرع يفهم « سوء القصد » بمعنى العلم بكذب الخبر ، يؤكد ذلك قول المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ تعليقا على اشتراط حسن النية : « حتى يأخذ نفسه

= الغرامة التى يزيد عليها الأقصى على مائة جنيه ، حيث كان لزاما تعديل عقوبة الجثة فى مخلف مواد قانون العقوبات بما يحقق التناسق التشريعى بين التعديل الذى طرأ على هاتين المادتين بموجب القرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، وبين نصوص قانون العقوبات »

انظر : تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ .

بالحرص والحيلة في كل ماله مساس بالسلم أو الصالح العام . فلا يقدم على النشر قبل أن يتثبت من صحة الخبر ، فإذا هو أقدم غير متأن ولا مستوثق فلا يكون من التعسف افتراض علمه بالكذب .

(جـ) إن المشرع رصد عقوبة جنائية إذا ترتب على نشر الأخبار الكاذبة تكدير السلم أو الإضرار بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الإضرار ، أى أنه افترض ببساطة خطأ المتهم في جريمة رصد لها عقوبة جنائية ، وهو أمر بالغ الخطورة ، باعتبار أن فكرة افتراض الخطأ لا تثار بشكل عام إلا في نطاق المخالفات والجح البسيطة^(١) .

٤٢ = وقد ظل نص المادة ١٨٨ ع ، بعد تعديله بالقانونين سالفى الذكر ، معمولاً به حتى تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ، ومد نطاق التأنيم إلى نشر البيانات والإشاعات الكاذبة أو المغرضة والدعايات المثيرة ، كما مد نطاق الخطر التقديرى ليشمل - علاوة على تكدير السلم العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة - إثارة الفرع بين الناس وإزراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها . وهذا بالإضافة إلى أنه رصد عقوبة جنائية في حالة وقوع النشر المشار إليه بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو نشأ عنه هذا الإضرار .

وقد جرى نص المادة ١٨٨ ع بعد التعديل الذى أدخل عليها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ على النحو الآتى : « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثيرة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير ، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو إزراء

(١) للمزيد من التفصيلات ، راجع مؤلفنا : الجرائم المادية وطبيعة المسؤولية الناشئة عنها ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ .

مؤسسات الدولة أو القائمين عليها . وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه إذا وقع النشر المشار إليه في الفقرة السابقة بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو نشأ عنه هذا الإضرار .

ومن وجهة نظرنا ، وبالرغم من الانتقادات التى تعرض لها هذا النص أثناء مناقشة مشروع القانون رقم ٩٣ وحتى بعد صدوره قانونا ، كان هذا النص أفضل من سابقه من وجهين :

الوجه الأول : أن النص ولو أنه مد نطاق التجريم ليشمل « نشر البيانات أو الإشاعات الكاذبة أو المغرضة أو الدعايات المثيرة » فقد جعل مناطه تعريض السلم العام أو الصالح العام ... للخطر ؛ فإذا لم تنطو الأخبار أو البيانات أو الإشاعات ... على مقومات تكدير السلم العام أو الصالح العام أو ... فلا ينطبق النص . أما النص السابق فقد جعل مناط التجريم اتصال ما ينشر من أخبار أو ... بالسلم أو الصالح العام ، الأمر الذى كان يؤدي إلى إهدار مبدأ الشرعية ، بالنظر إلى سهولة الربط بين الأخبار أو ... التى تنشر وبين السلم أو الصالح العام .

الوجه الثانى : احترام مبدأ أن الأصل فى المتهم البراءة ، وهو المبدأ الذى تضمنته المادة ٦٧ من الدستور ؛ حيث حذف القانون المشار إليه عبارة « وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته » ، وكان هذا يعنى إلقاء عبء إثبات سوء القصد على عاتق سلطة الاتهام وفقا للقواعد العامة بعد أن كان يجرى افتراضه فى حق المتهم بنص القانون . ومع ذلك ذهب بعض أعضاء مجلس الشعب إلى أن مقتضى هذا الحذف ، هو أن المادة ١٨٨ ع ١/ فى ثوبها الجديد ... أى فى ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ - لا تتطلب توافر القصد الجنائى ، وأنه يكفى لقيامها توافر الخطأ غير العمدى^(١) . وهى وجهة نظر يمتنعها بعض الفقهاء المصرى عندما

(١) إذ خلق على هذا الحذف بقوله : « لا مجال إطلاقا للكلام عن (حسن النية) أسك واحد « اشتتم فيه » وانتهش فى عرضه وأقول فيه ما قاله مالك فى الخمر وأقول له =

لا يفسح المشرع عن وجه الخطأ المطلوب توافره في الجرائم المحدودة من المخالفات والجح الخالفية^(١).

٤٣ = وبالنظر إلى الانتقادات التي وجهت إلى القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ بوجه عام ، وإلى المادة ١٨٨ ع بوجه خاص^(٢) ، فقد تدخل المشرع بالقانون

= معلنه والى لقد كان يحسن نية ! هذا الكلام ما ينفش في مجال النشر لا ... في مجال النشر هناك طرف ثالث وهو القراء وهو الرأي العام الذي يقرأ أو يطلع ويصدق الخبر فيجب عليه قبل أن ينشر هذا الخبر أن يتأكد يقينا من أن هذا الخبر صادق وإلا لما يتعرض له بالنشر . وكذلك فإني أكاد اعتبر أن هذه الجريمة تصبح من جرائم الإهمال ، إلى مجرد الإهمال في النشر يؤدي إلى العقاب في هذه الحالة وإببات حسن النية أو أى عذر آخر .. فحسن النية .. ليست سببا لإباحة الفعل في هذه الحالة ، انظر : د. إدوارد غالي الدمي عضو مجلس الشعب ، مضبطة مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة ٨٣ ، سابقة الذكر ، ص ١٧ .

(١) انظر : مؤلفنا في الجرائم المادية وطبيعة المسؤولية الناشئة عنها ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) تركزت هذه الانتقادات حول كلمة « مفرضة » التي أضافها المشرع في قانون ٩٣ إلى كلمة « كاذبة » فاصلا بينهما بـ (أو) ، إذا اعتبر البعض أن هذه الإضافة تعنت من جانب المشرع وتضييق على حرية الرأي ، وعتقهم في ذلك أن المشرع لم يشترط « كذب الخبر وما إليه » لاتخاذ إجراءات الملاحقة الجنائية ، فيكفي أن تكون الأخبار أو البيانات أو الشائعات التي من شأنها تكدير السلم العام ... (إلى نهاية الفقرة الأولى من المادة ١٨٨ ع) مفرضة tendancieuse .

انظر : مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٨٣ ، السابق ذكرها ، خاصة ص ١٠ و ص ٢٠ . وحول المقصود بكلمة « مفرضة » انظر : د. عبد المهيم بكر ، المرجع السابق ، رقم ٦٢ ص ٢٥١ .

كما اعتبر البعض أن إضافة عبارة « ازدراء مؤسسات الدولة أو القائمين عليها » إلى عناصر الخطر التقديرى قيد خطير على حق النقد (م/٤٧ من الدستور) وحرية الصحافة (م/٤٨ من الدستور) باعتبار أنها تسمح بتأويل كل نقد إلى ازدراء وتحقير ، دون الأخذ في الاعتبار أن القائمين على مؤسسات الدولة يمارسون عملا عاما ، ولذا فهم معرضون للنقد الذى قد يصل فى بعض الأحيان إلى حد التهكم والازدراء ، وكثيرا ما يحدث ذلك فى بعض المؤسسات الثقافية كالمسارح وفى الرسوم الكاريكاتيرية . انظر : مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٨٣ ، السابق ذكرها ، ص ١٨ و ١٩ .

رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، وأجرى تعديلا لها تجنب فيه كل ما كان وجها للنقد أثناء مناقشة مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ فى مجلس الشعب ، وأعاد النص - تقريبا - إلى صورته القديمة عند إصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وأضاف إلى الخطر التقديرى خطر « إثارة الفزع بين الناس » ، بحيث جرى نصها على النحو الذى ذكرناه فى بداية الحديث عن هذه الجريمة .

أركان الجريمة :

الركن المادى :

٤٤ = يقوم الركن المادى فى « جريمة الأخبار الكاذبة »^(١) le délit de fausses nouvelles المنصوص عليها فى المادة ١٨٨ ع إذا توافرت العناصر الآتية :

- ١ - وقوع النشر بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع .
- ٢ - أن ينصب النشر على أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو على أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير .
- ٣ - أن يكون من شأن ما نشر تكدير السلم أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

١ - وقوع النشر بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع

٤٥ = يشترط لقيام جريمة الأخبار الكاذبة أن يجرى نشر الخبر الكاذب

(١) جرى الفقه فى مصر على تناول الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٨ ع تحت عنوان « جريمة الأخبار الكاذبة » وكذلك الفقه الفرنسى فى تناوله للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسى ، وبالنظر إلى اشتهاى هذه التسمية فسوف نستخدمها فى عرضنا لهذه الجريمة .

يأخذى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع^(١) ، ومن ثم كانت العلانية أخذ عناصر الركن المادى فى هذه الجريمة ، يؤدى انتفاؤها إلى علم قيام هذه الجريمة .

وفى حين أحال المشرع المصرى فى توافر علانية الخبر ، إلى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ، اتجه المشرع الفرنسى فى المادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسى - التى تقابل المادة ١٨٨ ع مصرى - إلى حصر علانية الخبر الكاذب فى ثلاث صور هى : النشر : Publication والإذاعة diffusion والترديد reproduction . لم أعقب ذلك الحصر بالنص على أنه يستوى فى تحقق أى صورة منها أى وسيلة كانت^(٢)

ويلاحظ أن لفظ « الإذاعة » diffusion أضيف بالأمر الصادر فى ٦ مايو سنة ١٩٤٤ لإزالة الشك حول خضوع « وكالات الأنباء » les agences d'information للنص ، مع أن ملاحظتها كان أمرا ممكنا من خلال لفظ « الترديد » reproduction الذى تضمنته النص قبل هذه الإضافة^(٣) . ويقصد بالترديد إذاعة الخبر الكاذب أو الورقة المصطنعة ، أو المزورة بواسطة الغير ، وغنى

(١) انظر ما سبق : للبحث التمهيدى من ص ٥ إلى ص ٣٦ .

(٢) جدير بالذكر أنه قد اثار خلاف فى الفقه الفرنسى فى ظل قوانين الصحافة لسنة ١٨٤٩ و١٨٥٢ حول ما إذا كانت علانية الخبر يجب أن تكون مستندة إلى إحدى الطرق المنصوص عليها فى قانون الصحافة ، ولكن محكمة النقض الفرنسية قطعت فى أحكام عديدة تبيل صدور قانون الصحافة لسنة ١٨٨١ بأن « نصوص المرسوم بقانون الصادر فى ١٨٥٢/٢/١٧ بشأن الصحافة هى نصوص عامة وأن كلمات : نشر أو ترديد الأخبار الكاذبة ، المستتلفة فى المادة ١٥ من هذا المرسوم تعبر فى معناها العام عن نشر الخبر بين الجمهور بأى طريقة كانت » انظر الأحكام المشار إليها فى : Boucheron, Ency ..., op. cit., no 22 .

(٣) انظر : J. Boucheron, Ency..., op. cit., no 21, H. Blin, A. Chavanne, (٢)

R. Drago, Traité ..., op. cit., no 515 p. 356 .

عن البيان أنه يعاقب إذا كان عالما بكذب الخبر أو باصطناع الورقة أو بتزويرها بنفس عقوبة الشخص الذى أذاع ما ذكر لأول مرة^(١) .

٤٦ = وبتحقق العلانية بأى وسيلة كانت " Par " ou " ce soit " ، أى يراد بها إبلاغ المعنى أو الشعور إلى علم الجمهور ، وعلى ذلك تتحقق العلانية المقصودة فى المادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسى لسنة ١٨٨١ ، إما بواسطة طرق علانية الكتابات والأقوال المنصوص عليها فى المادتين ٢٣ و ٢٨ من قانون الصحافة الفرنسى وإما بواسطة أى طريقة أخرى للإذاعة^(٢) . فعلى سبيل المثال تتوافر علانية الخبر إذا جرى عرضه من خلال صورة شمسية مزيفة

(١) انظر : 9 janv. 1864, D. P. 64, 1, 49; 21 mars 1868, D. P. 68, 1, 505; Barbier, Code expliqué ... , op. cit., no. 352; Le Poittevin, Traité..., op. cit., no. 649 .

(٢) وتطبيقا لذلك حكم فى فرنسا بتحقيق النشر المقصود فى المادة ٢٧ فى واقعة قيام بعض بالى الصحف بالصباح فى الطريق العام بعبارة " قسطنطين قتل جيثارد - جرمية شارع بارادى " " Le crim de la rue Paradis - Constantin tué par Guichard " وهذه العبارة كانت عنوانا فى صحيفة لجرمية وقعت فى الشارع المذكور ، حيث احتريت محكمة استئناف اكس - إن - برونيس أن الصباح فى الطريق العام أحد وسائل العلانية .
انظر : Aix-en - Provence, 7 mai 1884 : Gaz . pal . 1884, 2, 516, Chavanne, Traité..., op. cit., no 515 p. 357; Poussin, Le délit ..., op. cit., p. 247 .

وبلاحظ أن المحكمة برأت المتهمين لعدم توافر شرط تكدير السلم العام الذى يتطلبه نص المادة ٢٧ .

كما قضى بأن العلانية تتوافر فى حالة تردد الخبر فى أمكنة خاصة ، وبين أفراد متفرقين إذا قام الدليل على أن ملقى الخبر يقصد إذاعته . إذ جاء فى هذا الحكم : " إنه يكفى لتحقيق العلانية إذاعة الأقوال بين الجمهور ، وأن يقتضى الكلام المقال أو الماد على الخبر طابع الاشتهار ، ومن هنا ، وحيث يتبين لقضاة الموضوع أن الخبر المكاذب قد ألقى به عدة مرات فى صورة محادثات خاصة أمام السامعين وتكررت روايته بواسطة هؤلاء فى محادثات أخرى خاصة ، فإنه يجب عليهم تقدير ما إذا كانت هذه الظروف تعد كافية لتكون واقعة النشر ، أما إذا كانوا قد انتهوا إلى عدم توافرها ، كما فى حالة أن يتبين =

أو بكتابة تعليق عليها لا يتفق مع الحقيقة^(١) ولكن بالرغم من الصياغة الواسعة للمادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسي لم يعتبر القضاء الفرنسي «الطبع»^(٢) l'impression و «الإيداع القانوني»^(٣) dépôt legal من وسائل العلانية . ولا شك في سلامة هذا القضاء ؛ لأن كليهما لا يتحقق به إبلاغ المعنى أو الشعور إلى الجمهور .

= لهم أن المتهم لم يصدر منه إلا إخبار واحد بالخبر الكاذب ، فإنه ينبغي عليهم التحقق عما إذا كان الخبر الكاذب لم تردده أفواه أخرى ، وبالتالي عدم اكتمال واقعة النشر . وحيث إن الحكم المطعون فيه استبعد عنصر العلانية لعدم توافر قصد النشر ، الذي يخلط الطاعن بينه وبين قصد الحكاية volonté de raconter مع أن الفارق بين هذين القصدتين هو نفسه الذي يوجد بين فئلي النشر والحكاية ؛ لأن الإخبار الواحد للمخبر بالخبر يمكن أن يشكل عنصرا في النشر المنصوص عليه في المادة ١٥ (من قانون الصحافة الصادر في ١٨٥٢/٢/١٧ التي تقابل المادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسي الحالي) ولكن لا يمكن أن يكون بمفرده واقعة النشر ، ومن ثم إذا شاع الخبر بين الجمهور ، وأصبح مشتهرا ، فمئذئذ يمكن القول بتحقيق واقعة النشر ؛ فإذا كان ملقى الخبر أول مرة قد ألقاه بقصد أن ينتقل من فم إلى فم ، وحدث ما أراد من استفاضة الخبر ، استحق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٥ / (سالفه الذكر) ، أما إذا استخلص الحكم المطعون فيه أن المتهمين كان هدفهم مجرد الحكاية la simple volonté de raconter في صورة محاولة مع اعتقادهم بصحة الخبر ، وبناء عليه استبعد قصد العلانية باعتباره عنصرا جوهريا في وجود الجريمة ، فإنه يكون قد أصاب بالحكم ببراءة المتهمين ، وينبئ على ذلك رفض الطعن » .

Cass. crim., 25 juin 1858, D. P. 58, I, 338 .

انظر :

Barbier, op. cit., t. I, no 352, p. 351 et 352; Bouche-ron, op. cit., no. 22 p. 2 .

وجدير بالذكر أن هذه الأحكام صدرت في ظل قوانين الصحافة السابقة على قانون الصحافة الصادر سنة ١٨٨١ لتقرر مبدأ العلانية الفعلية قبل أن يأخذ بها المشرع الفرنسي صراحة في المادة ٢٧ بالنص على تحقق علانية النشر والإفاعة والتزديد بأي وسيلة كانت ، وهو نفس الاتجاه الذي يأخذ به المشرع المصري .

Chavanne, Traité ..., op. cit., no. 515 p. 357 .

(١) انظر :

Cass. crim., 26 mai 1916, Bull. crim., 1916 no. 128 .

(٢) انظر :

Cass. crim., 1er juillet 1953 D. 1953, p. 574 .

(٣)

٢- أن ينصب النشر على أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو على أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير :

يتطلب نص المادة ١٨٨ ع أن ينصب النشر على أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو على أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير . وقد رأينا تبسيطا لعرض هذا العنصر من عناصر الركن المادى أن نبدأ بالأخبار والبيانات والإشاعات الكاذبة ثم نعرض للأوراق المصطنعة أو المزورة أو المنسوبة كذبا إلى الغير .

الأخبار والبيانات والإشاعات الكاذبة :

٤٧ = من المناسب قبل أن نشرع فى بيان الأحكام الخاصة بالأخبار وما إليها أن تلقى نظرة على المقصود بكل من الأخبار والبيانات والإشاعات ، باعتبار أن المادة ١٨٨ لم تتضمن تعريفا للخبر وما إليه .
مفهوم الخبر :

٤٨ = الخبر فى اللغة ، ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر . وقال ابن سيده : الخبر النبأ والجمع أخبار^(١) . وتقدم موسوعة لاروس Larousse عددا من التعريفات لكلمة خبر nouvelle منها المعنى الشائع لكلمة novila اللاتينية ، وهو : ١ - « إنشاء أولى عن حادث وقع حديثا » . ٢ - « تقديم نبأ أو تلقيه عن حادث » . وأضافت الموسوعة أن لهذه الكلمة استخداما فى اللغة الإيطالية بمعنى : « نبأ مختصر ، فى إنشاء مؤثر ، ومقدم لعدد قليل من الأشخاص » . وهو معنى يقترب بمفهوم الخبر إلى الحكاية . أما كلمة أخبار nouvelles فهى تستخدم

(١) لسان العرب لابن منظور ، الجزء ١٣ ، طبعة دار المعارف ١٩٧٩ ، ص ١٠٩٠ .

بمعنى: ١ - تقديم معلومات من طبيعة خاصة عن موقف أو نشاط أو صحة شخص ما أو أسرة . ٢ - إنباء عن حوادث في العالم تذيبها وسائل الإعلام ، كالأخبار السياسية ، سواء أكانت مطمّنة أم مزعجة » (١) .

٤٩ = وقد حاول بعض الفقه تعريف الخير ، فذهب الفقيه شافان - Cha-
vanne في مطولة عن الصحافة إلى أن : « كذب الخبر هو عدم مطابقته
للحقيقة » (٢) . " La fausseté de la nouvelle est sa non - con-
formité avec la vérité "

والواقع أن ما قاله « شافان » لا يعتبر تعريفا للخبر وإنما بالأحرى مقابلة بين
الكذب والصدق ؛ باعتبار الكذب هو نقيض الصدق . وذهب آخر إلى تعريف
الخبر بأنه : « نبأ عن شيء ، واقعة أو حادث حصل حديثا ، أجرى نقله إلى
شخص أو أشخاص لم يكونوا على دراية به » (٣) . أما مدونة الفقيه - Jurisclas-
seur فقد عرفته بأنه الإنباء عن الوقائع faits ، أما الآراء opinions (والتنبؤات)
Prévisions وإعلان الرأي ، ومشايسته - كاذبا كان أم خاطئا - والحكم
التقويمي فكلها أمور مستقلة عن الخير (٤) .

٥٠ = ومن الواضح أن التعريفات السابقة للخبر تجمع على أن الخبر إنباء
عن وقائع ، وهذا ما يفترض حصولها قبل الإخبار عنها ، ومن ثم لا يدخل في
مفهوم الخبر « التنبؤات » ، لأنها مجرد تصورات لا تقوم على عناصر موضوعية

(١) انظر : Grand Larousse universel, t. 11, NEZ à phototype, Librairie Larousse 1991, p. 7464 .

Chavanne, Traité ..., op. cit., no 517, p. 308 .

(٢) انظر

Boucheron, Ency. D..., op. cit., no. 10 .

(٣) انظر

Boussin, Le délit ..., op. cit., p. 245 .

(٤) انظر :

أو وقائع مادية ؛ إذ هي بالأحرى وليدة ذهن من تنبأ بها ولا أساس لها في الواقع المادى ^(١). فإذا أخبر أحد الأفراد عن واقعة مستقبلية تنبؤا أو تخميناً فلا يعتبر أنه ألقى بخبر ^(٢).

وباعتبار أن الخبر إنباء عن واقعة ، فيتمتع التمييز بينها وبين التعليق عليها ، فلا يكون هذا الأخير مصدراً لملاحقة جنائية ، إلا في حالة أن تكون الواقعة ذاتها مخالفة للحقيقة ^(٣). كما لا يدخل في مفهوم الخبر التفسير -interprétation- الذى يبنى على واقعة صحيحة ، وفي هذا الإطار قضت محكمة باريس فى ٨ أبريل سنة ١٩٨٧ بأن تفسير أحد أجهزة الصحافة لنطاق التعديل التشريعى ، ولو كان خاطئاً لا يعد خبراً كاذباً ^(٤). كذلك يجب التحرز من الخلط بين الخبر وإعلان الرأى ومشايعته ولو كان ظاهراً خطؤه ، أو بينه وبين الأحكام التقويمية jugements de valeurs ؛ إذ ليس من شأن إعلان الرأى أو الحكم التقويمى أن يغير من طبيعة الخبر ، فضلاً عن حق الأفراد فى تكوين الرأى والتعبير عنه بصراحة ^(٥).

وبعض هذه التعريفات تشترط أن تكون الواقعة محل الخبر حديثه ، ومن ثم لا يدخل فى إطار الخبر الوقائع القديمة . والواقع أن الربط بين الخبر وبين حداثة الواقعة لا يخلو من التحكم ؛ إذ لا يتوقف خطر تكدير السلم العام على حداثة

(١) انظر : د. عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، رقم ٦٣ ص ٢٤٩ .

(٢) انظر Cass . crim . 28 juin 1860, l, p. 293 .

(٣) انظر : Cass. crim., 6 déc. 1983, Juris Data, no. 2771 .

(٤) انظر : Turis Data, no. 43789 .

(٥) انظر Chavanne, Traité..., op. cit., no. 516 p. 357; Boucheron, op. cit.,

Fausse nouvelles, op. cit., no. 18.

وللادتين ٤٧ و ٤٨ من الدستور المصرى .

الواقعة أو قدمها ، ولهذا يفرق القضاء الفرنسي بين الإخبار عن واقعة قديمة معروفة للجمهور ، وبين الإخبار عن واقعة قديمة غير معروفة ، فإذا كانت معلومة للجمهور فلا تدخل في مفهوم الخبر ^(١) ، باعتبار أن كل نشر يتناول على خلاف الحقيقة واقعة قديمة معروفة لا يتال إلا من صدق ناشرها ^(٢) . أما النشر الحديث لواقعة قديمة غير معروفة فيدخل في مفهوم الخبر ، وتتحقق مسئولية ناشرها عن جريمة الأخبار الكاذبة ، إذا كان من شأن نشرها تكدير السلم العام ^(٣) .

البيانات :

٥٩ = يقصد بالبيانات les informations المعلومات التفصيلية عن حادث علم الناس بوقوعه إجمالاً . ولذا تعد البيانات من قبيل الأخبار ؛ إذ لا فرق في أن تكون الأخبار قد أُلقيت إجمالاً أو تفصيلاً ^(٤) .

الشائعات :

٥٢ = هناك تعريفات عديدة للشائعات rumeur ، نكتفي بذكر

(١) انظر 15 déc. 1877, D. P. 79, 5, 328; Bouchron; op. cit., no. 10 .

(٢) انظر Boussin, op. cit., p. 245; Chavanne, op. cit., no. 516 .

(٣) Cass. crim., 15 déc. 1877, D.p. 1878, V, no. 17; Chavanne, انظر no. 516 .

(٤) انظر : د. عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، رقم ٦٢ ص ٢٥٠ ؛ د. محمد هشام أبو الفتوح ، الشائعات في قانون العقوبات المصري والقوانين الأخرى ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٥ ، ص ٣٧ ؛ د. طارق سرور ، دروس في جرائم النشر ، ط ١ دار النهضة العربية ١٩٧٧ رقم ١٢٥ ص ١٧٤ .

أهمها^(١)؛ تمهيداً لتوضيح مفهومنا للشائعة ، فقد ذهب البعض إلى تعريف الشائعة بأنها : « تعنى كل قضية أو عبارة نوعية (أو موضوعية) مقدمة للتصديق ، تنتقل من شخص إلى آخر ، عادة بالكلمة المنطوقة ، وذلك دون أن تكون هناك معيار أكيدة للصدق » . بينما ذهب آخرون إلى تعريفها بأنها : « تعبير يطلق على للمعلومات والأفكار التي تنقلها الرواية الكلامية أو أساليب التواصل غير المكتوبة كالنكتة والرسم الكاريكاتوري ، وتوجه طاقتها نحو التأثير على الانفعال الذي يعتري تفكير الإنسان وحياله بالشكل الذي قد يصل فيه هذا الإنسان إلى الدرجة التي قد يرى فيها ما ليس موجوداً فيضيف إليها ما يجعلها سريعة السريان والانتشار » . ومنهم من يعرفها بأنها : « الترويج لخبر مختلف لا أساس له من الواقع أو تعمد المبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح ، أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب مغاير للواقع والحقيقة بهدف التأثير النفسي في الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو النوعي ، تحقيقاً لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو عدة دول ، أو النطاق العالمي بأجمعه » . ومنهم من قال إنها : « كل خبر يحتمل الصدق ، مجهول المصدر ، وليس معه دليل على صحته ، يتناقله الأفراد لارتباطه بموضوعات تعتبر هامة بالنسبة إليهم ويروج لها بوسائل مختلفة بقصد تقبله ليخدم أهداف جهة المنشأ » .

(١) انظر التعريفات المشار إليها في المتن في كتاب الدكتور محمد هشام أبو الفتوح ، الشائعات ... المرجع السابق من ص ٥٢ إلى ص ٧٤ . وعلاوة على هذه التعريفات يعرفها آخرون بأنها : الأقوال والأحداث والروايات التي يتناقلها الناس دون التأكد من صحتها ، بل دون التحقق من صحتها ؛ انظر د. عبد القادر حاتم ، الرأي العام وتأثيره بالإعلام والدعاية ، الكتاب الثاني ، الإعلام والدعاية ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٨٠ .

وقد ذهب أحد أساتذة القانون الجنائي إلى تعريفها بأنها : « رواية لوقائع بحيث ترتفع إلى السامع على أنها مما يردده الناس ، سواء تعلقت بالماضي أو بالحاضر أو بالمستقبل ، فهي بدورها نوع من الأخبار ، ولكن يغلّب عليها أنها مختلفة . كما أنها حتى ولو أقيمت مؤكدة ومطلقة ، تتضمن جرثومة التشكيك في ظاهرها ، حيث تستند في الواقع إلى المجهول » (١) .

٥٣ = وباستقراء هذه التعريفات يتبين لنا أن بعضها يدخل الهدف من الشائعة في التعريف ، وهو ما يجب استبعاده ، لتعطر ضبطه . ومعظمها اتجه إلى أنها خبر مختلق أو يحتوى على جزء من الحقيقة ؛ وهذا مما لا يؤيده نص المادة ١٨٨ ع ذاته ، باعتبار أنه يشترط أن ينصب النشر على إشاعات كاذبة ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان المشرع قد تصور أن هناك شائعات تتفق مع الواقع يتعين أن تفلت من النص . بينما تكاد تتفق هذه التعريفات على العناصر الآتية في الشائعة : إنها خبر يتعلق بموضوع معين ، يتناقله الأفراد عن طريق الكلمة المنطوقة عادة ، ويفتقر إلى مصدر يؤكد .

٥٤ = ووفقاً لهذه العناصر المشتركة يمكن أن تقترب الشائعة من الخبر أو تبعد عنه ؛ فهي تقترب من الخبر إذا تبين أنها لم تخالف الواقع ؛ فإذا فرض أن أحد الزعماء احتجب عن الظهور للجمهور فترة من الزمن بسبب مرضه ، ولعلم البعض بواقعة مرضه أسرب ما يعلمه إلى الغير وسارت شائعة ؛ لأن الناس لم تتوافر لديهم وسيلة للتحقق من صدق الخبر ؛ فلا يمكن الزعم بأن هذه الشائعة لم تصادف الواقع ، وعندئذ تقترب من الخبر دون أن تختلط به ؛ إذ يظل هناك فرق دقيق بين الشائعة والخبر ، يتمثل في سهولة الرجوع إلى مصدر الخبر بخلاف مصدر الشائعة ؛ لأنها عادة ما تلقى مستندة إلى المجهول ؛ مثل إنهم يقولون ... أو

(١) انظر : د. عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، رقم ٦٣ ص ٢٥٠ .

سمعت من مصدر موثوق منه .. وهكذا . والشائعة تبتعد عن الخبر كلما تبين أنها مجرد اختلاق أو لاحتوائها على شيء من الحقيقة ، وهى بطبيعتها مؤهلة لهذا البعد ؛ لأنها عادة ما تلقى مجهولة المصدر مع حرص قائلها أو مروجها على وضعها فى صورة قابلة للتصديق ؛ ولذا فإنها تقبل بسهولة الإضافة أو الحذف أو التحوير . وبصرف النظر عن اختلاقها أو احتوائها لشيء من الحقيقة ، فلا بد من توافر موضوع أو واقعة تنطلق منها ، لأنه بدون « الواقعة » المعلومة للجمهور كله أو بعضه يصعب تصديقها وسرياتها ، ففى المثال السابق إذا افترضنا أن الشائعة التى سارت بين الجمهور وتناقلها الأفراد كانت هى « وفاة الزعيم » فلا يمكن الزعم بأن الذى أطلقها لم يستند إلى واقعة احتجاج الزعيم عن الجمهور ؛ فهذه الواقعة هى التى تجعل من تصديقها وسرياتها أمرا ممكنا ؛ إذ لا يتصور عقلا مع ظهور الزعيم بين الجمهور أن تقبل مثل هذه الشائعة التصديق .

•• = وقد تبدو الإشارة إلى أن الشائعة تنتشر - بشكل عام - حينما لا يكون هناك تدفق فى المعلومات والحقائق ذات دلالة معينة فى هذا البحث ، ولذا تعد أفضل وسيلة للسيطرة عليها ، هى إعلام الناس وبسرعة بالأخبار الصحيحة ، تطبيقا للمبدأ القائل « إن الأثر الأول هو الذى يدمر طويلا » ، ومع التسليم بأن بعض الأخبار الصحيحة قد يؤثر على أمن البلد واستقراره ، فإنه يمكن نشر ما يمكن نشره من الأخبار الصحيحة دون تعريض الأمن للخطر ؛ فهذا أفضل من ترك الناس يتدعون القصص التى تثير القلق والتوتر^(١) .

كذب الخبر وما إليه :

•٦ = وفقا للنص يتعين أن ينصب النشر على أخبار أو بيانات أو إشاعات

(١) د. محمد عبد القادر حاتم ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

كاذبة ، وهى تكون كاذبة fausse إذا كانت تخالف الحقيقة ، سواء بشكل كلى أم بشكل جزئى ؛ بمعنى أن الخبر وما إليه قد يلقى إلى الناس وهو مختلق برمته ، وقد يذاع عليهم محرفا ، بحذف أو إضافة أو تعديل بعض الوقائع فيه فيعد كاذبا فى الحالين^(١).

٥٧ = والقاعدة أن القانون لا يعتمد إلا بالكذب الموضوعى la fausseté objective ، أى المتصل بالعناصر الموضوعية والمادية للواقعة^(٢) . وتطبيقا لذلك قضى بأن تصريحات مدير الشرطة تكون جريمة الأخبار الكاذبة إذا كانت العناصر التى جمعها رجال الشرطة عن الواقعة وقت الإدلاء بهذه التصريحات لا تؤيدها^(٣) .

(١) انظر : Chavanne , op. cit., no. 517 p. 358 ;

د. رياض شمس ، ص ٥٢٣ ، د. عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، رقم ٦٣ ص ٢٥١ ؛ د. جمال الدين الطيفي ، حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٣٤ ، د. طارق سرور ، المرجع السابق ، رقم ١٢٥ ص ١٧٥ ، د. شريف سيد كامل ، جرائم الصحافة فى القانون المصرى ، ط ١ ، دار النهضة العربية ١٩٩٣ / ١٩٩٤ رقم ١٤٣ ص ١٤٢ . وراجع أيضا المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ الذى أضاف المادة ٨٠ رابعة إلى قانون العقوبات قبل تدخل المشرع بالقانون رقم ١١٢ لسنة ٥٧ وتعديل المواد المنصوص عليها فى الباب الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، حيث جاء فيها : إن المادة ٨٠ رابعة تشترط أن تكون الأخبار أو البيانات أو الإشاعات قد خلقت خلقا أو حرفت عن معناها الحقيقى .

(٢) انظر : Chavanne , op. cit., no. 517 p. 358 .

(٣) انظر : حكم محكمة اكس - إن - بروفينس Aix - en - provence الصادر فى ١٩٨٥/٢/٢٦ . وترجع وقائع القضية التى صدر بشأنها الحكم إلى ٨ مارس ١٩٨٣ ، حيث وقع انفجار فى سيارة كانت تقف فى شارع درايجون Dragon فى مرسيليا Mar-seille أسفر عن وفاة شخصين من ركابها . وفى ٩ ، ١٠ مارس صرح مدير الشرطة للصحفيين بأن للقضية علاقة بالدوائر السياسية اليمينية فى فوكليس Vaucluse ومرسيليا ، وأشار بأصابع الاتهام إلى جماعة محلية (من اليهود) تقطن فى شارع درايجون ، ولم تكن العناصر التى جمعها رجال الشرطة عن الواقعة وقت إدلائه بهذه التصريحات تسمح بمثل هذا الاتهام . الحكم مشار إليه فى : Boussin , op. cit., p. 247 et 249

٥٨ = وعلى الرغم من بساطة هذه القاعدة ؛ فإنها تثير مشاكل فى التطبيق العملى ، لأنها تفترض تقديم الخبر فى صيغة عرض جاف للواقعة ، وهو افتراض يكذب الواقع ؛ إذ الغالب أن يجرى تقديم الخبر فى إطار من الإثارة والتشويق بما قد يعده عن حقيقة الواقعة ؛ ولعل ذلك يفسر قول أحد رؤساء تحرير الصحف^(١) : إنه من المؤسف للطبيعة الإنسانية ، إنه فى كل مرة نطالع فيها خبرا فى الصحف يتعلق بشيء نعرفه يكون فى الغالب غير حقيقى أكثر منه حقيقيا . والواقع أن هذا القول يفضى بنا إلى ضرورة التفاضى عن الكذب الذى يتناول تفاصيل الواقعة إلا فى حالة أن يخرجها عن مضمونها الحقيقى ، وكان من شأن الأجزاء الكاذبة تكدير السلم العام ، وأنها شوهت من أجل هذا الغرض^(٢) . وقد حدث أن تعرض القضاء الفرنسى لهذه المشكلة ، وكان ذلك بمناسبة نشر خبر عنوانه الصحفى الذى نشره بعبارة : « إنهم أطلقوا النار على الجمهور » " L'on avait tiré sur la foule " وفى السياق كان يقصد بهذا التعبير ، إطلاق النار على الجمهور بسلاح نارى ، وكانت الحقيقة أن ما أطلق على الجمهور فقط هو قتال مسيلة للدموع ، فاعتبرت محكمة النقض الفرنسية أن ما ذكره الصحفى يعد تشويها للواقعة ومكونا لجريمة الأخبار الكاذبة^(٣) .

٥٩ = وبعد تشويه الواقعة تعمد الناشر إخفاء بعض العناصر المتصلة بها ، إذا كان من شأن هذا الإخفاء تكدير السلم العام ؛ إذ لا فرق بين تشويه الواقعة

(١) قال هذه العبارة هو " Daliy ex- John Gordon, rédacteur en chef du " press " Déclaration à la Commission royale britannique , Cité Par Chavanne, op. cit, no. 517 p. 358 .

Chavanne, op. cit, no. 517 p. 358 .

(٢) انظر :

Cass - crim., 28 avril 1950 , Bull. crim., no. 137 .

(٣) انظر

من خلال الكذب في بعض تفصيلاتها ، وبين تشويها بواسطة إخفاء بعض عناصرها ^(١) ، ولكن الأمر يختلف إذا اقتصر فعل الجاني على نشر واقعة من الوقائع دون نشر الوقائع الأخرى المرتبطة بها ، فمع أن هذا الاختيار الجزئي للوقائع يمكن أن يؤدي إلى تكدير السلم العام بدرجة قد تفوق النشر المتعمد للأخبار الكاذبة ، باعتبار أن السكوت أو إخفاء الوقائع التي من شأنها تهدئة الشعور العام يعد اعتداء على السلم العام - نقول إنه بالرغم من ذلك فالنص صريح في أنه يواجه الكذب في الواقعة التي جرى نشرها ^(٢) .

٦٠ = كذلك يعد كذبا معاقبا عليه أن يعمد الجاني إلى عرض الواقعة في صورة تخرجها عن طبيعتها ، ولو لم يتناول عناصرها المادية أى تحريف ، وفي هذا الصدد قضى في فرنسا بأن المبالغة في تصوير تظاهر شعبي ليدو في صورة مظاهرة سياسية من خلال مشاهد الفوضى أو الإخلال تكون جريمة الأخبار الكاذبة ، مادامت الحقيقة أن التظاهر المشار إليه كان مقصودا به فحسب الاحتجاج على قرار إحدى السلطات المحلية بحظر أحد العروض المسرحية ^(٣) .

٦١ = ومتى انصب النشر على أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة ، فلا يقبل من الناشر للإفلات من المسؤولية الاحتجاج بأن ما نشره لا يبدو أن يكون نقلا أو ترجمة لنشرات صدرت في مصر أو في الخارج أو أنه لم يزد على ترديد إشاعات أو روايات عن الغير ^(٤) . ومن الواضح أن المشرع يريد أن يقطع بأنه يستوى أن

Chavanne, op. cit., no. 517 p. 358 .

(١) قارن :

Chavanne, op. cit., no. 517 p. 358

(٢) في ذات المعنى :

(٣) انظر : Bous- ; Cass. Crim., 17 juillet 1868, D. P. 1869, I, p. 390 ; sin, op. cit., p. 249 .

(٤) تنص المادة ١٩٧ ع على أنه : لا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية مما نص عليه في اللوادر السابقة (للوادر من ١٧١ إلى ١٩٦ المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون المقولات) أن يتخذ لنفسه مبررا أو أن يقوم لها علرا من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في مصر أو في الخارج أو أنها لم تزد على ترديد إشاعات أو روايات عن الغير .

يكون الناشر هو أول من أذاع الخبر الكاذب وما إليه أم كان ناقلا أو مترجما لما نشر أو مرفدا لإشاعات أو روايات عن الغير^(١). وفى هذا الصدد قضى بأنه : « يستوى أن تكون عبارات ... التى أذاعها الجانى منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التى تتضمن جريمة ونشرها يعتبر فى حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى . إذ الواجب على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوى على أى مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ ع ، »^(٢) .

الأوراق المصطنعة أو المزورة أو المنسوبة كذبا إلى الغير :

٦٢ = كذلك لم يتضمن نص المادة ١٨٨ ع تعريفا للأوراق المصطنعة أو المزورة أو المنسوبة كذبا إلى الغير . ومن المتفق عليه ، أن الورقة المصطنعة la pièce fabriquée هى التى تكون مزورة بالكامل ، أما الورقة المزورة la pièce

(١) فهم بعض الفقه من صياغة المادة ١٩٧ ع أن المشرع يقر مسؤولية الصحفي ، حتى لو كان لا يعلم عدم صحة الخبر الذى ينشره « د. جمال الدين العطيفي ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ ولو صح ذلك القول لأصبحت عبارة : « كل من نشر بسوء القصد ... » الواردة فى المادة ١٨٨ ع (مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦) لغوا أو فى غير محل . وحتى على فرض أن هذا الرأى قيل به قبل تعديل المادة ١٨٨ ع ، أى وقت أن كان المشرع يفترض سوء نية للتهمة بحيث كان يتعين عليه للإفلات من المسؤولية إثبات حسن نية (راجع التطور التشريعى للمادة ١٨٨ ع ص ٤٧ وما بعدها) فهذا أيضا لا يمين على ذلك الفهم ، لأن للتهمة إذا استطاع إثبات أنه لم يكن يعلم بكلب الخبر وما إليه يكون قد نقض افتراض المشرع علمه بالكلب ، ولن يقع تحت طائلة النص .

(٢) انظر : الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق - لسنة ١٩٦٠/١٢/٢٠ ص ١١ من ٩٢٩ (مجموعة الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، المرجع السابق ، جـ ٣ ، رقم ١٨١ ص ٨٠) .

falsifié فهي ورقة لها وجود حقيقي ولكنها حرفت في بعض أجزائها ، وأما الورقة المنسوبة كذبا إلى الغير la pièce mensongèrement attribuée à un tiers فهي ورقة تحوى وقائع صادقة لم يتناولها أى تحريف لا بشكل كلى ولا بشكل جزئى ، وإنما ينسب صدورها كذبا إلى الغير ^(١) وسواء أكانت الورقة مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، فالجاني يسعى بواسطتها إلى تأكيد الخبر وما إليه ومضاعفة ثقة الجمهور بمصدره ^(٢) . وغنى عن الذكر أن الورقة قد تكون مصطنعة أو مزورة وينسب صدورها كذبا إلى الغير . إنما لا يكفى مجرد وجود الورقة المصطنعة أو المزورة أو المنسوبة كذبا إلى الغير لكى تتوافر جريمة الأخبار الكاذبة ، إذ يشترط وفقا للنص أن يقوم الجاني بنشرها بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ، والمقصود بنشرها نشر محتواها ، إذ القانون لا يمتد بالورقة ذاتها إلا باعتبار ما تتضمنه ، وبشرط نشره بإحدى الطرق سائلة الذكر ، وعندئذ يصبح نشر الخبر وما إليه ، الذى تتضمنه الورقة ، نشرًا للورقة ذاتها .

٦٣ = ولا صعوبة فى انطباق النص إذا كانت الورقة المصطنعة أو المزورة أو المنسوبة كذبا إلى الغير قد جرى نشرها لتأكيد الخبر الكاذب وما إليه ، وحمل الناس على تصديق ما ورد فيها ، ومع ذلك تردد بعض الفقه ^(٣) بشأن انطباق النص حالة أن يكون المقصود بالورقة المصطنعة أو المزورة أو المنسوبة كذبا إلى الغير

(١) انظر : Crim., 5 mai 1966, Bull. crim., no. 139 : pièce fabriquée; Boucheron, op. cit., no. 19, Boussin, op. cit., p. 250 ;

د. رياض شمس، المرجع السابق ، ص ٥٢٥ و ٥٢٦ ، د. شريف سيد كامل ، المرجع السابق ، رقم ١٤٢ ص ١٤٣ ، د. طارق مرور ، المرجع السابق ، أرقام ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٧٦ .

(٢) انظر : د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٥٢٥ .

Chavanne, op. cit., no. 516 p. 357, 358 .

(٣) انظر

هو مجرد تأكيد الرأى ، مع الأخذ فى الاعتبار أنه يسلم بأن التطبيق الحرفى للنص يسمح بدخول هذه الحالة فى إطاره . والواقع أن حماية القانون للرأى لا يمنح الفرد حق اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لضمان الاقتناع به ، فالمقصود بالحماية أن يعبر الإنسان عن رأيه بأى وسيلة مشروعة دونما خوف ، أضف إلى ذلك أن الرأى قد يمثل خطورة على أمن المجتمع وسلامته ، ومع ذلك يتمتع بحماية القانون ، لأن الأضرار التى يمكن أن يجتهد بها المجتمع من جراء تعطيل الرأى تفوق بكثير الأخطار التى قد يتعرض لها المجتمع إذا ما أطلقت حرية التعبير والرأى ، ولكن التسامح العام فى الرأى ينبغى ألا يمتد إلى حالة فرض الرأى من خلال ورقة مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير .

٣ - أن يكون من شأن ما نشر تكدير السلم أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة

خطر تكدير السلم العام :

٦٤ = يتطلب نص المادة ١٨٨ ع للعقاب على نشر الأخبار الكاذبة وما إليها أن يكون من شأن ما نشر تكدير السلم . وهذا هو الوضع فى قانون الصحافة الفرنسى منذ تعديل سنة ١٩٤٤ ؛ حيث كان نص المادة ٢٧ من القانون المشار إليه - قبل إجراء هذا التعديل - لا يعاقب على نشر الأخبار الكاذبة إلا إذا ترتب عليه تكدير السلم العام . - lorsque la publication ou la reproduction aura troublé la paix publique "

أما بعد هذا التعديل بالأمر الصادر فى ٦ مايو سنة ١٩٤٤ أصبح النص شاملا لخطر تكدير السلم العام ؛ إذ يكفى أن يكون من شأن « de natur à ... » نشر الخبر الكاذب تكدير السلم العام ^(١) . والحاصل أن جريمة الأخبار الكاذبة

(١) حول التطور التشريعى للمادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسى ، انظر :

لا تتحقق ماديا في كل من القانونين المصري والفرنسي إلا إذا ترتب على نشر الخبر الكاذب تكدير السلم العام أو خطر تكديره .

٦٥ = ومن المسلم به في فرنسا أن مجرد تحقق حالة من الفوضى أو الهياج أو الذعر لا يعنى بالضرورة تكدير السلم العام أو خطر تكديره ؛ إذ ينبغي على القضاة تلمس مفهوم التكدير في الحالة المناهضة لحالة الأمن والهدوء العام ، بمعنى ضرورة تحقق حالة من الانفعال الجماعي والفوضى التي تهدد أمن الأشخاص والأموال أو تندر على الأقل بهذا التهديد^(١) .

وإذا لم تكن هناك صعوبة في إثبات الحالة المناهضة لحالة الأمن والهدوء العام ، متى توافرت علاقة السببية بين نشر الخبر الكاذب وما إليه والتكدير الذي تحقق بالفعل ، فإن خطر التكدير ينشئ صعوبة تتعلق بكيفية تقدير هذا الخطر ؛

H. Cannac , " Les modifications apportées à législation sur la presse par les décrets - lois de 1935 et la loi du 10 janvier " , R. S. C. , no. 2, avril - juin, Sirey 1936, p. 204 à 220 ; Barbier, op. cit., t. I, no. 348 pp. 347 à 349; Boucheron, op. cit., no. 2 .
Crim., 22 déc. 1955, Bull . crim., no. 596; Bouchron , op. : انظر : (١)
cit., no. 30; Boussin , op. cit., p. 252 .

ومن الجدير بالذكر أنه أثناء مناقشة مشروع المادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسي في مجلس النواب ، خوف البعض من احتمال تطبيقها على أى اضطراب غير ذي بال يترتب على نشر الخبر الكاذب ، مثل تكسير عدة كراسي في مقهى فأجاب المقرر « بلليتان » Pelletan إنه لا يكفي أن يترتب على الخبر الكاذب « شغب بسيط في الشارع أو تكسير واجهة مقهى ... ليس في ذلك تكدير للسلم العام : إن تكدير السلم العام أكثر جسامه بكثير » ce ... à un petit tapage de rue, à casser les vitres d'un café n'est pas là troubler la paix publique . le trouble de la paix publique est beaucoup plus profond . " .

كما أصدر وزير العدل الفرنسي منشورا للنياهات في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، يوجه النظر فيه إلى ضرورة حدوث تكدير فعلي للسلم العام . انظر : Barbier, op. cit., no. 353 p. 352 et 353 ;

د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

وفي هذا الشأن يتعين أن يكون الخبر الملقى وما إليه يحمل مقومات التكدير المحتمل بالنظر إلى جسامته والظروف المحيطة بنشره خاصة الزمان والمكان والوسط^(١). ويستمد القضاء الفرنسي - بشكل عام - خطر التكدير من العناصر الآتية^(٢):

- موضوع الخبر (الخوف من الوباء ، كارثة مالية ، الخوف من الفصل) .
- جو الوسط المخاطب (الخوف من الفصل في الإقليم الذي يعاني من بطالة شديدة) .

- ظروف الوقت (خطر النزاع الدولي) .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة استئناف باريس بتوافر خطر التكدير في خبر نشرته وكالة الأنباء الفرنسية I. A. F. P. ، يحمل على الاعتقاد - على خلاف الحقيقة - بأن عمدة باريس la Mairi de Paris تحمى المحرضين ، وكان هذا الخبر قد نشر في فترة اضطراب وإثارة اجتماعية^(٣).

٦٦ = ولا عبرة في تحقق التكدير أو خطره بالمساحة الجغرافية التي يشملها، فقد تقتصر على مقاطعة أو مدينة أو مشروع أو مدرسة^(٤). كما يكفي أن يشمل فحسب طائفة من السكان ؛ كالمستخدمين في مشروع أو الأطفال في مدرسة أو عملاء أحد البنوك^(٥). كما أنه لا عبرة بطبيعة المصالح المعرضة

(١) انظر : Barbier, op. cit., no. 353 p. 353 , ob. Jules Simon lors du : Vote de la loi du 29 juill. 1881 .

Boussin, op. cit., p. 253 .

(٢) انظر : Paris 18 mai 1988 Juris Data, no. 25000; Boussin, op. cit., p. 235 .

(٣) انظر : Clomer , 31 mars 1857, D. P. 58, 2, 67, Boucheron , op. cit., no. 32 .

(٤) انظر Trib . Corr . Montluçon, 16 août 1867, D. P. 67, 2, 235, Boucheron, op. cit., no. 32 .

للخطر ، كالخوف من وباء أو جائحة حيوانية^(١). أو الخوف من الفصل أو من انهيار مالي^(٢).

٦٧ = كما لا يشترط أن يكون تكدير السلم العام أو خطر تكديره ناجما عن خبر يتعلق بالأوضاع الداخلية في البلاد ، فالخبر الكاذب الذي « من شأنه تكدير العلاقات الدولية » . -inter- "de nature à troubler les relations nationales ... " nationale قد يترتب عليه تكدير السلم العام أو خطر تكديره . وفي هذا الشأن قضى في فرنسا « أن تكدير العلاقات الدولية كاف لتمييز تكدير السلم العام » . " le trouble dans les relations internationale suffisait " à caractériser le trouble à la paix publique . "

وكان ذلك بمناسبة خبر نشرته جريدة الفرانس أو بيزرفيت le journal france observateur مؤداه أن قاعدة مراکش Marrakech الجوية معدة لانطلاق قاذفات القنابل على إقليم l'Oranie ، وكان هذا الخبر يناقض تعهدات فرنسا تجاه المغرب^(٣) . Maroc .

٦٨ = ويشير مفهوم تكدير السلم العام إلى أن جريمة الأخبار الكاذبة لا تحمي الحقوق أو المصالح الخاصة على خلاف جريمة القذف في حق الأفراد ، فمن ينشر خبرا كاذبا أو ورقة مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، ويترتب على النشر ضررا بأحد الأفراد ، لا يقع عادة تحت طائلة نص المادة

Crim., 21 mars 1966 , Rodés , no. 653094 , Bucheron, op. cit., (١) no. 32 .

Boucheron, op. cit., no. 32 .

(٢) انظر ،

Cass . crim., 7 nov . 1963, Bull . crim., no. 314 , R. Pinto, (٣) انظر ،

La liberté d' opinion et d' information, Paris 1955, p. 96 ets,

Boucheron, op. cit., no. 32 ; Boussin, op. cit., p. 252 et 253 .

١٨٨ ع ، باعتبار أن الضرر الذي يصيب أحد الأفراد ليس من شأنه تكدير السلم العام^(١). وغنى عن الذكر أنه في حالة عدم توافر العناصر المكونة لجريمة الخبر الكاذب وفقا للمادة ١٨٨ ع ، وعدم خضوعه لوصف عقابي آخر ، فإن فعل الناشر يمكن أن يكون أساسا لدعوى التعويض وفقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني^(٢).

ومع ذلك قد يترتب على الخبر الكاذب الماس بالمصلحة الخاصة بأحد الأفراد تكديرا للسلم العام ، بالنظر إلى ظروف الزمان والمكان وبنية الشخص ، مثال ذلك نشر خبر كاذب يتعلق بإصابة أحد العمال بإصابات خطيرة أثناء تظاهر المضربين manifestation de grévistes ، فمثل هذا الخبر قد يولد تكديرا للسلم العام^(٣).

خطر إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة :

٦٩ = ويسوى نص المادة ١٨٨ ع بين خطر تكدير « السلم » وبين خطر « إثارة الفزع بين الناس » أو « إلحاق الضرر بالمصلحة العامة » . فيكفى أن يكون من شأن الخبر الكاذب إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ولو لم يترتب على نشره خطر تكدير السلم ، وهو توسع ملحوظ من جانب المشرع المصري لم يتضمنه نص المادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسي ، التي

(١) انظر : Barbier, op. cit., no. 354 p. 354; Boussin, op. cit., p. 253

ومع ذلك مال القضاء الفرنسي السابق على قانون الصحافة الفرنسي الصادر في ٢٩ يوليو ١٨٨١ إلى التوسع في تطبيق المادة ٢٧ ليشمل الخبر الكاذب الذي يضر بمصلحة خاصة ولو لم ينطو على أي ماس بمصلحة عامة . انظر :

Boucheron, op. cit., no. 3

(٢) انظر : د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٥٢٨ و ٥٢٩ .

(٣) انظر : Bouheron, op. cit., no. 31;

د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٥٢٨ .

تشترب فحبب التكبفر الفعلى للسلم العام أو خطر تكبفره .

٧٠ = والمقصود بعبارة « إثارة الفرع بفر الناس » كل ما من شأنه أن فلقف فر روع الناس واعتقادهم توقع خطر أو ضرر قرفب الحدوث ^(١) ، ففتملكهم الخوف والفزع ، فنشر فبر كاذب على لسان أحد المخصصفر فر مركز رصد الزلازل عن قرب حدوث زلزال مدمر ، من شأنه إثارة الفرع بفر الناس . إنما لا فشرط أن فكون من شأن الفبر الكاذب أن فتملك الفرع كل الناس ، ففكفى أن فكون من شأنه سيطرة الفرع على بعضهم ، مثال نشر فبر فعلق فبسمفر مفا الشرب الفف ففذى منطقة معينة . وواضح أنه لا فشرط أن فترتب على النشر الكاذب ففقق هذه الفففة (إثارة الفرع بفر الناس) ، إذ وفقا للنص فكفى احتمال حدوثها . وبطبيعة الحال فواجه المادة ١٨٨ ع خطر إثارة الفرع بفر الناس من جراء نشر أخبار كاذبة وما فلفها فر زمن السلم ، أما نشر مثل هذه الأخبار فر زمن الحرب ففخضع لنصوص المواد ٨٠ (ب) و ١٠٢ مكررا / ٢ من قانون العقوبات .

٧١ = أما « المصلحة العامة » ففمكن تعريفها بأنها المصلحة المشتركة للجماعة ، خلال مرحلة معينة من تطورها ، دون نظر إلى المصالح الفاففة للأفراد المكونفر لها ^(٢) . وهذا التعرف ولو أنه فمفر المصلحة المشتركة للجماعة عن مصالح الأفراد الشخصية ، فإنه لا ففرر حدودا للمصلحة العامة ؛ الفف فسلم البعض بأنها واسعة فضفاضة ^(٣) . ونعتقد أنه لسلامة مبدأ الشرعية - ففرفر

(١) انظر : د. عبء المهمفر بكر ، للرفف السابق ، رقم ٦٣ ص ٢٥٧ .

(٢) حل هذا المعنى : د. محمد هشام أبو الففوف ، الشافعات ... للرفف السابق ، ص ٣٣٦ و ٣٣٧ .

(٣) انظر : د. سلفمان محمد الطماوى ، الوففر فر القانون الإدارى ، دراسة مقارنة ، فف الفكر العربى ١٩٩٢ ، ص ٥٦٣ .

الكشف عن هذه المصلحة في ضوء المبادئ العامة التي تحكم الإطار التشريعي .
فعلى سبيل المثال عندما ينص الدستور في المادة الثامنة منه على أن : تكفل الدولة
تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، ويقوم البعض بنشر خبر كاذب مؤداه أن التعيين
في الوظائف الحكومية يتم بطريقة المحسوبية ، فقد لا يحوز هذا الخبر مقومات
تكدير السلم العام ، كما ليس من شأنه أن يثير فزع الناس ، ولكن الذي لا شك
فيه أنه ضار بالمصلحة العامة .

ارتباط جريمة الأخبار الكاذبة بجرائم أخرى :

٧٢ = ومتى توافرت العناصر السابقة تحققت جريمة الأخبار الكاذبة ماديا .
ولكن قد يحدث أن توجد جريمة الأخبار الكاذبة مشتملة على العناصر التكوينية
لجرائم أخرى ، مثل جريمة إهانة رئيس الجمهورية (م/١٧٩ ع) أو رئيس دولة
أجنبية (م/١٨١ ع) أو قذف (م/٣٠٢) أو غير ذلك . ووفقا للقواعد العامة
يجرى ملاحقة هذه الجرائم المختلفة جنائيا في آن واحد ، وتطبيق عقوبة الجريمة
ذات الوصف الأشد بالتطبيق لنص المادة ١/٣٢ ع الذي يقضى بأنه « إذا كون
الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم
بعقوبتها دون غيرها » . وتطبيقا لذلك حكم في فرنسا عدة مرات بأن نشر
خطاب مصطنع منسوب صدره كذبا إلى الغير يكون جريمة التزوير ^(١) .

(١) انظر : Barbier , op. cit., no. 358 p. 357
وإشار إلى : Cass., 12 nov. 1812; 18 nov. 1852, Bull. crim.; Gratier, t. 1, p. 186; Chassan, t. 1, p. 243 .

ومع ذلك يستند بعض الفقه إلى حكم محكمة Alger الصادر في ٢٨ يناير ١٨٦٦
(D. 87, 2, 49) للقول بأن محكمة النقض الفرنسية استبعدت وصفى التزوير والقلب
في واقعة نشر خطاب مصطنع يحمل توقيع الغير كذبا ، واعتبرت هذه الواقعة مكونة فقط
لجريمة الأخبار الكاذبة. انظر : Boussin, op. cit., p. 250 وهذا الحكم يعتبره
البعض تطبيقا غير سليم لنصوص قانون العقوبات . انظر : Le Poittevin , op. cit., t. 1, no. 660, p. 151; Barbier, op. cit., no. 358 p. 357 .

٧٣ = على أنه يجب ملاحظة أنه في حالة أن توجد جريمة الأخبار الكاذبة مشتملة على قذف في حق أحد الأفراد ، فوقفا للمادة ٣/٣٠٢ يتمتع على القاذف إقامة الدليل على وقائع القذف ؛ في حين أنه يتعين على النيابة العامة نتيجة للارتباط لإثبات كذب الخبر - ويجرى القضاء الفرنسي على جواز ملاحقة الواقعة نفسها باعتبارها جريمة خبر كاذب ويوصفها قذفا علنيا في آن واحد (١) .

كما حكم في فرنسا بأنه لا يوجد تعارض بين الإثبات المفروض على النيابة وفقا للمادة ٢٧ من قانون الصحافة (جريمة الأخبار الكاذبة) وبين الإثبات المفروض على المتهم في حالة القذف ضد المشتغل بالعمل العام وفقا للمادة ٣١ من القانون المشار إليه (٢) .

الركن المعنوي :

إرادة العلانية ووقوع النشر كآثر لهذه الإرادة :

٧٤ = لا يكفي توافر الركن المادي بعناصره السابقة لقيام جريمة الأخبار الكاذبة (٣) ؛ إذ يشترط بالإضافة إلى ذلك اتجاه إرادة الجاني إلى إذاعة الخبر

(١) انظر : 30 Janv . 1858, D. P. 58, I, 379 ; II févr. 1864, D. P. 64, I, 193 ; 28 mai 1892, Bull. crim., no 163; Riom, 13 nov . 1867, D. P. 67, 2, 233 et 234 ; Barbier, op. cit., no. 358 p. 356 et 357 , Boucheron, op. cit., no. 6 .

(٢) حكم الجبهات الصادر في ٥ مايو ١٩٦٦ (Bull . Crim., no 139, Broglie C/ Devay) وكانت مناسبة صدوره واقعة لمصطناع أمر وزاري - instruction ministérielle اشتملت على عناصر جريمة الخبر الكاذب وفقا للمادة ٢٧ وعلى جريمة القذف الملقى في حق الوزير 6 Boucheron, op. cit., no. 6 .

(٣) وهي تحقق إحدى صور العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع ، ووقوع النشر على أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو على أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير، وأن يكون من شأن ما نشر تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس .

الكاذب بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع^(١). وغنى عن الذكر أن هذه الإرادة تستخلص من الظروف المحيطة بإوقعة النشر^(٢).

علم الجاني بأنه ينشر خبرا كاذبا أو ما إليه :

٧٥ = بالإضافة إلى ما تقدم يشترط ضرورة علم الجاني بأنه ينشر خبرا كاذبا أو أوراقا مصطنعة أو منسوبة كذبا إلى الغير وقت النشر ، ويقع على النيابة عبء إثبات أن المتهم الذى قام بنشر ما ذكر كان يعلم بأن الخبر كاذب أو أن الورقة مزورة أو مصطنعة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، وذلك فى اللحظة التى قام فيها بالنشر^(٣). وهذا العلم لا يستفاد من مجرد إثبات

(١) انظر : Cass. Crim., 8 déc. 1854, Bull. crim., no. 338 .

(٢) وفى هذا الشأن استخلصت محكمة إكس - إن - بروفنس Aix - en - Provence فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٥ توالى إرادة العلانية فى حق مدير الشرطة الذى أدلى بأخبار كاذبة للصحفيين ، فى أعقاب حادث انفجار وقع فى ٨ مارس ١٩٨٣ فى إحدى السيارات التى كانت تقف فى ش درايجون Dragon بمرسيليا ، حيث استخلصت المحكمة إرادة النشر من واقعة الإدلاء بمعلومات عن الحادث للصحفيين ، وقد أيدت محكمة النقض الفرنسية المحكمة فيما ذهبت إليه . انظر : الحكم مشار إليه فى ص ٦٣ من هذا البحث ؛ Boussin, op. cit., p. 247 .

(٣) انظر : Bull. crim., 19 mars 1953, D., 1953, 390; 21 juill. 1953, Bull. crim., no. 254, D., 1953, Somm. 75; 12 déc. 1957, Bull. crim., no. 837; Boucheron, op. cit., no. 26 .

وانظر أيضا فى القضاء المصرى حكم النقض الصادر فى ٢٨ من سبتمبر ١٩٠٨ ، المجموعة الرسمية ، ص ١٠ ٤٥ ص ٧ - وقد جاء فيه : لا بد من - لتوفر سوء القصد وهو أحد الأركان المكونة لجريمة نشر الأخبار الكاذبة ... - إثبات أن المهر كان يعلم كذب الخبر وقت النشر والنيابة ... هى المكلفة بإثبات ذلك ؛ وحكم النقض الصادر فى ١٩٥٢/٥/٢٠ - وقد جاء فيه : يجب لتطبيق المادة ١٨٨ ع الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة مع سوء القصد أن يكون الخبر كاذبا وأن يكون نأشره علما بهذا الكذب متعمدا نشر ما هو مكذوب العلم رقم ٤٥١ سنة ٢٢٢ ق (مجموعة الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، مائة الذكر ، الجزء الرابع ١٩٩١ ، ص ٩٨١) .

كذب الخير^(١)، وهذا ما أكدته محكمة النقض الفرنسية عندما نقضت حكما لمحكمة استئناف إكس - إن - بروفينس Aix-en-Provence في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كان قد استخلص علم الجاني يكذب الخير من واقعة نشره^(٢). ولا يستفاد كذلك من صفة رئيس التحرير وما تمليه عليه هذه الصفة من واجب الرقابة، ولا من مجرد الإهمال في التحقق من صدق المصدر الذي استقى منه الخبر^(٣)، ولا من مجرد امتناع الصحفي عن الكشف عن مصدر معلوماته^(٤). ولا من خلال تكليف المتهم بإثبات صحة الخبر^(٥).

وحاصل ما تقدم أنه يجب نقض الحكم الذي يقبل في حق المتهم قرينة سوء النية، التي لا يستطيع التخلص منها إلا بإثبات حسن نيته^(٦).

ومع ذلك لا غنى عن استخلاص علم المحكمة بكذب الخبر بالاستناد إلى

(١) تجدر ملاحظة أن إثبات كذب الخبر لا يستفاد من مجرد تأكيد السلطة العامة أو التكلهيب الرسمي للخبر أو الورقة المدعى بتزويرها . انظر : Pinto, La liberté..., op. cit., p. 103 .

(٢) انظر : Cass. crim., 16 mars 1950, Bull. crim., 1950, no. 100; Boussin, op. cit., p. 251; Boucheron, op. cit., no. 26 .

(٣) Boucheron, op. cit., no. 26; Cass. crim., 19 mars 1953; Bull. crim., no. 100; D. 1953, J. 390, J. C. P. 53, IV, 6d. G. 69; - Cass., crim 21 juill. 1953; Rev. sc. crim., 1954, P. 308, obs. L. Hugueney; S. 1954, I, 26; Gaz. pal. 1953, 2, 233; D. 1953, Somm. 75; Bull. crim., no. 254, - Cass. crim., 12 déc 1957; Bull. crim., no. 837 .

(٤) انظر : Cass - crim., 12 déc. 1957, Bull. crim, no. 837; Chavanne, op. cit., no. 524 p. 362 .

(٥) انظر : Cass. crim., DS 1965, Somm., p. 35 .

(٦) انظر : Crim., 28 avr. 1950, Bull. crim., no. 137; 16 mars 1950; Préc., 21 juill. 1953, Préc, 5 mai 1966, Bull. crim., no. 139, Broglie C/ Devay; Boucheron, op. cit., no. 26 .

الظروف المحيطة بنشره ولو اقتضى الأمر الاستعانة ببعض العناصر التي تتناقض مع فكرة « سوء النية » في تقدير علم المتهم كالغلط l'erreur وعدم الاحتياط l'imprudence والتقصير في تحقيق الخبر Manquement au devoir de verification de nouvelle حيث كانت إحدى الصحف نشرت مقالا عن حوادث وقعت في المارتينيك Martinique ، أفرط في تقدير بعض عناصرها ، مثل عدد القتلى ونوع الأسلحة والأعيرة المستخدمة ، بالإضافة إلى الإدعاء كذبا بعلم حاكم الإقليم le préfet local بأمر إطلاق النار . وقد دفع رئيس تحرير الصحيفة بحسن نيته ، ولكن محكمة النقض أبدت قضاة الموضوع في استخلاصهم « سوء النية » من تعدد الأخطاء التي وردت بالمقال ، ولأن رئيس التحرير كان صحفيا ممارسا للمهنة لمدة تزيد على خمسة عشر عاما ، بما يؤهله ، أكثر من غيره ، مراجعة الأخبار التي وردت بالمقال ، وعدم الوقوع في الغلط ^(١) . كما أن علم المتهم بكذب الخبر قد يستفاد من واقعة معاينته الحدث بنفسه ، الذي نشر عنه خبرا كاذبا ، إذ يتعذر بعد ذلك قبول إدعائه بأنه نشره معتقدا صحته ^(٢) .

قصد الإساءة أو الإضرار بالغير :

٧٦ = فسر البعض عبارة « كل من نشر بسوء قصد » ، التي أعاد المشرع النص عليها بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، بأن المشرع يتطلب قصدا جنائيا خاصا ، أي لا يكفي إثبات علم المتهم بأنه ينشر خبرا كاذبا ، وإنما

(١) انظر : Cass . crim. , 18 déc. 1962 , Bull . crim . , 1962 , no. 380 .

Chavanne, op. cit. , no. 524 p. 362; Boussin, op. cit. , p. 252 .

(٢) انظر : Cass. crim. , 7 nov. 1963, Bull . crim. , no. 314 ; Chavanne, op. cit. , no. 524 p. 362 .

يشترط فضلا عن ذلك إثبات أن الجاني كان يهدف إلى الإساءة أو الإضرار بالغير^(١). وقد سبق أن رأينا أن هذه العبارة نص عليها في المادة ١٨٨ ع عند إصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ٣٧، ثم حذفها المشرع بموجب القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ وافترض صراحة سوء قصد المتهم ما لم يثبت هذا الأخير حسن نيته، وكان هدف المشرع - كما بينته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه بوضوح - هو إعفاء النيابة العامة من إثبات علم المتهم بكذب الخبر وأن يقع عبء إثبات علم العلم بكذب الخبر على عاتق المتهم، ثم انتهى المطاف بالمشرع إلى النص على عبارة « كل من نشر بسوء قصد » بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦، بما يعنى العودة إلى إلقاء عبء إثبات علم المتهم بكذب الخبر على عاتق النيابة العامة^(٢). كما رأينا فيما سبق عرضه أن الفقه والقضاء سواء فى مصر أو فى فرنسا مستقر على أن المقصود بعبارة « سوء النية » هو علم المتهم بكذب الخبر، أى أن القصد الجنائى المطلوب فى هذه الجريمة هو القصد الجنائى العام، الذى يتحقق بانجاء إرادة المتهم إلى إذاعة الخبر وما إليه بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ووقوع النشر كأثر لهذه الإرادة، فضلا عن علم المتهم بكذب الخبر^(٣).

-
- (١) انظر مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الرابعة والسبعين، المنعقدة فى ١٥ من يولية ١٩٦٦، الصفحات ٢٩ و ٣٠ و ٣١، حيث ذهب بعض أعضاء المجلس إلى أن اشتراط « سوء القصد » يعنى أن للشرع « يتطلب قصدا جنائيا خاصا ».
- (٢) راجع التطور التشريعى للمادة ١٨٨ أرقام ٤٠ و ٤١ و ٤٢.
- (٣) انظر أيضا أحكام جنائيات مصر فى ١٠ يولية سنة ١٩٣٩ وقد جاء فيه : إن سوء القصد يتوفر متى كان الناشر يعلم وقت النشر أن الخبر كاذب ... ، مشار إليه فى د. رياض شمس ص ٥٢٣، وانظر أيضا د. طارق سرور، رقم ١٣١ ص ١٧٨ و ١٧٩، وأيضا حكم محكمة النقض الفرنسية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وقد جاء فيه : « إن الحكم الذى يثبت من جهة ، كذب الخبر ... ومن جهة أخرى ، سوء نية المتهم ... يكون قد ميز جريمة الأخبار الكاذبة ... » .

٧٧ = ومتى ثبت كذب الخبر وما إليه وعلم الجاني بهذا الكذب فلا عبرة
بالبراعث التي دفعته إلى نشر الخبر الكاذب ، أى سواء كانت تتحلّى بشرف
المقصد مثل الرغبة فى تهدئة الشعور العام أم تتطوّل على قصد الإساءة مثل إذكاء
حالة الاضطراب والتوتر القائمة بين طائفتين من السكان . ومن ثم لا تعد إرادة
تكدير السلم العام عنصرا فى سوء النية ؛ إذ هي بالأحرى باعث على الجريمة لا
يؤخذ فى الاعتبار^(١) .

٧٨ = وينتفى القصد الجنائى أن يثبت أن المتهم قبل نشره للخبر الكاذب
اتخذ كافة الاحتياطات الممكنة وأنه لم ينشره إلا لاعتقاده صحته^(٢) ، ويبدو من

" L'artêt qui constate, d'une part, la fausseté de la nouvelle ... et, d'autre part, la mauvaise foi du prévenu ... caractérise le délit de fausses nouvelles ... " (J C P 1963, IV, p. 10)

وقد علق البعض على هذا الحكم قائلا : إن كذب الخبر والعلم بهذا الكذب يشكّلان معا
سوء النية ، ويبدآن مبرطين كذلك . انظر : Boussin, op. cit., p. 249 . وذهب
Boucheron كذلك إلى أن القصد الجنائى فى جريمة الأخبار الكاذبة يتميز فقط ؛ أى
دون نظر إلى قصد الإساءة ، بالعلم بكذب الخبر أو اصطناع الورقة أو تزويرها أو نسبتها
كذبا إلى الغير وقت النشر أو الإذاعة أو التردد للخبر أو الورقة ، وأعقب ذلك بقوله : « ذلك
هو ملعب محكمة النقض .. » انظر : Boucheron, op. cit., no. 25 .

(١) انظر - Cannac, Le modifica- Chavanne, op. cit., no. 525 p. 362 ; tion..., op. cit., p. 204 ; Boucheron, op. cit., no. 25 .

انظر مع ذلك حكم جناتيات مصر فى ١٠ يونية سنة ٢٩ سابق الإشارة إليه ، وقد جاء فيه
- بعد أن قرر جواز سوء النية متى كان الناشر يعلم وقت النشر أن الخبر كاذب .. ما يلى :
« وأن من شأن نشره تكدير السلم العام ... » وانظر أيضا : Cass. crim., 21 juill . 1953, 2, préc. Paris 4 mai 1964; D. 1965, Somm . 35; Chavanne , op. cit., no. 525 p. 362 .

(٢) انظر : Paris 4 nov. 1964 : D. 1965, Somme . 35 ; Chavanne, op. cit., no. 524 p. 362 .

الأفضل للمصحفي ، عند الشك في صحة الخبر . أن ينشره منسوباً إلى مصدره . وبشكل عام يتعين الحكم بالبراءة عند وجود شك يتعلق بعلم المتهم بكذب الخبر^(١) .

تعليق على المادة ٧/ من قانون الصحافة الجديد رقم ٩٦ لسنة ٩٦ :

٧٩ = والواقع أن اشتراط « سوء النية » ، بمعنى علم المتهم بكذب الخبر ، يضمن حلاً متوازناً للمصوبات التي تواجه الصحفي في استقاء الأخبار الحقيقية عندما تحيط الإدارة تصرفاتها بالسرية والكتمان أو عندما يستغنى الخبر من مصدر رسمي ويتبين كذبه بعد ذلك ، ولا حيلة له في التأكد من صحة الخبر^(٢) . غير أن صياغة المادة ٧ من قانون الصحافة الجديد رقم ٩٦ لسنة ٩٦ توحى بأن

(١) انظر : Crim., 11 mars 1965 , Bull . crim., no. 77; Boucheron, op. cit., no. 28 .

(٢) عمد المشرع في قانون الصحافة المشار إليه إلى وضع حلول للمصوبات التي تواجه الصحفي في استقاء الأخبار ، تلك الحلول التي من شأنها أن تقلل من فرص الدفع بحسن النية ، وفي هذا الصدد استحدثت للمشرع نصوص للواد ٨ و ٩ و ١٠ لضمان حصول الصحفي على الأخبار الصحيحة ، فالمادة ٨ نصت في فقرتها الأولى على أن : « للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات المباح نشرها طبقاً للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة ، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها » ، ومن أجل ذلك تضمنت هذه المادة في فقرتها الثانية النص على إنشاء إدارة أو مكتب للاتصال الصحفي في كل وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة لتسهيل حصول الصحفي على ما ذكر بالفقرة السابقة . كما حظرت المادة التاسعة « فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والفرقة » . وتضمنت المادة العاشرة حق الصحفي في تلقي الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وإحصاءات وأخبار . والواقع أن هذه النصوص ترجمة للحق الدستوري المولود بالنسبة للصحفيين في المادة ٢١٠ من الدستور ، التي نصت في فقرتها الأولى على أن : « للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون » .

الصحفي لا يكون معذورا جنائيا في أى حالة ينشر فيها خبرا كاذبا ، باعتبار أنها تنص على أن : « لا يجوز أن تكون المعلومات الصحيحة التى ينشرها الصحفي فى حدود القانون سببا للمساس بأمنه » ، مما يستفاد بمفهوم المخالفة مسئولية جنائيا عن نشر الأخبار الكاذبة ولو كان يعتقد صحتها وقت النشر ، وهذا المفهوم يتعارض مع نص المادة ١٨٨ ع التى تشترط للعقاب على نشر الأخبار الكاذبة توافر سوء النية ، ولذا يكون من الملائم تعديل صياغة المادة بحيث لا يكون الصحفي مسئولا جنائيا عن نشر الأخبار التى يعتقد صحتها (١).

رقابة محكمة النقض :

٨٠ = ومن المسلم به أن لحكمة الموضوع سلطة تقدير سوءنية المتهم أو على العكس حسن نيته ، إنما يجب عليها بيان الأسباب التى بنت عليها اقتناعها ، وألا يكون ما أورده من أسباب ظاهر التناقض أو القصور ، فإذا كان ما أورده الحكم هو أن المتهم تصرف بخداع *agi mensongèrement* ، وأنه بالتالى ارتكب إهمالا حين كان يجب عليه أن يتحقق من صحة الخبر المنشور ، فإن هذه الأسباب المتناقضة تثير الشك حول ما إذا كان القاضى - لتأسيس قراره - لم

(١) جدير الإشارة إلى أنه أثناء مناقشة المادة السابعة من مشروع قانون تنظيم الصحافة التى تقدمت به الحكومة ، تسلك بعض أعضاء مجلس الشعب والشورى بما ورد فى مشروع رقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة ، الذى كان ينص على عدم مسئولية الصحفي عن نشر المعلومات أو الأخبار التى يعتقد صحتها ، انظر : مضبطة مجلس الشورى ، الجلسة ٥٥ بتاريخ ٨ يونيو ١٩٩٦ ، ص ١٩ ، مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٦٧ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٩٦ من ص ٢٩ إلى ص ٣٩ .

على أنه يجب ملاحظة أن حسن النية ينفى القصد الجنائى لا مطلق الخطأ وهذا ينهى علم إنذالات الصحفي من كل مسئولية إذا نشر خبرا كاذبا معتقدا صحته ، فقد تتحقق مسئولية مدنيا أو تأديبيا إذا نشر خبرا كاذبا مطلقا صحته .

يستخلص ضد المتهم قرينة سوء النية التي لا يقرها القانون ،^(١).

العقوبة :

٨١ = يعاقب القانون على هذه الجريمة - وفقا للمادة ١٨٨ ع - بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وتتميز هذه العقوبة أخف من العقوبة المقررة على نشر الأخبار الكاذبة في قانون الصحافة الفرنسي ؛ إذ لا تقل عقوبة الحبس وفقا للمادة ١/٢٧ من القانون المشار إليه عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ، فضلا عن الغرامة التي لا تقل عن ٣٠٠ فرانك ولا تزيد على ٣٠٠.٠٠٠ فرانك ، مع جواز الحكم بإحدى هاتين العقوبتين .

٨٢ = فضلا عن العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ ع يجوز تعطيل الجريدة suspension du journal التي تورطت في ارتكاب الجريمة وفقا للمادة ٢٠٠ فقرة ٢ و ٣ ، وذلك في حالة الحكم على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة على أن تكون مدة التعطيل على النحو الآتي : (أ) إذا كان الحكم لأول مرة . يكون التعطيل لمدة لا تتجاوز ١٥ يوما بالنسبة للجرائد اليومية ، ولمدة لا تتجاوز شهرا ونصف الشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة لا تتجاوز ستة شهور في الحالات الأخرى . (ب) إذا كان الحكم لثاني مرة خلال سنتين تاليتين لصدر الحكم الأول تضاعف مدة التعطيل

^(١) " ... de tels motifs contradictoires laissent incertain le point de savoir(١) si le juge n'a pas, pour fonder sa décision, fait état `a l'encontre du prévenu d'une présomption de mauvaise foi que la loi n'édicte pas " . Cass. crim., 19 mars 1953 , D. 1953, II, p. 390 ; Chavanne, op. cit., no. 526 p. 363; Poussin, op. cit., p. 256 .

السالف ذكرها .

ووفقا للمفكرة الرابعة من المادة نفسها ، يكون التعطيل وجوبيا لمدة تعادل ضعف المدة المشار إليها إذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الثاني .

وجدير بالذكر أنه وفقا للمادة ٦٢ من قانون الصحافة الفرنسي ، لتضاءل الحكم تعطيل الجريدة التي تورطت في ارتكاب الجريمة ، إنما لا يجوز اللجوء إليه إلا في الصور الجسيمة لجريمة الأخبار الكاذبة كما أنه لا يجوز أن تزيد مدة التعطيل عن ثلاثة شهور^(١).

عدم جواز الحبس الاحتياطي :

٨٣ = ووفقا للمادة ٤١ من قانون الصحافة الجديد رقم ٩٦ لسنة ٩٦ لا يجوز إجراء الحبس الاحتياطي la détention provisoire في جريمة الأخبار الكاذبة إذا ارتكبت بواسطة الصحف . ويسرى هذا الحكم على كافة الجرائم التي تقع بواسطة الصحافة باستثناء الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٩ ع ، وهي الخاصة بإهانة رئيس الجمهورية . أما في فرنسا فلا تعد جريمة الأخبار الكاذبة من الجرائم المستثناة من إجراء الحبس الاحتياطي وفقا للمادة ٥٢ من قانون الصحافة لسنة ١٨٨١^(٢).

(١) انظر : Boussin , op. cit., p. 525; Bousheron, op. cit., no. 39 .

(٢) انظر : Poussin, op. cit., p. 255, Boucheron , no. 39 .

يجدر بالذكر أن قانون الإجراءات الجنائية المصري كان يستبعد الحبس الاحتياطي في جريمة الأخبار الكاذبة إذا ارتكبت بواسطة الصحف ، إلا إذا تضمنت طعنا في الأعراض أو تحريضا على إفساد الأخلاق (انظر المادة ١٣٥ أ. ج قبل إلغائها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥) . ولكن للمشروع ألقى المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية سالف الذكر بموجب القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ، وقيل في تفسير ذلك أن المادة ١٣٥ تستثنى من إجراء تحقيقي معين هو الحبس الاحتياطي فئة معينة من الناس بينما تخضع باقي الفئات التي ترتكب نفس الجريمة أو ذات الجريمة لهذا الإجراء التحقيقي وهو الحبس الاحتياطي، ولما كانت هذه الفئرة تتعارض مع نص المادة ٤٠ من الدستور التي تقرر المساواة بين =

= جميع المواطنين إذا كانوا يتفقون في مراكزهم القانونية ، لذلك كان من الأفضل أو من الواجب إلغاء نص هذه المادة تكريها لاحتزام مبدأ المساواة للقرار في الدستور ، . مقرر مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٨٣ في ٢٧ مايو سنة ٩٥ ص ٥ . ولكن يصدر قانون تنظم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦ ، أصبح : (لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات) (المادة ٤١ من القانون المشار إليه) . ومن جانبنا نرى أنه لا يتعارض مع مبدأ المساواة إعفاء فئة من الناس من إجراء معين ، إذا كان هناك مبرر معقول لذلك ، ولا شك أن الصحفيين معرضون أكثر من غيرهم لارتكاب جرائم الرأي بسبب مهتهم ، فلا بد تجاوزا لمبدأ المساواة أو العكس أن يقرر القانون إعفائهم من إجراء الحبس الاحتياطي .

المبحث الثاني النشر بغير أمانة ويسوء قصد لما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم

تنص المادة ١٩١ على أنه :

« يعاقب بنفس العقوبات (الحبس مدة لا تتجاوز سنة والغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين) كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ... بغير أمانة ويسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم » .

تفسير :

٨٤ = كان المشرع حتى سنة ١٩٣١ يفرد مادة مستقلة للمعاقبة على نشر ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم بغير أمانة ويسوء قصد (المواد : ١٧١ ق . ١٨٨٣ ، ١٦٤ ق ١٩٠٤ ، ١٦٣ ق ١٩١٠) . وكان يعاقب على هذا النشر فى ظل قانون ١٨٨٣ بالحبس من ثمانية أيام إلى شهرين والغرامة التى لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش ، ثم شدد العقوبة فى قانون ١٩٠٤ إلى الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز ثلاثين جنيها ، وظلت العقوبة المقررة لهذه الجريمة دون تغيير فى ظل قانون ١٩١٠ ، حتى تدخل المشرع سنة ١٩٣١ ، وأضاف هذه الجريمة إلى المادة ١٦٥ (المادة ١٩١ جديد) التى كانت تعاقب على نشر ما جرى فى المداولات السرية بالمحاكم ، وجاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ المادة ١٦٥ - أضيف إليها معاقبة من ينشر بغير أمانة ويسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم ولما كانت العقوبات المنصوص عليها الآن

خفيفة ، فقد رفعت في المشروع الجديد إلى مستوى العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة إذ إن الجريمة هي من أنواع الجرائم المبينة في تلك المواد وتمثلها في الخطورة (١).

وبالنظر إلى أن المشرع في المادة ١٩١ أخذ بنفس العقوبات المنصوص عليها بالمادة ١٩٠ فقد تناولها التعديل تباعاً وفقاً للقوانين المعدلة للمادة ١٩٠ أرقام ٢٩ لسنة ٨٢ و ٩٣ لسنة ٩٥ و ٩٥ لسنة ٩٦ ، لكي تصبح العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس مدة لا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين (٢).

٨٥ = والأصل أنه في غير الحالات التي يحظر فيها المشرع النشر يكون هذا النشر مباحاً ، ولكن هذه الإباحة لا تأخذ على إطلاقها ، إذ يجب ألا تتعدى الحقيقة ، وهذا القيد لا يمثل انتقاصاً لحرية الأفراد في النشر ، فهو لازم لزوم الحقيقة نفسها .

أضف إلى ذلك أن هذا القيد تفرضه الاعتبارات المتعلقة بحق الخصوم في عدم تحريف ما يصدر من أقوال أو أفعال أثناء جلسات المحاكمة ، وحق المتهم في محاكمة نزيهة يجرى من خلالها فقط الحكم بإدانته ، وحق الجمهور في تكوين رأى عام حول سير العدالة ونزاهة القضاء واستقلال رجاله (٣) ، وهذا بالإضافة إلى أن لى الحقائق وعدم إعطاء صورة حقيقية لما جرى بالجلسة العلنية يؤدي إلى

(١) انظر : التعليق على هذه الإضافة - مؤلفنا عن الحظر والرقابة على النشر في القانون الجنائي المصري ، دار النهضة العربية ، ص ٥٤ و ٥٥ .

(٢) انظر : مؤلفنا في الحظر والرقابة على النشر في القانون الجنائي المصري ، الفقرات من ٥٧ إلى ٥٩ ص ٥٢ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٣٥٦ د. رياض شمس ، ص ٤٨٥ ، ٥٠٤ د. عبد الرحمن خلف ، رقم ١٨٣ ص ٢١٩ .

إضعاف الأثر الرادع للقانون في النفوس^(١). ولذا أباح المشرع نشر ما جرى بالجلسات العلنية للمحاكم على ألا يتجاوز الناشر حدود الأمانة وحسن النية ، ومتى توافر هذان الشرطان فلا جريمة حتى لو تضمن ما نشر أمورا تمس شرف واعتبار الغير^(٢). وهذه النتيجة تضمنتها المادة ٣/٤١ من قانون الصحافة الفرنسي لسنة ١٨٨١ ، التي نصت صراحة على أنه : لا تترتب أى دعوى قذف ، أو سب أو إهانة على نشر المرافعات القضائية والمناقشات العلنية فى جلسات المحاكم بأمانة وحسن نية^(٣).

أركان الجريمة :

الركن المادى :

٨٨ = الركن المادى فى هذه الجريمة هو النشر بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع لما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم بغير أمانة وبسوء قصد . وتنصرف عبارة « ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم » إلى

(١) انظر : د. محمود نجيب حسنى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ط٢ ، دار النهضة العربية ١٩٨٨ ، رقم ٩٠٩ ص ٨٠٤ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٣٥٧ د. عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، رقم ٣٧٨ ص ٢٥٩ د. محسن فؤاد فرج ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ د. طارق سرور ، رقم ١٩٦ ص ٢١٧

Crim., 18 déc. 1962, Bull. crim., no. 3 78; 3 mai 1966, Bull. crim., no. 133; Pradel, " Secret des procédures et presse. ", Xlles Journées de l'Association Française de Droit Pénal en hommage au Doyen Fernand Boulan, Presse Universitaires D' Aix - MARSILL, 1994, p. 305 .

(٣) " ne donneront lieu à aucune action en diffamation, injure ou outrage ni le compte rendu fidèle fait de bonne foi des débats judiciaires, ni les discours Prononcés sur les écrits produits devant les tribunaux "

انظر Pradel, " Secret des procédures et presse " , dans : Liberté de la presse et droit Pénal, op. cit., p. 305 .

إجراءات المحاكمة بالجلسة العلنية أيا كانت نوع المحكمة أو درجتها - كالتحقيقات التي تجريها المحكمة والأحكام والقرارات التي تصدرها ، والمرافعات والأقوال التي تصدر عن النيابة أو الخصوم أو وكلائهم أو الشهود أو الخبراء ^(١) .

ووفقا للقضاء الفرنسي تنصرف هذه العبارة إلى : « النشر الكامل أو الجزئي لما جرى بالجلسة العلنية : بيان الوقائع موضوع الملاحقة الجنائية ، أقوال الخصوم والشهود ، تدخلات الرئيس والنيابة العامة والمحامين ، منطوق الأحكام » ^(٢) . كما قضى في مصر بأن « حصانة النشر مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات - أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحس وتفتيش وانتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويتجاوز محاكمته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة » ^(٣) .

٨٩ = ويعبر شرط الأمانة *la fidélité* في النشر عن نقل صورة للقارئ لا تخالف في جوهرها الصورة التي كان يحصلها لو أنه كان حاضرا في الجلسة ^(٤) .

(١) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، رقم ٣٧٩ ص ٣٩٦ د. محسن فؤاد فرج ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ و ٤٢٥ د. شريف سيد كامل ، جرائم الصحافة في القانون المصري ، دار النهضة العربية ١٩٩٣ / ١٩٩٤ رقم ١٧٤ ص ١٦٢ .

(٢) انظر : Bull. 1985, 5 fév. 269; 16 août 1884, Bull. crim., no. 62 et Rev. sc. crim., 1986, 612 et obs. Levasseur; Pradel, op. cit., p. 305 .

(٣) الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦ - ص ١٣ ص ٤٧ مجموعة الخمسين عاما في قانون المقننات ، المرجع السابق ، ج-٢ ، ١٩٩١ رقم ٥ ص ٤٦٢ .

(٤) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، رقم ٣٧٩ ص ٣٩٧ ، الامتياز محمد عبد الله ، ص ٣٦٣ د. عبد الرحمن خلف ، رقم ٢٠٧ ص ٢٤٢ و ٢٤٣ د. طارق سرور ، رقم ١٩٦ ص ٢١٨ .

ولا يتعارض مع شرط الأمانة قيام الناشر بتقديم صورة موجزة للقارئ بما جرى في الجلسة العلنية ، بالاستغناء عن ذكر التفاصيل والوقائع غير الجوهرية ، ما دام أن هذا الموجز لا يعطى القارئ صورة مشوهة تخالف في جوهرها الصورة التي حصلها من شهد الجلسة^(١). أما إذا كان من شأن الاستغناء عن هذه التفاصيل تشويه الحقيقة أو المساس بشرف أو اعتبار أحد الخصوم فيلزم نشرها^(٢).

٩٠ = ولا يكفي شرط الأمانة ليقع فعل الناشر في نطاق الإباحة ؛ إذ تعين أن ينضم إليه شرط حسن النية *la bonne foi* ، بمعنى ألا يكون الناشر قد استهدف بفعله استغلال الإباحة لتحقيق أغراض خاصة تخرجها عن وظائفها الاجتماعية ، كما لو كان لا يستهدف بفعله إعلان الجمهور بالدعوى المطروحة على القضاء ؛ وإنما تحريض الجمهور على عمل معين أو التشهير بالغير^(٣).

والأصل أن النشر الحاصل بسوء نية هو الذي يتعارض مع أمانة العرض ، وهذا هو المعمول عليه في القضاء الفرنسي ؛ إذ جرى على أن النشر الحاصل بحسن نية هو الذي يتضمن تقديم ادعاءات الخصوم في مواجهة بعضها البعض ، ويسمح بتقدير شامل للمرافعات^(٤) ، ويعنى ذلك أن توافر حسن النية يرتبط

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٣٦٢ ؛ د. رياض شمس ، ص ٥٠٣ .

(٢) انظر : د. طارق سرور ، رقم ١٩٦ ص ٢١٨ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، د. عمر السيد رمضان ، رقم ٣٧٩ ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ ؛ د. عبد الرحمن غلظ ، رقم ٢٠٩ ص ٢٤٤ ؛ د. محسن فؤاد فرج ، ص ٤٣٠ و ٤٣١ ؛ د. طارق سرور ، رقم ١٩٦ ص ٢١٩ .

(٤) " Consiste à mettre en regard les unes des autres les prétentions contraires des parties et à permettre d'apprécier l'ensemble des débats "

انظر : Crim 16 janv . 1978, Bull. crim; no. 18; 4 novembre 1986
Bull . crim., no. 322; Pradel, op. cit., p. 305 - 306 .

يعرض الناشر ما جرى فى الجلسة العلنية عرضا موضوعيا ، أى دون أن يتأثر بشعور شخصى أو تحيز ، فلا يتوافر حسن النية إذا عمد الناشر إلى ذكر التهم أو الوقائع الماسة المسندة من أحد الخصوم إلى خصم آخر دون ذكر لردده أو دفعه لها ، أو ذكر ما شهد به شهود الإثبات من غير أن يذكر معه ما شهد به شهود النفى الذين سمعوا فى نفس الجلسة ^(١) . ومع ذلك قد تتحقق أمانة العرض ولا يلزم عن ذلك حسن النية . من ذلك أنه قضى فى فرنسا بتوافر سوء النية بنشر حكم فى وقت غير معاصر له ^(٢) .

٩١ = وليس ثمة تعارض بين نشر ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم بأمانة وحسن نية وبين حق النقد ، فالدستور كفل هذا الحق - فى سبيل المصلحة العامة - فى المادة ٤٧ منه ؛ التى تنص على أن : « النقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى » ، كما تضمنته المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ٩٦ فى شأن تنظيم الصحافة التى تنص على أن : « الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها ... من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء ... » . ويترب على ذلك أن التعليقات على وقائع المحاكمة أو ما يصدر من قرارات وأحكام التى لا تتضمن إهانة للقضاة أو مساسا بشرف واعتبار الخصوم أو الأفراد لا تخرج عن نطاق الإباحة ، بل أنها تعد أداة هامة فى تطوير القانون وتنمية العلم

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٣٦٣ د. ، رياض شمس ، ص ٥٠٤ .

(٢) انظر : Crim., 8 juin 1904, D. 1905, 11, 150

مشار إليه فى كتاب الدكتور طارق سرور ، المرجع السابق ، هامش ٤٦٧ ص ٢١٩ . وفى هذا الحكم قضت محكمة النقض الفرنسية بأن نشر حكم بعد ثلاث سنوات من وقوعه يحقق جريمة للقلب . وانظر أيضا : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٣٦٤ د. ، عمر السعيد رمضان ، رقم ٣٧٩ ص ٣٩٧ د. ، محسن فؤاد فرج ، ص ٤٣٢ د. ، عبد الرحمن خلف ، رقم ٢٠٨ ص ٢٤٣ .

القانوني^(١). أما إذا تضمن التعليق مساسا بشرف واعتبار أحد الخصوم فلا يستفيد ناشره من الإباحة ، ولذا قضى في فرنسا بأن لصق حكم صادر على متهم في مكان عام منيل بتعليق مفروض يحقق جريمة القذف^(٢).

الركن المعنوي :

٩٢ = يقوم الركن المعنوي في هذه الجريمة بتوافر لإرادة العلانية ووقوع النشر كأثر لهذه الإرادة فضلا عن وقوع النشر بغير أمانة مع علم المتهم وقت النشر بأن ما ينشره لا يعبر عن حقيقة الواقع . فإذا لم يتوافر علم المتهم انتفى القصد حتى لو كان النشر حاصلا بغير أمانة . وغنى عن الذكر أن حسن النية ينفي القصد ولكن لا ينفي الخطأ غير العمدي ، وعلى ذلك يجوز محاسبة الناشر عن جريمة خطأ غير عمدي إذا توافرت أركانها وفقا لنص عقابي آخر ، فضلا عن جواز مساءلته مدنيا وتاديبيا .

العقوبة :

٩٣ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين^(٣). ويجوز الحكم بتعطيل الجريدة التي تورطت في ارتكاب هذه الجريمة وفقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٠ ع ، ويكون هذا التعطيل وجوبيا وفقا للفقرة الرابعة من المادة نفسها ، وذلك على النحو السابق عرضه في جريمة الأخبار الكاذبة^(٤).

(١) انظر : د. جمال الدين المطيعي ، آراء في الشرعية وفي الحرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ، ص ٦٨١ د. محسن فؤاد فرج ، ص ٤٣٠ د. عبد الرحمن خلف ،

رقم ٢٠٦ ص ٢٤٢ .

Crim., 12 juin 1965, Bull. 460, 846 .

(٢) انظر :

(٣) انظر ما تقدم رقم ٨٤ ص ٨٦ و ٨٧ .

(٤) انظر ما تقدم رقم ٨٢ ص ٨٣ و ٨٤ .

المبحث الثالث

النشر بغير امانة وبسوء قصد لما جرى فى الجلسات العلنية لمجلس الشعب

تنص المادة ١٩٢ ع على أن :

« يعاقب بنفس العقوبات (الحبس مدة لا تتجاوز سنة والغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين) كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ... أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية للمجلس المذكور (مجلس الشعب) » .

تفسير :

٩٤ = الأصل أنه لا مسئولية فى نشر ما جرى فى الجلسات العلنية لمجلس الشعب ، وهو المستفاد من نص المادة ١٠٦ من الدستور التى تنص فى فقرتها الأولى على أن : « جلسات مجلس الشعب علنية » ، ومن نص المادة ١٩٢ ع نفسه ، الذى حظر فى شطره الأول نشر ما جرى من المناقشات فى الجلسات السرية لمجلس الشعب . ويترب على ذلك إباحة نشر ما جرى فى هذه الجلسات مهما تضمن ما نشر من أمور ماسة بالغير أو معاقب عليها ^(١) . إنما يشترط للإستفادة من هذه الإباحة ألا يخرج الناشر على واجب أمانة العرض ونزاهة القصد . ووجه المصلحة فى هذا القيد هو حماية الحقيقة ، وإحاطة الجمهور بالصورة الحقيقية التى يتناول بها مجلس الشعب القضايا والمشكلات التى تهمة ، والتى يستطيع من خلالها تقييم أداء المجلس وسعيه إلى تحقيق الصالح العام ،

(١) انظر : د. محسن غزاد فرج ، المرجع السابق ، ص ٣٩٣ .

ونقده إذا حاد عن هذا الهدف . فضلاً عن أن هذا القيد يحول دون تحول حرية النشر إلى أداة تستخدم في العدوان على الأفراد أو المجتمع أو إعلاء القيم الزائفة ، فهذه الحرية يجب أن تستغل في تعميق الممارسة الديمقراطية ، ودفع كل إنسان ناضج إلى المشاركة في صياغة القوانين التي تحكمه وترسم حاضره ومستقبله .

٩٥ = ويلاحظ أن المشرع في المادة ١٩٢ قصر التجريم على نشر ما جرى من المناقشات في الجلسات العلنية لمجلس الشعب بغير أمانة وبسوء قصد ، ولم يمد نطاقه إلى نشر ما جرى من المناقشات في الجلسات العلنية لمجلس الشورى ، ولما كنا نرى - على خلاف ما ذهب إليه البعض - أن حكمة التجريم لا تعد مبرراً للخروج على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ^(١) . فإن نشر هذه المناقشات يخضع لحكم القواعد العامة في المسؤولية ، ولا يمكن مساءلة الناشر في هذه الحالة وفقاً لأحكام المادة ١٩٢ .

أركان الجريمة :

٩٦ = الركن المادى فى هذه الجريمة هو النشر بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة / ١٧١ ع لما جرى من مناقشات فى الجلسات العلنية لمجلس الشعب بغير أمانة وبسوء قصد . ولا يتعارض مع الأمانة نشر مضمون ما جرى من مناقشات فى الجلسة العلنية دون التقيد بحرفية العبارات التى وردت على لسان أعضاء مجلس الشعب ، فيكفى أن يقول الناشر أن فلانا (أحد الأعضاء) ذكر أو أشار إلى أو طلب أو اقترح ... ثم يذكر مضمون ما قال دون حلف أو إضافة تخرج كلام المضمون عن معناه الحقيقى . أما إذا نقل الناشر صورة تخالف حقيقة ما دار من مناقشات فى الجلسة ، مثل نقله - على لسان أحد

(١) انظر : مؤلفنا فى الحظر والرقابة على النشر سابق الإشارة إليه ، رقم ٧٨ ، ص ٦١ و ٦٢ .

الأعضاء - كلأما يخالأ مضمون ما قاله أو اقتصاره على ذكر كلام بعض من اشترك فى النقاش وحججهم وأسقط رد الآخرين ؛ بحيث يستأخلص القارئ نتائج لم يكن ليستأخلصها لو أنه كان حاضرأ الجلسة ، فإن ذلك يعد عرضأ بغير أمانة (١) .

ويعتبر نشر ما جرى فى الجلسات العلنية لمجلس الشعب بسوء قصد إذا عمد الناشر إلى استألال الإباحة فى تحقيق أغراض خاصة تخرجها عن وظيفتها الاجتماعية ، كما لو كان غرضه التشهير أو التجريح أو التحريض . وألأالب أن يكون الناشر حسن النية إذا توافر شرط الأمانة فى العرض ، ومع ذلك لا يلزم عن توافر هذا الأخير توافر حسن النية . وغنى عن الذكر أنه يشترط لتأطبيق نص المادة ١٩٢ ع إثبات توافر شرطى عدم الأمانة وسوء القصد ، ويقع هذا الإثبات على عاتق النيابة العامة ؛ فإذا توافر هذان الشرطان فلا عبرة بحدوث نتيجة معينة ، وعوقب الناشر بمقتضى هذه المادة ، ومواد القانون الأأرى التى تنأطبق على مضمون الكلام الذى نشره مع إعمال قواعد الارتباط المنصوص عليها فى المادة ٣٢ ع .

وليس هناك جديد يمكن أن نضيفه إلى القصد الجنائى فى هذه الجريمة أألاف ما ذكرناه فى القصد الجنائى لجريمة نشر ما جرى فى الجلسات العلنية للمأحكم بغير أمانة وسوء قصد (٢) .

العقوبة :

٩٧ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالسأس لمدة لا أأاوز سنة وألأرامة

(١) أنظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٣٤٠ د . شريف سيد كامل ، رقم ١٥٣ ص ١٥١ .

(٢) أنظر : ما أقدم رقم ٩٢ ص ٩٢ .

التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو إحدى
هاتين العقوبتين . ويجوز الحكم بتعطيل الجريدة التي تورطت في ارتكاب هذه
الجريمة وفقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٠ ع ، ويكون هذا التعطيل
وجوبيا وفقا للفقرة الرابعة من المادة نفسها ، وذلك على النحو السابق عرضه في
جريمة الأخبار الكاذبة (١) .

(١) انظر ما سبق رقم ٨٢ ص ٨٣ و ٨٤ .

الفصل الثانى

جرائم انتهاك الآداب والأخلاق

تقديم :

(مفهوم الآداب العامة)

٩٨ = لا خلاف على أن القانون الجنائى - كما نعرفه - قد بنى على مبدأ أخلاقى ، وقد لا تزيد مهمته فى عدد من الجرائم عن فرض القانون الأخلاقى^(١). فالقانون لا يترك الأفراد أحراراً فى أن يقرروا بأنفسهم ما هو أخلاقى وما هو ليس أخلاقياً ؛ فهو الذى يقرر الحكم الأخلاقى على ما هو خير أو شر . ولكن المشكلة التى يمكن أن تطرح هنا ، هى التى يمكن صياغتها فى السؤال الآتى : إلى أى مدى يمكن للقانون الجنائى أن يتدخل لحماية الأخلاق فى مواجهة حرية الرأى والتعبير والنشر ؟ نعتقد أن المنطق السليم يقود إلى الاعتراف بوجود أخلاقيات أو آداب عامة تدين ما ينشر ويكون متعلقاً بالتحريض على الفساد الأخلاقى ، كما فى حالة نشر مطبوعات تدافع عن الشذوذ الجنسى أو الدعارة ، مثلما يقود هذا المنطق إلى إنكار تدخل القانون الجنائى فى اللاأخلاقيات الشخصية أو السلوك الشخصى فى مسائل الأخلاقيات ، باعتبارها من مسائل الحياة الخاصة للأفراد ، أو أن يسعى إلى فرض نمط سلوكى خاص . والحاصل أن القانون الجنائى يجب أن يقصر ملاحظته على الأفعال التى تضر أو تسيء إلى الأخلاقيات أو الآداب العامة فى المجتمع .

٩٩ = ومع ذلك لا يكفى الاعتراف بوجود أخلاقيات أو آداب عامة يجب

(١) انظر : جون . ر . بورر وميلتون جرولمنجر ، الفلسفة وقضايا العصر ، ترجمة د. أحمد حمدي محمود ، الجزء الأول ، الألف كتاب الثانى ، العدد ٨٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، ص ٢١٦ .

مراعاتها عند ممارسة حرية النشر ، إذ يتعين تحديد المقصود بالأدب العامة قبل التمرس للنصوص التي تجرم الأفعال التي تسمى إليها . وهذا التحديد يبدو لازما ما دام المشرع لم يضع تعريفا للأدب العامة ، ويبدو أن السبب يرجع إلى أن أى تحديد لها وقت التشريع يكون عرضة للتغير مع تطور المجتمع ، ولذا نراه يقبل النظر إلى الأدب العامة من منظور ثقافة معينة وفي فترة زمنية معينة ، مكتفيا بتوجيه النظر إلى أن الحفاظ على الأدب العامة قيمة يحرص عليها المجتمع . فالأدب العامة - إذن - مفهوم يرتبط بمعتقدات الجماعة فى وقت معين وفى ظل ثقافة معينة حول المسلك الذى يتعين على أبناء المجتمع سلوكه . وفى هذا الشأن نلاحظ أن إضافة المشرع كلمة « عامة » إلى كلمة « أدب » مقصود بها تقييد أعمال النصوص التي تهدف إلى الحفاظ على الأدب العامة ؛ فما لم يكن الانحراف عن المسلك الذى يتعين على أبناء المجتمع سلوكه يتعارض مع القيمة الأخلاقية التى يدين بها غالبية أفراد المجتمع فلا وجه لأعمال هذه النصوص ^(١) . إذ يبدو من نافلة القول أن القانون لا يستهدف حماية الفضيلة فى المجتمع من وجهة نظر فرد أو أفراد بذواتهم ، فما يدين به بعض أفراد المجتمع وتمد مخالفته - فى نظرهم - إخلالا خلقيا ، لا يعد انتهاكا للأدب العامة ؛ والقول بغير ذلك يعرض حريات الأفراد لخطر كبير تحت دأى حماية الأدب العامة .

(١) وتطبيقا لذلك قضى بأن : « الكتب التى تحوى رواية لكيفية اجتماع الجنسين وما يحدثه ذلك من اللذة كالأفانيس الموضوعة لبيان ما تفعله الماهرات من التفريط فى أعراضهن وكيف يمرضن سلمهن وكيف يتلذذن بالرجال ويتلذذ الرجال بهن .. هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكا لحرمة الأدب وحسن الأخلاق لما فيه من الإغراء بالمهر خروجا على عاطفة الحياء وهما لقواعد الأدب العامة المصطلح عليها والتي تقضى بأن اجتماع الجنسين يجب أن يكون سرا وأن تكتم أخباره ... » ، العلم رقم ٢٤٨١ سنة ١٣٠٢ - جلسة ١٩٢٢/١/٦ ، مجموعة قواعد الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ج١ ، ص ٨٢٦ .

١٠٠ = وقد نص المشرع على عدد من النصوص تتعلق بحماية الآداب العامة ، أهمها الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٧٨ و ١٧٨ مكررا و ١٧٨ ثالثا ، التى ورد النص عليها فى.الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . ولما كانت المادة ١٧٨ مكررا لا تشتمل على أحكام موضوعية تختلف عن تلك الواردة فى المادة ١٧٨ ع ، إذ إنها خاصة بتحديد مسؤولية بعض الأشخاص فى حالة ارتكاب جريمة المادة ١٧٨ بواسطة الصحف ^(١) ، فإننا سنكتفى بدراسة جريمة انتهاك حرمة الآداب العامة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ وجريمة الإساءة إلى سمعة البلاد المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ ثالثا .

وبما لما سبق عرضه سيكون تقسيمنا لهذا الفصل على النحو الآتى :

المبحث الأول : جريمة انتهاك حرمة الآداب العامة .

المبحث الثانى : جريمة الإساءة إلى سمعة البلاد .

(١) تنص المادة ١٧٨ مكررا بأنه فى حالة ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ (جريمة انتهاك حرمة الآداب) بواسطة الصحف يسأل رؤساء التحرير والناشر كفاعلين أصليين بمجرد النشر . وفى الأحوال التى لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب الطابعون والعارضون والموزعون بصفتهم فاعلين أصليين . فضلا عن أنه يجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمدا فى ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ متى وقعت بطريق الصحافة .

وقد ذهب البعض إلى أن هذه المادة لم يحلها محل بمد أن تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ وحلقت الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٧٨ سائلة الذكر . ووجه فى ذلك أن المادة ١٧٨ يوضعها الرامن ، أى بمد هذا الحذف ، لا بتصوير ارتكابها بواسطة النشر ، الأمر الذى يتفرع عنه عدم إمكان تطبيق القواعد الخاصة بالمسؤولية الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ مكررا سائلة الذكر . واعتبار أن المادة ١٧٨ مكررا كانت تنصرف إلى الفقرات الثانية والثالثة من المادة ١٧٨ التى لا تتحقق إلا بالعلانية ، أما وقد أُلغيت هاتان الفقرتان بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ فقد أصبحت المادة ١٧٨ مكررا عديمة الجدوى بالنسبة لجريمة انتهاك حرمة الآداب العامة . انظر : د. طارق سرور ، المرجع =

« السابق »، رقم ١٣٤ ص ١٢٨ .

ولكننا نعتقد أن جريمة انتهاك حرمة الآداب العامة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ بصيغتها الحالية ترتكب علانية أو سرا على حد سواء ؛ أي بتصور وقوعها عن طريق النشر بواسطة الصحف ، الأمر الذي يجعل لوجود المادة ١٧٨ مكررا محلا ، حتى بعد إلغائه للمشرع للمقرنين الثانية والثالثة من المادة ١٧٨ ع مאלقة الذكر . وهذا ما سوف يتضح لنا عند التمرض للركن المادى لجريمة انتهاك حرمة الآداب العامة . أضف إلى ذلك أن المادة ١٧٨ ثلاثا الخاصة بالإساءة إلى سمعة البلاد أحوالت في فقرتها الأخيرة إلى المادة ١٧٨ مكررا فهما يتعلق بمسؤولية الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة ١٧٨ مكررا في حالة ارتكابها بواسطة الصحف .

المبحث الأول

جريمة انتهاك حرمة الآداب العامة

تنص المادة ١٧٨ ع على أن :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للآداب العامة » .

تفسير :

١٠١ = كان المشرع يعاقب على هذه الجريمة فى ظل قانون ٨٣ بالحبس من شهر إلى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش إلى ألف قرش (م/١٦١ ق ٨٣) وفى سنة ١٩٠٤ خفف المشرع العقوبة إلى الحبس الذى لا تزيد مدته عن ستة أو الغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيهها (م / ١٥٥ ق. ١٩٠٤) . وفى سنة ١٩٣١ عاد المشرع إلى تشديد العقوبة ، حيث رفع الغرامة من خمسين إلى مائة جنيه مع جعل الحد الأدنى عشرين جنيهها ، فضلا عن جواز الحكم بالحبس والغرامة معا (م . الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) . وخلال هذا التطور التشريعى اشترط المشرع أن يقع الانتهاك لحرمة الآداب أو حسن الأخلاق بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع .

١٠٢ = غير أن المشرع أجرى تعديلا جوهريا لهذه المادة بالقانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ ألغى بموجبه عنصر العلانية ، وأعاد صياغتها ، حيث عاقب على

الصنع والحيازة إذا قصد بها البيع أو التوزيع أو الإيجار أو النشر أو العرض ، وأثر أن يحدد - بطريق التمثيل صور الأداة المنافية للآداب ، فخص بالذكر المطبوعات والمخطوطات والرسم والإعلانات والصور والإشارات الرمزية ، ثم أورد هذا التعداد بعبارة « أو غير ذلك من الأشياء والصور عامة إذا كانت منافية للآداب » (١) . وشدد العقوبة إلى الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين مع جواز الحكم بالحبس والغرامة معا . ثم تدخل المشرع مرة أخرى بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ ورفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة إلى خمسمائة جنيه وفي سنة ١٩٩٥ شدد المشرع العقوبة بموجب القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ فجعلها الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، ولكنه حذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ التي كانت تشدد العقوبة في حالة العود إلى الحبس والغرامة معا . ثم عاد المشرع إلى عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على سنتين بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، وألغى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٧٨ (٢) ، ولكنه أبقى على الغرامة مثلما وردت بقانون

(١) كانت المادة ١٧٨ ع قبل تدخل المشرع بالقانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ تنص على الآتي : « كل من انتهك بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط » .

(٢) كانت الفقرتان المشار إليهما في المتن ، قبل إلغائهما بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، تنصان على الآتي : « يعاقب بهذه العقوبة (الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين) كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للفرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالإنجاء وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأي وسيلة وكذلك كل من قدمه ولو بالإنجاء بقصد إفساد الأخلاق . وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للآداب ، وكل من أغرى علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أي كانت عباراتها » .

٩٣ مع جواز الحكم بها أو بعقوبة الحبس الذى لا تزيد مدته على مستتين .

١٠٣ = ويكشف هذا التطور التشريعى للمادة المذكورة أن المشرع مال بشكل عام إلى تشديد العقوبة المقررة على هذه الجريمة ، لكنه استبعد من نطاق التأثيم بعض الأفعال التى لم تعد تسمى للقيمة الأخلاقية التى تدلن بها غالبية أفراد المجتمع ، كالجهر بالأغاني أو الصياح أو الخطب المخالفة للآداب . ويؤكد هذا التطور - من وجهة نظرنا - أن نص المادة ١٧٨ ع قبل القانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ كان أحسن صياغة لأنه كان يترك تحديد الأفعال التى تنتهك حرمة الآداب أو حسن الأخلاق إلى الأخلاقيات العامة فى المجتمع تبعاً لتطوره ^(١) .

أركان الجرمية :

الركن المادى :

١٠٤ = يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة بصناعة أو حيازة مطبوعات أو غيرها من الأشياء المنافية للآداب العامة بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض ^(٢) . ويستوى أن تقع هذه الجريمة علناً أو سراً ، فهى تقع علناً وفقاً لنص المادة ١٧١ ع فقرة أخيرة - متى قام الجانى بتوزيع الأشياء المخلة بالآداب العامة على الناس بغير تمييز أو عرضها للبيع فى أى مكان أو باعها بالفعل ^(٣) .

(١) راجع هامش (١) ص ١٠٢ .

(٢) انظر : د. شريف سيد كامل ، رقم ١٣٨ ص ١٣٨ .

(٣) وتطبيقاً لذلك قضى بأن : حيازة بائع الكتب فى مخزنه لكتب أو مطبوعات مخلة بالحياء على ذمة بيعها للجمهور يجعل ركن العلانية متوافراً (استئناف مخلط ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ ، الاستقلال س ٢ ص ٢٦٥) . وحمل صندوق فيه صور أو رسوم قبيحة مخلة بالحياء والدوران به فى الشوارع العمومية مع تقديمه لكل من أراد مشاهدته =

ولما كانت المادة ١٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ لم تحدد الأداة التي تنتهك بواسطتها حرمة الآداب ، حيث كان يجرى نصها على أن : « كل من ينتهك بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب ... » فكان يمكن تصور انتهاك حرمة الآداب بأى طريقة من طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١^(١) ، أما وقد حصر المشرع « الأداة » المنافية للآداب فى الأشياء التى تقبل « الصنع » أو « الحيازة » ، فقد أصبح لا يجوز سريان هذا النص على القول أو الصياح أو الفعل أو الإيماء العلنى . وقد عدد المشرع الأشياء التى تقبل « الصنع » أو « الحيازة » - بطريق التمثيل - فخص بالذكر المطبوعات والمخطوطات والرسم والإعلانات والصور والإشارات الرمزية .

وتقع الجريمة سرا عن طريق تداول المطبوعات وغيرها من الأشياء المنافية للآداب سرا ، وقد أوجعت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ مد نطاق التائيم إلى انتهاك حرمة الآداب سرا إلى خطورة « ما يفعله نشر هذه الصور أو عرضها أو تقديمها ... من تخريض الشباب على الفجور وإثارة الفتون فى خياله وإيقاظ أطمع الفرائز فى نفسه . وتهوين سلطان الفضيلة على مسلكه ، علما بأن هذه الصور الخليعة حتى لو كانت لأشخاص معروفين يترتب عليها تفكيك روابط الأسرة وانحراف الشباب عن جادة الاستقامة وهم ذخر المستقبل ومناطق الآمال » . وعلى ذلك يقع تحت طائلة النص عرض المطبوعات أو المخطوطات

= فى مقابل أهر معين يعتبر عرضاً (الأذنية ٢٧ من أغسطس ١٩٠١ الحقوق ص ١٦٦ ١١٩ ص ٢٦١) والحكماء مشار إليهما فى رياض شمس ، ص ٤٦٥ . وهذه الأحكام ولو أنها صبرت قبل العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ الذى ألغى العلانية وأعاد صياغة المادة ١٧٨ على النحو السابق عرضه فى المتن تكون صالحة للاشتهاد بها فى تطبيق النص الحالى .

(١) للآحكام فى ظل المادة ١٧٨ قديم بأن : « التفوه فى محل عمومى بصوت يسمعه الحاضرون بألفاظ منافية للآداب يعد انتهاكاً لحرمة الآداب » . نقض ٢٧ أغسطس ١٩١٧ - الشرائع ص ٢٤٥ ٢٤٦ ص ١١٢ .

والصور والنماذج المتأفية على الأنظار سرا ، أو إهداء شيء مما ذكر في اجتماع خاص (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦ لسنة ٥٢) .

١٠٥ = وبناء على ما تقدم ينتفى الركن المادى فى هذه الجريمة إذا لم يتوافر لدى المتهم قصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض ؛ فمن يصنع أو يحوز شيئا متافيا للأداب العامة ، كالمطبوعات المثيرة للجنس ، لا يتوافر فى حقه الركن المادى لهذه الجريمة ، إذا كانت صناعته للشئ أو حيازته له بقصد تحصيل متعة شخصية^(١) . ولكن لا يشترط فى قيام الركن المادى أن يكون المتهم قد استغنى أحد الأغراض المذكورة بالنص ؛ إذ يكفى أن يتوافر لديه قصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق بشئ ما يصنعه أو يحوزه ، كذلك لا عبرة بما إذا كانت الصورة التى تحقق بموجبها الركن المادى للجريمة قد أحدثت أثرها السئ فى خروج بعض الأفراد عن مقتضيات الآداب العامة .

الركن المعنوى :

١٠٦ = القصد الجنائى المطلوب فى هذه الجريمة هو القصد الجنائى

(١) يذهب البعض إلى أن قصد الاتجار وما إليه ليس عنصرا فى الركن المادى للجريمة ، فهو بالأحرى القصد الخاص فى هذه الجريمة ، الذى يمثل فى اتجاه الشخص إلى غاية معينة ، وهى : قصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض ؛ . د. طارق سرور ، المرجع السابق رقم ١٣٩ ص ١٨٤ و ١٨٥ .

ومؤدى هذا رأى أن الركن المادى للجريمة يتوافر بالصنع أو الحيازة لأشياء متافية للأداب العامة . ولكننا نتخذ أن مجرد قيام أحد الأفراد بصنع أو حيازة لأشياء متافية للأداب العامة مسألة شخصية لا يحد بها القانون ، فهنا الأخير لا يهتم إلا بالأفعال التى تسمى أو تغزر بالمجتمع إما لأنها تكون مصحوبة بضرر فعلى وإما لاحتمال أن يترتب عليها ضرر ، ولذا يمكن - فقط - تصور وقوع الضرر إذا كان الصنع أو الحيازة للأشياء المتافية للأداب العامة بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض ، الأمر الذى يؤكد أن قصد الاتجار يختلط بالركن المادى فى الجريمة وليس له علاقة بركبتها المعنوى .

الخاص^(١). فلا يكفي أن تتجه إرادة الجاني إلى صنع أو حيازة الأشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ بقصد تحقيق أحد الأغراض المذكورة في النص ، مع علمه بحقيقتها وكونها منافية للآداب العامة^(٢) ، إذ يتعين فضلا عن ذلك أن تنصرف نيته إلى انتهاك حرمة الآداب . ولكن يلاحظ أن المشرع يفترض وجود هذه النية متى ثبت قيام الجاني بصنع أو حيازة المطبوعات المنافية للآداب لأحد الأغراض المذكورة في النص ، وفي ذلك تقول المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ : « استبدل المشروع بالمعيار النفساني معيارا ماديا وموضوعيا أكثر سهولة في التطبيق ، وهو صنع أو حيازة المطبوعات إذا كانت منافية للآداب في ذاتها ، وهو

(١) انظر : د. رياض شمس ، ص ٤٤٦ . ومع أنه لم يشر إلى ما إذا كانت الجريمة تتطلب قصدا عاما أم خاصا فإنه ذكر أن القصد الجاني في هذه الجريمة لا يتوافر إذا لم يرم للمتهم إلى انتهاك حرمة الآداب .

(٢) قضت محكمة النقض - قبل تطبيق القانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ - بأنه : « إذا كان المتهم بانتهاك حرمة الآداب علنا يعرضه للبيع كتباً تتضمن قصصاً وعبارات فاحشة قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لا يعرف القراءة والكتابة وأنه إنما يشتري الكتب من عالمها دون أن يعرف محتوياتها ، فأدانت المحكمة بناء على أن الكتب التي يتجر فيها هي بمختلف اللغات الأجنبية والمفروض أنه قبل أن يقتني شيئاً منها يطلع عليها إما بنفسه أو بواسطة غيره ليعرف إن كانت مما تروج سوقه . كما أنه لا يستطيع أن يقدر لمنها إلا بعد إلزامه بقيمتها ، وأن علمه بمحتويات الكتب التي بمحله من مقتضى عمله ليتيسر له إرشاد عملائه إلى موضع نوع ما يريدون اقتناؤه ، ثم هو لا شك يعرف حكم القانون في عرض كتب مخلة بالآداب ولذلك لابد أن يلم بموضوعات الكتب التي تعرض عليه لقرائها وأن من الكتب المضبوطة عنده ما هو بخط اليد وعلى الآلة الكاتبة مما من شأنه أن يسرع النظر ويدعو إلى التشكيك فيها ويقضى فحصها للاطمئنان على محتوياتها ، فضلا عن أن جميع الكتب المضبوطة بها صور خيلية تتم عن موضوعاتها ولا شك في أنه كان يقلب هذه الكتب ليتأكد على الأقل من سلامتها وعدم تمزقها ، فهذا الذي ساقته المحكمة في حكمها من أدلة كاف لإثبات علم المتهم بمحتويات الكتب التي عرضها للبيع ... » الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ (مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، الجزء الأول ١٩٨٨ ، ص ٨٢٩) .

معيار من شأنه أن ينقل عبء إثبات التنية على عاتق المتهمين ... ولم تكن صياغة المادة ١٧٨ الملغاة تحو هذا المتحى ، فكان على سلطة الاتهام أن تثبت نية انتهاك الآداب ، وهو أمر يصعب فى بعض الصور ولا مشاحة فى أن هذا المعنى أكثر اتساقا مع غرض حماية الآداب العامة الذى بغناه المشروع .

١٠٧. = الواقع أن الاكتفاء بالقصد العام ^(١) يؤدى إلى بسط العقاب على حالات يستحيل أن يقصد للمشرع تجريمها وإلا أدى ذلك إلى تعطيل بعض المصالح الضرورية للمجتمع ^(٢) . مثال ذلك المطبوعات التى تتضمن أبحاثا علمية خاصة بالحياة الجنسية فى بعض الحضارات القديمة وتكون مصحوبة برسومات أو بنصوص أثرية قاضحة ^(٣) ، والأعمال والرسوم والصور التى يقصد بها أداء رسالة الفن وخدمته ^(٤) ، والأبحاث الاجتماعية والطبية التى تتناول موضوعات تتعلق بالجنس ^(٥) . ففى كل هذه الصور لا يغنى إثبات علم المتهم بحقيقة المؤلف وكونه متضمنا أشياء منافية للآداب العامة عن ضرورة إثبات قصد انتهاك حرمة الآداب ؛ غير أن المشرع - على نحو ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦ لسنة ٥٢ - يفترض هذا القصد فى حق المتهم ، متى انصرفت إرادته وعلمه إلى

(١) هذا هو ما يلزم إليه البعض . انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٥٢٢ د . شريف سيد كامل ، رقم ١٣٩ ص ١٤٠ .

(٢) لم يعتبر المشرع الإطالى الأعمال الفنية والعلمية التى تتضمن غرضا للحياة العام أمورا فاحشة ، اللهم إلا إذا اتخذت وسيلة لإيقاظ شهوات الجمهور وإثارة غرائزه (م / ٢٧/٥٢٩) . وجاء فى التعليقات الوزارية أن قانون العقوبات لا يمكن فى سبيل الحياة العام أن يعطل مطالب العلم والفن . انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، هامش (١) ص ٥٢٣ .

(٣) انظر : د . رياض شمس ، ص ٤٦٦ .

(٤) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٥) انظر : د . رياض شمس ، ص ٤٦٦ .

ماديات الجريمة ، وعلى المتهم إذا أراد أن يتخلص من مسؤوليته أن يقيم الدليل على أنه لم يقصد انتهاك حرمة الآداب العامة .

العقوبة :

١٠٨ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وقد نصت المادة ١٧٨ مكررا على أنه إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ (جريمة انتهاك حرمة الآداب العامة) عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسؤلين كفاعلين أصليين بمجرد النشر . وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب بصفتهم فاعلين أصليين الطابعون والعارضون والموزعون . ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمدا في ارتكاب هذه الجريمة . ويلاحظ في هذا الشأن الأحكام الخاصة بتعطيل الجريدة وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٢٠٠ ع وهي الأحكام التي أشرنا إليها من قبل .

المبحث الثاني

جريمة الإساءة إلى سمعة البلاد

تنص المادة ١٧٨ ثالثاً^(١) من قانون العقوبات على أن :

« يعاقب بالحبس كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض صورا من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد سواء كان ذلك بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى .

« ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للعرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية ، وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالجمان وفي أى صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأي وسيلة .

« فإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سرى في شأنها حكم المادة السابقة » .

(١) الرقم الصحيح لهذه المادة ١٧٨ ثالثا طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٣٦ لسنة ٥٣ المنشور في الوقائع المصرية العدد رقم ٩١ مكرر « غير اعتيادي » في ١٢ نوفمبر سنة ٥٣ ، ووفقا لما هو ثابت في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، وإن كان قد أشير إليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ برقم ١٧٨ مكررا ثانيا . وهو خطأ ترتب عليه وجودها في بعض اللوائح وطبعات قانون العقوبات برقم ١٧٨ مكررا ثانيا . ويلاحظ أن المشرع عاد في القوانين اللاحقة على القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ إلى إطلاقها الرقم الصحيح ، حيث أشير إليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ وفي المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ برقم ١٧٨ ثالثا .

تفسير :

١٠٩ = أضيفت هذه المادة إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٥٣٦ لسنة ٥٣ ، وتهدف بدورها إلى حمل الأفراد على سلوك المسلك الذى يتفق مع الآداب العامة وحسن الأخلاق ، لكن بينما تجرم المادة ١٧٨ المسلك الذى يسيء إلى أفراد المجتمع أو الغالبية العظمى منهم ، فإن المادة ١٧٨ ثلثا تجرم المسلك الذى يسيء إلى سمعة الدولة نفسها . وهذا المعنى أوضحته المذكرة التفسيرية للقانون المشار إليه بقولها : « درج بعض الأشخاص على عرض صور للبيع باعتبار أنها تمثل مظاهر الحياة فى البلاد وترمز إلى عاداتها وتقاليدها وأنها بمثابة دعابة للدولة المصرية . وقد تبين فى الواقع أن هذه الصور لا تمثل المظاهر الحقيقية فى البلاد كما أنها أحيانا تعنون على غير حقيقة الموضوع المصور فيها وتبرز عادات بالية منفرة افترضت وربما كانت شائعة فى عهود انحلال اجتماعى مضت إلا أنها لا تمثل حقيقة البلاد الآن ومستوى الحضارة فيها ولا عاداتها الدينية أو الاجتماعية أو الخلقية ومن أمثال ذلك أناس من قبائل أجنبية متخلفة ليسوا مصريين ومع ذلك يرمز لهم على أنهم من أهالى البلاد أو تصوير عربات (الكارو) على أنها وسيلة النقل الرئيسية فى مصر مما يشعر بتأخر البلاد فى هذا المضمار أو صور رجال يدخنون الحشيش كما لو كان هذا الفعل عملا لا يعاقب عليه القانون » .

١١٠ = وفى سنة ١٩٨٢ تدخل المشرع بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ وألغى عقوبة الغرامة ، وترتب على ذلك أن أصبحت عقوبة الحبس وجوبية ، باعتبار أن صدر المادة ١٧٨ ثلثا كان ينص - قبل إلغاء الغرامة - على أن : « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ... » . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور إلى أن إلغاء الغرامة التخيرية والإبقاء على عقوبة الحبس وحدها

تقرر « لدواعي الملازمة وتحقيق الردع المنشود » . ثم تدخل المشرع مرة أخرى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وشدد عقوبة هذه الجريمة إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة. وقد جاء هذا التشديد ضمن اتجاه المشرع فى قانون ٩٣ نحو تشديد العقوبات المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات (الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها) وكانت حججه فى ذلك أن هذه العقوبات « تبلغ حدا من الهزال والضعف لا يتفق مع وزن تلك الجرائم والأثر المترتب عليها » ^(١). وقد ترتب على هذا التشديد إلغاء العود الذى كان منصوبا عليه فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة ، كظرف مشدد ؛ إذ مع تشديد العقوبة المقررة لهذه الجريمة لم ير المشرع حاجة إلى النص على العود كظرف مشدد . وأخيرا تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ وألغى الحد الأدنى لعقوبة الحبس ، لكى تصبح العقوبة : الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته على أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين وفقا للقواعد العامة (المادة ١٨ ع). ويلاحظ فى هذا الشأن أن المشرع تدرج فى العقاب على هذه الجريمة من الحبس الذى لا تزيد مدته عن سنتين والغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إلى عقوبة الحبس .

أركان الجريمة :

الركن المادى :

١١١ = يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بأى صورة من الصور الآتية:
(١) صناعة أو حيازة صور من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض . (٢) استيراد أو تصدير أو نقل صوراً من

(١) انظر المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ .

شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد لتحقيق أحد الأغراض المذكورة . (٣) الإعلان عن صور من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد أو عرضها على أنظار الجمهور . (٤) بيع صور من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد أو تأجيرها أو عرضها للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية . (٥) تقديم صور من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد ولو بالهجان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة علانية .. (٦) توزيع أو تسليم صور من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد بأي وسيلة .

ويتضح مما تقدم أن المشرع أحاط بكل عمل يمكن أن يترتب عليه جمل الصور التي من شأنها أن تسيء إلى سمعة البلاد في متناول الغير .

ولم يشترط المشرع وقوع الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة علانية ، باستثناء جريمة الإعلان عن صور من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد أو عرضها على أنظار الجمهور ، التي لا يتصور وقوعها الإعلانية . كما نص صراحة على أن جريمة تقديم صور من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد ولو بالهجان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لا تقع إلا علانية . والواقع أننا لا نفهم العلة التي جعلت المشرع يشترط العلانية ، إذا كان الفعل الذي آتاه الجاني هو « التقديم » ، خاصة أننا لا نرى فرقا بين فعل « التقديم » و « التسليم » ، وهذا الأخير يقع به الركن المادى للجريمة ، ولم يشترط المشرع بالنسبة له وسيلة معينة في وقوعه ، فيستوى أن يقع سرا أو علنا ، وقد يكون بمقابل أو بدون مقابل ، وبطريق مباشر أو غير مباشر .

١١٢ = ويشترط أن يكون موضوع هذه الصور من شأنه الإساءة إلى سمعة البلاد سواء كان بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى .

الركن المعنوي :

١١٣ = يكتفى القانون في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٨ ثالثا بالقصد الجنائي العام ، ويتوافر متى اتجهت لإرادة الجاني إلى ارتكاب نمط سلوكي مما نص عليه في المادة المذكورة ، مع علمه بأن الصور التي صنعها أو حازها أو استوردتها ... (إلى آخر صور النشاط الإجرامي التي ذكرتها المادة) من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد .

وعلى ذلك تقوم الجريمة حتى لو لم يتوافر لدى الجاني « نية الإساءة إلى سمعة البلاد » فلا يجديبه نفعاً أن يدفع بأن « نشر الصور (التي من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد) أو عرضها للجمهور كان بدافع الانتقاد بفرض الإصلاح »^(١). أضف إلى ذلك أن القانون لا يقيم وزناً لبواعث أو دوافع الجاني على ارتكاب الجريمة إلا إذا نص على ذلك صراحة أو ضمننا ، كما أن القصد العام هو الذي يتفق مع غرض المشرع من وجود نص المادة ١٧٨ ثالثا ، وهو حماية سمعة البلاد . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣ ما يشير إلى هذا المعنى ، بقولها : « ولما كان عرض مثل هذه الصور يسمى إلى سمعة البلاد في الداخل والخارج ويترك أثراً سيئاً في المحيط الدولي فقد رئي إضافة نص جديد إلى قانون العقوبات بعد المادة ١٧٨ مكرراً برقم ١٧٨ ثالثا للعقاب على صنع أو حيازة الصور إذا كان من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد وذلك تطهيراً للحياة المصرية من هذه الشوائب وصيانة لكرامة المواطنين القومية وكبرياتهم » .

(١) عكس ذلك : د. عبد الرحيم صدقي ، جرائم الرأي والإعلام ، دار الثقافة العربية ١٩٨٨ ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، د. طارق سرور ، المرجع السابق ، رقم ١٤٢ ص ١٨٨ .

العقوبة :

١١٤ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس ، وهو وفقا للقواعد العامة لا يجوز أن تنقص مدته عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين (م/ ١٨ ع) . وقد نص المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ ثالثا على أنه إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سرى في شأنها حكم المادة ١٨٧ مكررا ، ويترتب على ذلك أن يكون رؤساء التحرير والناشرون مسؤولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر . وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب بصفتهم فاعلين أصليين الطابعون والعارضون والموزعون . ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمدا في ارتكاب الجريمة . ويلاحظ كذلك في هذا الشأن الأحكام الخاصة بتعطيل الجريدة وفقا للفقرات ٢ و ٣ و٤ من المادة ٢٠٠ ع .

المادة ١٧٨ ثالثا وحق النقد :

١١٥ = لا شك أن تشوية صورة مصر من خلال نشر صور تسمى إلى سمعة البلاد عمل لا يمكن السماح به أو أن يمر بدون عقاب ؛ فهذه الصور تمثل دعاية ضد مصر وتؤثر بالتالي على مكانتها الدولية فضلا عن انعكاساتها الاقتصادية سواء في قطاع الاستثمار أم في قطاع السياحة ؛ ومن ثم كان طبيعيا تجريم نشر الصور التي تنقل إلى العالم صورة غير صحيحة عن مصر ، من خلال نشر صور مزيفة أو بإعطائها وضفا أو تعليقات غير صحيح . لكن المشرع لم يكتف بالعقاب حالة أن تكون هذه الصور غير حقيقية أو مزودة بتعليقات مغرضة وإنما عاقب كذلك على نشر الصور التي تسمى إلى سمعة البلاد إذا ما تضمنت مظاهر غير لائقة أو بأي طريقة أخرى ، ولا شك أن هذه العبارة تتركز على الأفراد حق

النقد المنصوص عليه في المادة ٤٧ من الدستور ، وتفرض على الصحفي قيلا خطيرا في تناول سلبيات أو تناقضات الحياة في المجتمع ؛ حيث يكون قصده من وراء هذا النشر حث المسؤولين على اتخاذ الخطوات المناسبة للقضاء على هذه السلبيات أو المتناقضات . والحل في نظرنا هو تعديل نص المادة ١٧٨ ثالثا من خلال حذف عبارة « أو يبرز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى » .

الفصل الثالث.

جرائم التعدى على المعتقدات الدينية

تمهيد :

(حرية الاعتقاد والتعبير عنه)

١١٦ = الاعتقاد croyance فى مدلوله اللغوى ضرب من الارتباط بأمر معين ، وفى مدلوله الاصطلاحي التصديق الجازم بشيء ما . واليقين والإيمان أسمى درجات الاعتقاد ، يقومان على تصديق جازم لا يقبل الشك ، وليس بلامزم فى كل اعتقاد أن يكون وليد حجج منطقية ^(١) . ومن المسلم به أن لكل «دين» religion معتقدات يؤمن بها أنصاره ، تملئ عليهم مجموعة من أنماط السلوك تهدف إلى جعلهم يسرون فى انسجام مع قوى ما فوق الطبيعة رغبة فى الثواب وخوفاً من العقاب . ويصرف النظر عن صحة هذه المعتقدات كلها أو بعضها فى نظر أصحاب الديانات الأخرى ، أو حتى فى نظر بعض أنصار الدين الذى تنتمى إليه هذه المعتقدات ، فواجب المجتمع حماية معتقدات كل «دين» باعتباره نظاماً اجتماعياً معترفاً به من قبل المجتمع . إنما ينبغى أن نوضح معنى «الدين» الذى يتمتع بحماية المجتمع حتى لا يختلط مفهومه بالمذاهب الاجتماعية أو الأفكار الفردية ، التى يعتبرها البعض ديناً خالصاً له ، بمعنى التخصيص والانسياق لما تفرضه من رؤى تكون مصدراً للحكم على قيم الأشياء والأعمال . فالدين بوجه عام «نظام اجتماعى يقوم على وجود موجود أو أكثر أو قوى فوق الطبيعة ، ويبين العلاقات بين بنى الإنسان وتلك الموجودات ، وتحت

(١) انظر : د. إبراهيم مذكور وآخرون ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

أى ثقافة معينة تتشكل هذه الفكرة لتصبح نمطا أو أنماطا اجتماعية أو تنظيميا اجتماعيا ، ومثل هذه الأنماط أو النظم تصبح معروفة باسم الدين ^(١) . وهذا النظر يحدد جوهر الدين بعناصر ثلاثة أساسية ، وجود معبود أو أكثر أو قوى فوق الطبيعية ، ومذاهب وآراء تقوم على رسم العلاقات بين العالم المادى والعالم العلوى والواجبات والالتزامات المتبادلة بين كلا العالمين ، ومجموعة من أنماط السلوك تهدف إلى جعل الأفراد يسيرون فى انسجام مع قوى ما فوق الطبيعة ، ويخضعون للثواب والعقاب على ما عملوا سواء فى الدنيا أو فى الآخرة .

١١٧ = وحاصل ما تقدم أن لكل فرد الحق فى اعتناق ديانة دون أخرى ، كما له الحق فى أن يعتقد أن ديانة أى فرد آخر صحيحة أو خاطئة ، صائبة أو باطلة ، لكن ليس من حقه أن يحكم عليها بالخير أو الشر ^(٢) .

ويتفرع عن ذلك أنه لكى يتمتع التعبير عن الاعتقاد بحماية القانون يتعين توافر شرطين أساسيين :

-
- (١) انظر : د. إبراهيم مذكور ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .
(٢) انظر : جون . ر . بورر وميلتون جولدمان ، الفلسفة وقضايا العصر ، الجزء الأول ، ص ٢١٩ .

الواقع أن اعتراف المجتمع الإنسانى العالمى بأن ديانة الفرد مسألة شخصية وحقه فى اعتناق ديانة دون أخرى لم يتقرر إلا بعد كفاح مرير قادة دعاة الإصلاح والتجديد فى القرن الثامن عشر ضد عصور الظلم والظلمين ، حيث كان الفرد يحرم من حق ممارسة ما يعتقد أنه هرطقة ، أو خروج عن معتقدات الجماعة ، ولم تكن المجتمعات القديمة والوسطى فى أوروبا تقبل بديلا لمقاييس المتهم بالهرطقة عن الإعدام . (انظر مؤلفنا : حقوق الإعدام . دراسة مقارنة فى القانون الوضعى والشريعة الإسلامية ، طر النهضة العربية ، ١٩٨٩) وهذا الاعتراف تضمنته المادة ١٨ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى نصت على أن : لكل شخص حقا فى حرية الفكر والوجدان والدين ، ويشمل هذا الحق حرمة فى تفسير دينه أو معتقده ، وحرية فى إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم ، بمفرده أو مع جماعة ، وأمام الملأ أو على حدة » .

١ - أن يكون التعبير عن الاعتقاد ضمن إطار دين بالمعنى السابق توضيحه .

٢ - ألا يمس هذا التعبير المعتقدات الدينية الخاصة بالآخرين .

حوية التعبير عن الاعتقاد في الإسلام :

١١٨ = كفل الإسلام حرية الاعتقاد للناس أجمعين ، فلم يقصرها على أنصار الديانات التي تؤمن بقوى علوية ، كما هو الحال في مذهب تعدد الآلهة ، الذي ساد عند الأقدمين ، ومذهب التثليث trinity المعروف لدى المسيحيين ، ومذهب الثنائية في الزرادشتية (إله الخير وإله الشر أو رمزد وأهرمان) ، وإنما أقرها كذلك بالنسبة للأديان التي تؤمن بالهة طبيعية ، كما كان الحال في شأن المجوس عبدة النار - يؤيد ما تقدم قوله تعالى : « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم » ^(١) . وقوله تعالى مخاطباً رسوله : « قل يا أيها الكافرون * لا أعبد ما تعبدون * ولا أنتم عابدون ما أعبد * ولا أنا عابد ما عبدتم * ولا أنتم عابدون ما أعبد * لكم دينكم ولي دين » ^(٢) .

١١٩ = أما عن حرية التعبير عن الاعتقاد فلم يقيدتها إلا في إطار عدم المساس بمقيدة التوحيد في الإسلام ، باعتبار أن الإيمان بالله الواحد يمثل حجر الأساس في مجتمع المسلمين . وفي هذا الصدد يقول البعض : « إذا شئنا أن نحتكم إلى الدين وإلى منهج الخطاب القرآني فإننا سنجد ساحة الحوار أوسع ما تكون ، لا يحدها سوى ضرورة الحفاظ على جوهر الإيمان بالله ، حيث يظل للممرء أن يكفر وحسابه على الله (حرية الاعتقاد) ، ولكن ليس له من حقه

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥٦ .

(٢) سورة الكافرون .

أن يدعو الآخرين إلى الكفر ، والمقصود هنا هو الدعوة الصريحة إلى الشرك بالله سبحانه وتعالى . وإذ يبدو أن ذلك يقتضيه تثبيت الأساس الذى يبرز منه المجتمع الإسلامى شرعيته ووجوده وهو حق مشروع إلا أنه يشكل فى الوقت ذاته سباجا يحمى جوهر الاعتقاد فى كافة الديانات السماوية » (١).

وهذه الوجهة من النظر يمتنعها كثير من الفقهاء المحدثين والأقدمين ، إذ يرى هؤلاء أن الخروج من عقيدة التوحيد إلى الشرك بالله أو الكفر به ، أمر يتعلق بحرية الاعتقاد ، حتى لو اعتبر فى الإسلام من باب « عمل سوء » (٢) لقوله تعالى : « إن الشرك لظلم عظيم » (٣) . فالدنيا كما يقول أحدهم « بلاغ ومتاع إلى حين » (٤) . وبدليل قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شئ شهيد » (٥) ، فالفصل بين العقائد كما تشير إليه الآية الكريمة مؤجل إلى يوم القيامة . ولكن التعبير عن هذه الحرية بالطعن فى الدين ، بإنكار ما علم منه بالضرورة ، كالإنكار علانية لركن من أركانه ، أو بالسخرية أو الاستهانة أو التجريح أو الإزدراء لأحكامه ، أمر يمتنع على الدولة أن تتصدى له بالعقاب (٦) .

كما أن هذا النظر كرمه حكم حديث لحكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٤

(١) انظر : فهمى هويدى ، رقابة المؤسسات الدينية على النشر وتأثيرها على حرية الفكر ، فى : حرية الرأى والعقيدة ، قيود واشكاليات ، مداولات الملتقى الفكرى الثالث وأبحاث أخرى ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ١٩٩٤ ص ٢٧ .

(٢) انظر : د. محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان ، عالم للدراسة ، العدد ٨٩ ، ص ٥٨ .

(٣) سورة لقمان : الآية : ١٣ .

(٤) أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية ، الجزء الثانى ، إدارة الطباعة للنشرة ، ص ٦٤ .

(٥) سورة الحج : الآية : ١٧ .

(٦) انظر : مؤلفنا عن عقوبة الإعدام . دراسة مقارنة فى القانون الوضعى والشرعية الإسلامية ، مرجع سبق ذكره من ص ١٥٩ إلى ص ١٧٥ .

يونية ١٩٩٥^(١) وهى بصدد التفرقة بين حرية الاعتقاد وما يحصل به الكفر بحقيقة التوحيد فى الإسلام ؛ إذ قالت : « وتشير المحكمة أن هناك فرقا بين الردة^(٢) ، فعل ماذى له أركانه وشرائطه وانتفاء موافقه وبين الاعتقاد ، فالردة لا بد لها من أفعال مادية لها كياناتها الخارجى ولا بد أن تظهر هذه الأفعال بما لا لبس فيه ولا خلاف أنه يكذب الله سبحانه أو يكذب رسوله صلى الله عليه وسلم ... أما الاعتقاد فهو ما يسه الإنسان داخل نفسه ويعقد عليه قلبه وعزمه وتكون عليه نواياه ... وهو أمر لا دخل للقضاء به ولا للناس بالبحث فيه وإنما يتصل بملاقة الإنسان بخالقه . »

وحاصل ما تقدم أن حرية التعبير عن الاعتقاد ليست مطلقة ، وأن من واجب القانون ، بما له من قدرة على كبح جماح الدعوات والأفعال المناهضة

(١) حكم محكمة استئناف القاهرة ، الدائرة (١٤) أحوال نفسية . الحمادة ، جا يناير - أبريل ١٩٩٥ ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) الردة فى المعنى اللغوى : الرجوع عن الشيء إلى غيره . ومن ذلك قوله تعالى : « ولا تردوا على أدياركم فتقبلوا خاسرين ... » المائدة : ٢١ . وقوله تعالى « فارتدوا على آثارهما قصصا ... » الكهف : ٦٤ . وأما فى اصطلاح الفقهاء : فقد عرفها الشافعية بأنها : قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل . ويعرف المالكية الردة بأنها : كفر المسلم المقر بإسلامه بالنطق بالشهادتين مختارا . والمرد عند الحنابلة : هو الذى يكفر بعد إسلامه . ويعرف الحنفية الردة بأنها : الرجوع عن الإيمان . ويعرف الظاهرية المرد : بأنه كل من صح عنه أنه كان مسلما ثبت ارتداده عن الإسلام وخرج إلى دين غير الإسلام أو إلى غير دين .

ونخلص من ذلك إلى أن جمهور الفقهاء متفقون على أن الردة هى الرجوع عن الإسلام فلا يحكم برده من انتقل من ملة غير الإسلام إلى ملة أخرى كيهودى تنصر أو نصرانى يهود . ويؤيد الشافعية فى التصريف ما يحصل به الارتداد أو ما يكون به قطع الإسلام ، وهو النية أو القول أو الفعل . ويؤيد المالكية فى التصريف « الاختيار » وهو شرط عام للمستولية عن الفعل ، مصدقا لقوله تعالى : « من كفر من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ... » النحل : ١٠٦

انظر : مؤلفنا : حقبة الإعلام ... ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٥٩ و ١٦٠ .

للدين ، التدخل من أجل الحفاظ على القيم الدينية في المجتمع .

١٢٠ = وهناك عدد من النصوص الجنائية في القانون المصري تكفل حماية الدين من العبث به ، كالمادة ٩٨ (و) ، التي أضيفت إلى قانون العقوبات بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ ، وتعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا يتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا يتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج أو التحجيد بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتهية إليها أو الإضرار بالوحدة أو السلام الاجتماعي ، والمادة الثانية من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية^(١) ، التي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من حرف عمدا نصا في القرآن الكريم عند طباعته أو تسجيله بأي وسيلة كانت ، والمادة ١٦٠ ع^(٢) التي تنص على أن : « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين : (أولا) كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد . (ثانيا) كل من خرب أو كسر أو أثلف أو دنس مبانى معدة لإقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس . (ثالثا) كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها . وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات إذا ارتكبت أى من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٦٠ تنفيذيا لغرض إرهابي^(٣) » . غير أننا لا نتناول في هذا البحث سوى جريمة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع في ٨٥/٧/٤

(٢) مستبدلة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ .

(٣) عملا بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات وقوانين أخرى .

التصدى على الأديان علنا ، المنصوص عليها فى المادة ١٦١ ع ، بالنظر إلى أنها لا تقع إلا بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ، وإلى صلتها بحرية الرأى والتعبير والنشر .

جوبية التعدي على الأديان :

نص المادة ١٦١ ع على أن :

« يعاقب بتلك العقوبات (الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين)^(١) على كل تعد يقع بإحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علنا ، ويقع تحت أحكام هذه المادة :

(أولا) طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الأديان التى تؤدى شعائرها علنا إذا حرف عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير معناه .

(ثانيا) تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية أو ليتفرج عليه الحضور ؟ .

تفسير :

١٢١ = كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة فى ظل قانون ١٨٨٣ مى

(١) هو العقاب المنصوص عليه للجرائم التى تناولتها المادة ١٦٠ ع . وبلاحظ أن المشرع أضاف إلى المادة ١٦٠ ع فقرة ثانية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ شدد بموجبها العقوبة إلى السجن إذا ارتكبت أى من الجرائم المنصوص عليها فيها تنفيذا لغرض إرهابى ، وبمقتضى الإحالة فى المادة ١٦١ إلى العقوبات المنصوص عليها فى المادة ١٦٠ تصبح العقوبة المقررة للجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٦١ مى السجن إذا ارتكبت أى منها تنفيذا لغرض إرهابى . انظر هامش (٣) ص ١٢١ .

الحبس من شهر إلى سنة والغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد عن ألف قرش (م ١٦١ ق ١٨٨٣) . وفى سنة ١٩٠٤ خفف المشرع العقوبة إلى الحبس الذى لا تزيد مدته على سنة أو الغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيهًا (م ١٣٩ ق ١٩٠٤) . وظلت العقوبة دون تغيير حتى تدخل المشرع بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ ، الذى شدد العقاب إلى الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع جواز الحكم بإحدى هاتين العقوبتين . ولم تشر المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور عن علة هذا التشديد ، وإنما عللت فحسب أسباب تشديد العقاب فى المادة ١٦٠ ع بقولها : « فى مجال حماية الأمن والاستقرار فى الداخل والتصدى للعابثين بالأديان شدد العقاب المنصوص عليه بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات لحماية إقامة الشعائر الدينية للطوائف المختلفة بعيدا عن أعمال العنف أو التهديد أو التخريب أو انتهاك حرمة القبور أو تدليسها^(١) » . ولما كان المشرع دأب على الإحالة إلى المادة ١٦٠ ع فى شأن العقوبات التى تطبق على الجرائم المذكورة فى المادة ١٦١ فقد لحقها التشديد ضمنا . وتكشف هذه الإحالة عن أن المشرع لا يرى أن ثمة فرقا بين العدوان على الدين بأفعال مادية كالتخريب وبين العدوان عليه بالأقوال أو بالكتابة ، ومن ثم تبدو العلة فى تشديد العقاب على الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٦١ ع فى حماية الأمن والاستقرار والتصدى للعابثين بالأديان على نحو جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٦٠ ع .

١٢٢ = وقد ذهب البعض إلى أن المقصود بالحماية فى هذا النص هو

(٢) انظر كذلك تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ٢٩ لسنة

« النظام العام لا الأديان نفسها ولا الطوائف التي تنتمي إليها ، فإن الشعور الدينى لعمقه وعنفه لا يسهل رده إذا هيج وأثير لدى الجماعات ، وإثارته تعرض الأمن والنظام لأفدح الأخطار » ^(١) . واستطرد قائلاً : « وعلى هذا الأساس يضيق الخلاف من الوجهة التشريعية الحديثة - حول تدخل المشرع الجنائى فيما يتعلق بالأديان ، لأن هذا الخلاف إنما يثور حول تدخل القانون لحماية الأديان والعقائد بقصد المحافظة على سلطانها فى النفوس » ^(٢) . وأن « القانون إما أن ينظر إلى الأديان المعترف بها على أنها كلها من عند الله وعندئذ يلزمه أن لا يحميها من الإهانة فحسب بل من الشك والجدل فيها لأن الجهر بالشك والجدل فيها يحمل كل معانى الإهانة لها وإما أن ينظر إليها باعتبارها عقائد مما لا يملك هو الحكم على صحتها وبطلانها ومما لا شأن له بصدقه وكذبه فينبغى له أن يتركها وشأنها كما ترك غيرها من الآراء والمعتقدات » ^(٣) .

ولا شك أن التعدى على الأديان المعترف بها كنظام اجتماعى يؤدى عادة إلى الإضرار بالأمن العام والاستقرار الداخلى ، وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ . ولكننا نختلف مع هذا الرأى عندما يقتصر هدف القانون على حماية النظام العام ويجرده من هدف حماية الأديان والعقائد لينسجم هدفه مع بعض الاتجاهات الحديثة التي تريد أن تخضع الدين للتصورات الثقافية التي تجود بها كل مرحلة من مراحل التطور الإنسانى ، والتوصل فى النهاية إلى هدم الدين . فالقانون ليس أداة صماء لا هم لها إلا قمع الأفعال التي ينجم عنها اضطراب فى محيط المجتمع ، إنما هو بالأحرى تصور ذهنى وواقع

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٥٢٨ ، وفى ذات الاتجاه : د .

شريف سيد كامل ، المرجع السابق ، رقم ١٤٦ ص ١٤٦ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله هامش (١) ص ٥٢٨ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، هامش (١) ص ٥٢٨ .

قيمي لما يجيش في صدور الغالبية العظمى من أفراد المجتمع . فإذا كانت هذه الغالبية تنظر إلى كل دين باعتباره قيمة جوهرية في نظر اتباعه ، فواجب القانون أن يحترم هذه الإرادة ، ويضع من النصوص ما من شأنه الحفاظ عليها . أضف إلى ذلك أن المشرع الدستوري نص في المادة التاسعة من الدستور على أن : « الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق ... » ، والمشرع الدستوري لم يذكر ديناً معيناً ؛ لأنه يرى أن اتباع الأسرة لتعاليم دينها يكفل صلاح أفراد المجتمع ؛ ولذا نراه لا يفصل بين الدين والأخلاق .

أركان الجريمة :

الركن المادى :

١٢٣ = يشترط لقيام الركن المادى فى هذه الجريمة أن يقع تعدى على أحد الأديان التى تؤدى شعارها علناً بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع . والأديان التى تؤدى شعارها علناً هى الأديان التى تعترف بها الدولة . وهذا الاعتراف يأتى فى صورة السماح لها بإقامة مؤسساتها الدينية التى تؤدى فيها شعارها كالجوامع والكنيسة والمعبد ^(١) .

ولم يحدد المشرع صورة « التعدى » التى تحط من قدر دين من الأديان فى

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٥٣٢ د . شريف سيد كامل ، رقم ١٤٨ ص ١٤٦ .

ذهب البعض إلى أنه لا محل فى حماية الأديان للتفرقة بين ما تؤدى شعاره منها علناً ، وما تؤدى شعاره فى غير علانية ، باعتبار أن الدستور قد أعلن حرية الاعتقاد مطلقاً . د . رياض شمس ، ص ٤٥٧ . وهذا الرأى يخلط بين حرية الاعتقاد وحرية التعبير عن الاعتقاد ؛ فلا شك أن الاعتقاد مسألة شخصية ، ولكل أمرئ أن يعتقد ما شاء من الديانات سواء أكان معترفاً بها من قبل الدولة أو غير معترف بها ولكن التعبير عن حرية الاعتقاد ينبغى أن يكون فى إطار دين معترف به . راجع ما تقدم رقم ١١٩ ص ١١٨ وما بعدها .

نظر أتباعه ، وذلك باستثناء الصورتين اللتين نص عليهما صراحة فى البند (أولاً) والبند (ثانياً) ، وعلى ذلك يقع التعدى بكل ما يعد قدحاً أو ذماً فى الدين ، مثل تشخيص أحد الرموز التى يؤقرا أتباع دين من الأديان فى الوقت الذى تحرم فيه هذه الديانة هذا العمل أو إظهاره فى صورة تتعارض مع توقيره فى نظر أتباعه إذا كانت هذه الديانة لا تمنع فى تشخيصه . إنما يشترط أن يقع التعدى علانية بإحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع أو بأى طريقة أخرى تجعل التعبير عن المعنى المؤذى علنياً ؛ فإذا لم تتوافر العلانية فلا يجوز تطبيق المادة ١٦١ ع ؛ وتطبيقاً لذلك قضى بأن : « لم يثبت أن المتهم ... قام بتوزيع الكتاب على الجمهور أو بيعه أو عرضه للبيع فى محل عام ، أما ضبط بعض نسخ من الكتاب ... تحت عربة كان المتهم يسير إلى جانبها فلا يعد توزيعاً للكتاب لأن ضبط هذه النسخ حدث قبل أن تعرض على الجمهور » (١) .

١٢٤ = ويلاحظ أن مجرد الاختلاف فى العقائد بين الأديان والتعبير عنه لا يمثل إهانة لأهل الديانات الأخرى (٢) ؛ فالمسيحى - كمنال - الذى يروج لعقيدة صلب عيسى عليه السلام ، وهى جوهر الدين المسيحى ، من أجل حث الناس للإيمان بصلب المسيح ، وتخليصهم من نار جهنم ، لا يعتبر قد أهان الأديان الأخرى . وبالمثل إذا قام أحد المسلمين بالرد على هذا الإدعاء المسيحى بادعاء آخر تصديقاً لقوله تعالى : « وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وأن الذين اختلفوا فيه لفى شك منه ما

(١) جرائد مصر ١٠ مايو ١٩٣٩ ، الهامة ص ٢٠ ن ٤٥ ص ١٠٦ د . رياض شمس ، ص ٤٥٠ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٢٥٩ د . شريف سيد كامل ، رقم ١٤٩ ص ١٤٧ و ١٤٨ :

لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينا»^(١) لا يعد مرتكباً لإلزام في حق المسيحيين .

١٢٥ = ولاحظ أن التعبير عن الاعتقاد في المثال السابق جاء مستندا إلى أصول كل عقيدة ، ولم يتجاوز حقيقة التعارض بين العقيدتين . ولكن إذا تجاوز التعبير هذا الحد إلى السخرية والتحقير للعقيدة الأخرى أو نعتها بالخطأ فإن نص المادة ١٦١ ع يكون واجبا للتطبيق . وتطبيقا لذلك قضى بـ « أنه وإن كانت حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى الدستور إلا أن هذا لا يتيح لمن يجادل في أصول دين من الأديان أن يمتنهم حرمة أو يحط من قدره أو يزدرجه عن عمد منه . فإذا ما تبين أنه إنما كان يبتغي بالجدل الذى أثاره المساس بحرمة الدين والسخرية منه فليس له أن يحصى من ذلك بحرية الاعتقاد »^(٢) .

١٢٦ = وقد خصت المادة ١٦١ ع بالذكر صورتين من صور التعدى على

(١) سورة النساء : الآية ١٥٧ .

(٢) الطعن رقم ٦٥٣ سنة ١٩١١ ق - جلسة ١٩٤١/١/٢٧ (مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، ج ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٢٧) . أيضا حكم جنابات مصر الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٣٩ سابق الإشارة إليه ، وقد جاء فيه : « الحد الذى يجب أن تقف عنده المساجلة والنقاش فى المسائل الدينية هو ما دون الاتمهات والازدراء ، وكل ما من شأنه أن يحط من قدر الدين ويسقط من كرامته وكل ما يتسع له لفظ التعدى الذى استعمله المشرع . وليست الإهانة جزوا لا يتجزأ من حرية المناقشة العلمية أو الفلسفية ، إذ إن ميزة هذه المناقشة التى تتميز بها وطايبها الذى تعرف به هو أن تكون رزينة محتشمة ، وأما السباب والتحقير واللدن والشطط فى الخصومة فلا تتصل بالمناقشة الكريمة بسبب ولا تؤدي بها أية خدمة بل على العكس تحقد سبيلها وتقلبها من وسيلة إقناع وإقناع إلى ساحة خصومة وفريضة هياج وسبب لإثارة الخواطر . فليس إذن لمن توسل بما وصل إلى حد التعدى أن يتلرع بتلك الحرية ولا أن يحمل بالرضية فى البحث العلمى لأن هذا التعدى يثير المسائل ولا يقدم البحث خطوة بل هو يجعل طريقه مظلم بما يثيره فى النفوس من تار الغضب والتعصب ... » .

الأديان : الأولى : طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الأديان التى تودى شعائرها علنا إذا حرق عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير معناه . الثانية : تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى بقصد السخرية أو ليتفرج عليه الجمهور . وقد قضت محكمة النقض بأن « الأعمال المكونة للتعدى على الأديان المنصوص عليها فى المادة ١٣٩ ع (المادة ١٦١ من القانون الحالى) لم تذكر على سبيل الحصر ، بل ذكرت لبيان أنه معاقب عليها بمقتضى هذه المادة » (١) .

١٢٧ = وتتوافر الصورة الأولى متى أدى التحريف إلى معنى مغاير للمعنى الأصلي للنص ولنا ملاحظتان على هذه الصورة :

الملاحظة الأولى : إن القرآن الكريم - وهو الكتاب المقدس لدى المسلمين - أنزل على رسول الله ﷺ باللفظ العربى ، فالمعنى وحده لا يعد قرآنا إذا عبر باللغة العربية بألفاظ غير منزلة ، أو بلغة أخرى غير العربية ، لأن الأول تفسير ، وتفسير القرآن غير القرآن ، والثانى ترجمة . وهى نقل الكلام من لغة إلى أخرى ، وترجمة القرآن لا تكون قرآنا (٢) . ومن ثم لا يجوز تحريف نص القرآن حتى لو لم يتضمن التحريف تغييرا فى المعنى . وهذه النتيجة لا تستقيم - فى نظرنا - مع نص التشريع . ويجدر بالذكر أن المشرع تدارك هذا الوضع فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ٨٥ بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية الذى نص فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من حرق عمدا نصا فى القرآن الكريم عند طباعته أو تسجيله بأى وسيلة كانت » .

(١) نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، المجموعة الرسمية ، ص ٩ رقم ٤٠ ص ٩٤ .

(٢) انظر : د. محمد مصطفى شلى ، أصول الفقه الإسلامى ، الجزء الأول ، ط ٦ ، دار النهضة العربية ١٩٩٢ ص ٦١ .

الملاحظة الثانية : أن بعض الكتب المقدسة نزلت بالمعنى ، وهذه لا تفقد طبيعتها بتغيير اللفظ دون التطرق إلى المعنى . ومع ذلك نذهب إلى أن اشتراط النص أن يكون التحريف مغيرا للمعنى مدعاة ، لكل مترهب بأحد الأديان ، للتغيير فى ألفاظ النص بحجة عدم تغير المعنى ، أضف إلى ذلك مشاكل تحديد معانى الألفاظ ، وهل اللفظ المستخدم يؤدى معنى اللفظ فى النص الأصلى ؟ . فالعقاب إذن فى هذه الصورة يجب أن يكون من باب سد الذرائع ، ولذا نرى ضرورة حذف عبارة « تحريفا يغير من معناه » .

ويشمل تحريف نص الكتاب المقدس التحريف الكلى والتحريف الجزئى ، فطبع جزء منه محرفاً لتحقيق به هذه الصورة . وقد ذهب البعض إلى عدم انطباق المادة « على طبع آية أو بضع آيات من القرآن ، أو فقرة أو فصل من التوراة أو الإنجيل ، أو صفحة من الزبور ، لأن المادة صريحة فى أن يكون المطبوع أو المنشور « كتابا » ولا سبيل إلى اعتبار المطبوع فى هذه الحالة كتابا »^(١) . ونعتقد أن هذا الرأى يؤدى إلى تعطيل النص ، لأن الغالب ألا يقع التحريف على مجمل الكتاب أو على جزء مستقل منه ، بل أن هذا الفرض بعيد الاحتمال . والصحيح فى نظرنا أن « الكتاب » يكتسب قدميته باعتبار ما دون فيه ، فالتحريف الواقع على آية قرآنية أو فقرة أو فصل من التوراة أو الإنجيل أو صفحة من الزبور يعد تحريفاً للكتاب لأنه ينال من قدميته .

١٢٨ = أما بالنسبة للصورة الثانية فيشترط - وفقا للنص - أن يجرى التقليد للاحتفال الدينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى ، أى فى مكان يرتاده الجمهور بدون تمييز كالطريق العام والمكان المطروق أو فى وسط تجمع من

(١) انظر : د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

الجمهور تصادف وجوده في مكان عام أو خاص ، لأي سبب كان . وغنى عن الذكر أن « المجتمع العمومي » ما هو إلا « المحفل العام » ، الذي سبق لنا تناوله في المبحث التمهيدي لهذا البحث .

ويشترط أن يكون التقليد مقصودا به إما السخرية وإما ليتفرج عليه الجمهور . والسخرية هي الاستهزاء ، ويكون بعرض الاحتفال الديني بصورة تهكمية تشير في الجمهور الميل إلى الضحك والتسلية والتندر بما شاهدوه ، بحيث يكون رد الفعل المنطقي هو شجب هذا العمل . أما « التفرج » فيقصد به مجرد عرض الاحتفال الديني على الجمهور بصورة لا تخرجه عن المألوف ولا تنال من قداسه أو يشتم منها عدوان أو سخرية بالاحتفال الديني .

والواقع أن عبارة « ليتفرج عليه الجمهور » تشدد واضح من المشرع يترتب عليه تعطيل رسالة الفن في المجتمع ، وهي رسالة تثقيفية في المقام الأول ، إذ كثيرا ما يكون القصد من عرض الاحتفال الديني على خشبة المسرح أو في السينما هو إظهار تقاليد خاصة بأهل الأديان ، ويكون هذا العرض اقتضاء نص الرواية المعروف في السينما أو المسرح . ولذا نرى حذف هذه العبارة من نص المادة ١٦١ ع ، لإقامة التوازن المقبول بين مصلحة المجتمع في عدم تعطيل رسالة الفن وبين مصلحة أهل كل دين في الحفاظ عليه .

الركن المعنوي :

١٢٩ = القصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام ، ويشترط فيه توافر إرادة العلانية والطعن في أحد الأديان ، مع العلم بأن الدين المطعون فيه إنما يخص أهل أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علنا في مصر . فإذا لم يثبت أن إرادة المتهم قد اتجهت إلى الطعن في الدين ، كما لو كانت العبارات الماسة بالدين قد وردت - في كتاب المتهم - في إطار البحث العلمي وحده ،

واقترعها بحث الموضوع الذى يتناوله أو تبين أنه لم يكن يعلم بأن هذا الدين من الأديان التى تمارس شعائره علنا فى مصر ، فلا يتوافر القصد .

١٣٠ = ويكفى لثبوت القصد أن تكون العبارات التى أوردها المتهم فى مؤلفه - كمثال - قاطعة فى دلالتها على أنه أراد الحط من قدر الدين أو السخرية من بعض أحكامه^(١) . وتطبيقا لذلك قضى بأنه : « لا عبرة بما يقوله الدفاع من أن الناشر إنما أراد بما نشره أن يدعو إلى الدين المسيحى ويروج له ، فإن العبارات التى سجلها بقلمه فى روايته ناطقة بأنه أراد أن يحط من قدر الإسلام وأن يخفض من شأنه ... والفرض الذى يرمى إليه فى النهاية لا يمكن بحال أن تكون وسيلة التعدى على الدين الإسلامى ... »^(٢) . وقضى بأن : « توافر القصد الجنائى - كما فى كل الجرائم - هو من الأمور التى تستخلصها محكمة الموضوع من الوقائع والظروف المطروحة أمامها . ولا يشترط فى الحكم بالعقوبة أن يذكر فيه صراحة سوء نية المتهم بل يكفى أن يكون فى مجموع عباراته ما يفيد ذلك »^(٣) .

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٥٣٢ و ٥٣٣ وحكم محكمة استئناف القاهرة ، الدائرة (١٤) لحول نفسية فى ٤ يونية ١٩٩٥ ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٧٧ و ١٧٨ .

(٢) نقض ٢٦ من فبراير ١٩٤٠ ، الخاتمة ص ٢٠ ن ٤٧٣ ص ١١٠٩ و ١١١١ .

(٣) الطعن رقم ٦٥٣ سنة ١١١١ - جلسة ١٩٤١/١/٢٧ . سبق الإشارة إليه . وحكم حديثا : « أما ما دفع للمستأنف ضده من أن ما أتاه فى حدود البحث العلمى والاجتهاد الفقهى فهنا دفع ظاهر الفساد ، فإن من المعلوم لكل باحث ولو كان مبتدئا أن للبحث العلمى أصول وللإجتهاد الفقهى قواعده وشروطه ، فإن اتسلخ الباحث عن أصول العلم الذى يبحث فيه وإذا حاول عدم القواعد والشروط وإذا خرج عن التزامات البحث العلمى الحق ، فلا يسمى ما كتبه بحثا ، ولا ما سطره اجتهادا ، وبالنسبة للمستأنف ضده فإنه يبحث فى علوم القرآن فى مفهوم النص ، ومفهوم النص بالمعنى اللغوى لأنه لفت باللغة العربية يرجع فى تحديد لغة العربية وهو اصطلاحى يرجع فى تحديد أهل العلم من العلماء فى علوم القرآن وأصول الفقه ... أما عدم النص والدعوة إلى التحرر من سيطرته وإنشاء مفاهيم عقلية لا يقرها نص ولا تلتزم بلغة فهنا ليس من صور البحث العلمى خصوصا فى مسائل العقيدة وعلوم القرآن والاجتهاد لغة من بلل الجهد فى طلب الشيء المرغوب إنراكه حيث يوجب وجوده أو يقرن وجوده فيه اصطلاحا : استغنفا لطلبه فى طلب حكم النازلة =

العقوبة :

١٣٩ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وتشدد العقوبة إلى السجن إذا ارتكبت تنفيذا لغرض إرهابي^(١).

= حيث يوجد ذلك الحكم ، ومصادر الحكم الشرعي هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ إما نصا وإما اجتهدا فيهما ، فإذا خرج المستأنف ضده عليهما وكذبهما وردهما فلا يكون اجتهدا ... هـ . حكم محكمة استئناف القاهرة في ١٤ من يونيو ١٩٩٥ ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٧٨ و ١٧٩ . وانظر أيضا حكم جنات مصر ١٠ من مايو سنة ١٩٣٩ سابق الإشارة إليه ، ص ١٠٤ و ١٠٥ .
(١) انظر ما تقدم : هامش (١) ص ١٢٢ .

الفصل الرابع جرائم الإهانة والعيب والسب

تمهيد وتقسيم :

١٣٣ = يضم هذا الفصل جرائم الإهانة والعيب والسب ، التي ورد النص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والتي ترتكب في حق بعض الأشخاص لا باعتبارهم أفرادا عاديين ، وإنما باعتبارهم رؤساء للدول (المادتان ١٧٩ و ١٨١ ع) أو ممثلين لها (المادة ١٨٢ ع) أو للسلطات والمصالح في الدولة (م / ١٨٥ ع) . ويشتمل هذا الفصل أيضا على جريمة الإهانة أو السب التي ترتكب في حق الهيئات النظامية (م ١٨٤ غ) باعتبارها تؤدي مصالح عامة في المجتمع .

وتتميز العقوبات المقررة لهذه الجرائم بقسوة خاصة عن تلك المقررة لجرائم السب والقذف في حق الأفراد العاديين ، وهذه القسوة يبررها أن الجرائم التي تقع في حق الأشخاص المحميين بنصوص المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ سالف الذكر - سواء أكانوا طبيعيين أم أشخاصا جماعية عامة - تنال من المصلحة العامة . بل أن مستوى الحماية في نطاق هذه الجرائم يرتفع كلما كان الضرر الذي يصيب المصلحة العامة - من خلال الاعتداء على هؤلاء الأشخاص - أكثر جساما ، وهذا يفسر تدرج العقوبات المقررة لها في الشدة .

كما أنه بالنظر إلى اتصال هذه الجرائم بالمصلحة العامة فقد لاحظ المشرع ضرورة تمييزها - بشكل عام - ببعض الإجراءات الجنائية الخاصة ، التي نشير إليها في تناولنا لهذه الجرائم .

وسوف نخصص لكل جريمة من الجرائم المشار إليها مبحثا وفقا للآتي :

المبحث الأول : جريمة إهانة رئيس الجمهورية .

المبحث الثاني : جريمة العيب فى حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

المبحث الثالث : جريمة العيب فى حق ممثل لدولة أجنبية معتمد فى مصر .

المبحث الرابع : جريمة إهانة الهيئات النظامية .

المبحث الخامس : جريمة سب الموظف العام أو من فى حكمه بسبب أداء الوظيفة .

المبحث الأول

جريمة إهانة رئيس الجمهورية

تنص المادة ١٧٩ ع على أنه : « يعاقب بالحبس كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المتقنن ذكرها (طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع) »

نصيح :

١٣٤ = كانت المادة ١٧٩ ع (مستبدلة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ٥٧) ترصد عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين لكل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع . ثم تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وشدد العقوبة إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة . وقد جاء هذا التعديل في إطار سمة التشديد التي تميز بها هذا القانون بالنسبة للعقوبات المقررة لجرائم النشر . ثم ألغى المشرع الحد الأدنى لعقوبة الحبس بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، لتصبح العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس ، الذي يتراوح مدته ما بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات طبقا للقواعد العامة . مما مفاده أن المشرع لم يتراجع عن سياسة التشديد في مواجهة هذه الجريمة بالرغم من إلغائه الحد الأدنى لعقوبة الحبس ، الذي كان قد تقرر بموجب القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ .

١٣٥ = ومع أن الحماية الخاصة التي تقرها المادة ١٧٩ تبلى ضرورية من وجهة نظر الصالح العام ، الذي يهيمه توفير الاحترام اللائق لشخص رئيس الجمهورية ^(١) بالنظر إلى جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه وفقا

Chavanne, op. cit., no. 490 p. 394 ;

(١) انظر :

د. رياض شمس ، ص ٤٢٣ .

للدستور^(١) فقد لاقت هذه الحماية معارضة فى فرنسا عند وضع مشروع قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ٢٩ يوليو ١٨٨١ انتهت بإقرار المادة ٢٦ ، التى نصت على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد عن سنة والغرامة التى لا تقل عن ٣٠٠ فرانك ولا تزيد على ٣٠٠٠٠٠ فرانك أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان رئيس الجمهورية بإحدى الطرق المنصوص عليها فى المادتين ٢٣ و ٢٨ من هذا القانون .

وفى سنة ١٩٤٤ أضاف المشرع الفرنسى فقرة ثانية إلى المادة ٢٦ تقرر بموجبها العقاب على الإهانة التى توجه إلى الشخص الذى يمارس سلطات رئيس الجمهورية كليا أو جزئيا بنفس العقوبة المقررة فى المادة ٢٦^(٢) . وفى أعقاب وضع الدستور الفرنسى سنة ١٩٥٨ عادت محاولات إلغاء المادة ٢٦ وقيل فى هذا الشأن أن الدستور منح رئيس الجمهورية سلطات أو سع من تلك الممنوحة له بمقتضى النظام البرلمانى ، جعلته أكثر عرضة للنقد ، الأمر الذى تروى عليه زيادة عدد الملاحقات الجنائية التى تقع بالخالفه للمادة ٢٦ سالفه الذكر . وقد تركزت هذه المحاولات فى الاقتراح بإلغاء المادة ٢٦ ، وإضافة شخص رئيس الجمهورية إلى قائمة الأشخاص ذوى الصفة العامة ، الذين كفل القانون حمايتهم بالمادة ٣١ من ذات القانون فى مواجهة القذف أو السب الذى قد يتعرضون له أثناء عملهم الوظيفى . ومقتضى هذا الاقتراح أن تكون حماية رئيس الجمهورية محدودة بوقائع القذف أو السب الذى يرتكب فى حقه ، فضلا عن جواز الدفع بالحقيقة^(٣) .

وقما يلى تتناول أركان هذه الجريمة

(١) تنص المادة ٧٣ من الدستور على أن : « رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى »

(٢) بمقتضى الأمر الصادر فى ٦ مايو سنة ١٩٤٤ .

Chavanne, op. cit., no. 490 pp. 343 - 345 .

(٣) انظر :

أركان الجريمة :

الركن المادى :

١٣٦ = يتوافر الركن المادى فى هذه الجريمة بإهانة رئيس الجمهورية بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع . ويتبين من ذلك ضرورة توافر ثلاثة عناصر ، هى : صفة خاصة بالجنى عليه ، والإهانة ، والعلانية .
ونتناول فى الآتى العنصرين الأول والثانى أما ما تعلق بالعنصر الثالث فنحيل إلى ما سبق عرضه فى المبحث التمهيدى .

صفة الجنس عليه :

١٣٧ = يشترط أن تتوافر صفة رئيس الجمهورية فيمن تقع عليه الإهانة ، فإذا كان الشخص المهان لا يتمتع بهذه الصفة أو زالت عنه وقت ارتكاب الجريمة فلا ينطبق النص ، حتى لو تعلقت الإهانة بالفترة التى كان يشغل فيها هذا المنصب ؛ فالعبرة دائماً بتحقيق هذه الصفة وقت ارتكاب الجريمة ^(١) . وترتب على ذلك أن الرئيس السابق لا يتمتع بحماية خاصة خلاف الحماية التى يقرها القانون للأشخاص العامين أو للأفراد تبعاً للأحوال والشروط التى يقرها القانون .
١٣٨ = وهذه الحماية مقررة لرئيس الجمهورية بصفة شخصية فلا يستفيد منها أفراد أسرته ^(٢) ، حتى لو كانت العبارات الموجهة لأحد من هؤلاء تنطوى

(١) انظر : Chavanne, op. cit., no. 493 p. 446 ;

د. محسن فؤاد فرج ، المرجع السابق ، ص ١٧١ ، طارق سرور ، رقم ١٧٤ ص ١٩٠ ؛ Cass . crim., 24 mai 1879 : D. 79 , I, 273 et la note .

(٢) كانت المادة ١٨٣ ع قبل إلغائها بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ٥٧ تواجه العيب فى حق أعضاء الأسرة المالكة بنفس العقوبات المقررة للعيب فى حق الذات للملكية أو حق الملكية أو أحد أوصياء العرش (المادة ١٧٩ قبل استبدالها بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ٥٧) . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه أنه تقرر إلغاء المادة ١٨٣ التى تفرض عقوبة متميزة على العيب فى حق أحد أعضاء الأسرة المالكة لزوال هذه الصفة من دستور البلاد .

على إساءة غير مباشرة لرئيس الجمهورية ، بل لو كان الباعث عليها تشويه صورته .

الإهانة :

١٣٩ = الإهانة فنى اللغة هى الاستخفاف والاستحقار ^(١) ؛ وهذا المعنى لا يتعد كثيرا عن المقصود بمصطلح « الإهانة » ^(٢) فى تطبيق هذا النص أو نصوص قانون العقوبات الأخرى المتعلقة بإهانة الموظفين العموميين ومن فى حكمهم (م/١١٣٣ ع) ، وإهانة محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو أحد أعضائها (م/١٣٣ ع) ، حيث ينصرف مصطلح « الإهانة » فى هذه النصوص إلى كل ما من شأنه أن يؤدى إلى الاستخفاف بالجنى عليه أو استحقاره ، ولو لم يشمل قذفا أو سبا ماسا بالشرف أو الاعتبار . وقد عرفت محكمة النقض الإهانة بقولها : « هى كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحطا من الكرامة فى أعين الناس وإن لم يشمل قذفا أو سبا أو اذراء... » ^(٣) . ثم عادت لتؤكد هذا القضاء ، بمناسبة أعمال النص الخاص بجريمة إهانة الموظف العام المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ ع ، بقولها : « لا يشترط لتوفر جريمة الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون

(١) لسان العرب لابن منظور ، ج ٥٢ ، ص ٤٧٢٤ .

(٢) من المتفق عليه أن مصطلح « الإهانة » outrage الذى ورد فى المادة ١٧٩ ع له نفس مضمون مصطلح « العيب » offense الذى استخدمه المشرع فى هذه المادة قبل تبنيها بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ٥٧ . ولكن المشرع الفرنسى سنة ١٨٨١ عدل عن مصطلح « الإهانة » إلى مصطلح « العيب » ، وقيل فى هذا الشأن أن هذا الأخير يعد أكثر قبولا مع الوضع الخاص لرئيس الدولة . انظر :

Trib . corr. Scns. 26 juin 1941, D. A. 1941, I, 348 ; Chavanne, op. cit., no. 495.p. 346 et 347 ; .

د. رياض شمس ، ص ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، د. مصنف نواد فرج ، ص ٢٢٢ .

(٣) الطعن رقم ١١١٦ . سنة ٣٢ - مجلة ١٩٣٣/٢/٢٢ (مجموعة الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، ج١ ، ص ٨٤٦ و ٨٤٧) .

العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أزر معين ، بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة^(١) . كذلك اعتبرت محكمة النقض الفرنسية بمثابة إهانة لرئيس الجمهورية كل ما من شأنه أن يمس « شرفه son honneur أو اعتباره sa considération أو حساسيته sa délicatesse »^(٢) .

١٤٠ = على أن تحديد ما يعد خروجاً على التوقير اللازم لشخص رئيس الجمهورية وحطاً من كرامته أو سخرية منه ليس دائماً بالأمر السهل ؛ إذ يتعين على القضاة - عند تعذر استخلاص معنى الإهانة مباشرة من الأفعال أو الأقوال أو الكتابات أو الرسوم أو غيرها من طرق التمثيل - الرجوع إلى الظروف الملازمة للواقعة لاستخلاص معنى الإهانة ؛ فالمداورة في الأسلوب - كما تذهب محكمة النقض - لا تعفى صاحبها من العقاب ؛ إذ كانت العبارات مفيدة بسياقها معنى الإهانة^(٣) . وتذهب المحاكم في فرنسا إلى حد إدخال عناصر خارجية عن الواقعة وملاستها في تحديد معنى الإهانة ، من ذلك أنها تأخذ في الاعتبار نوع الجريدة التي نشرت الإهانة ؛ حيث تكون أكثر تسامحاً مع الجرائد التي تعنى أكثر بأمور السياسة والنقد عن تلك التي تهتم بأخبار الحوادث والأخبار^(٤) .

١٤١ = ويلزم أن تكون الإهانة موجهة إلى رئيس الجمهورية بصفته

(١) الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٥ ص ١٨ ق ٢٧٥ ص

١٢٩١ الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣ ص ٢٣ ق ٢٧ ص

١١٩٤ (مجموعة الخمسين علماً في قانون العقوبات جـ ١ ، ص ٨٤٧) .

(٢) انظر : . Rev . : Bull . crim. , no. 375 ; 13 juill . 1960 , Cass . crim . sc . crim . 1961 , p. 110 obs . L. Huguency .

(٣) الطعن رقم ١١١٦ سنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٣٣/٢/٢٢ سابق الإشارة إليه ؛ د. رياض

شمس ، ص ٣٦٧ ؛ د. أحمد فتحي سرور ، رقم ٢٢١ ص ٢٤١ .

(٤) انظر : Chavanne, op. cit., no. 496 p. 347 .

الشخصية ؛ فلا ينطبق النص في حالة نقد أعمال الحكومة ، أو نقد الأعمال التي يمارسها رئيس الجمهورية تطبيقاً لحقوقه واختصاصاته الدستورية ، حتى لو تضمنت تعريضاً غير مباشر بشخصه ^(١) . فالتعريض بشخص رئيس الجمهورية من خلال نقد أعماله أمر غير مستبعد ، بالنظر للارتباط الشديد بين الشخص وأعماله ؛ الذي يجعل من الطعن على الأعمال طعناً في ذات الوقت على الشخص . ولهذا لم تتردد محكمة النقض الفرنسية في الإعلان مراراً بأن : الإهانات - فقط - الموجهة إلى شخص رئيس الجمهورية هي التي يعاقب عليها النص ؛ أي تلك « التي تهدف إلى ازدراء رئيس الجمهورية أو الحط من شأنه » ^(٢) qui cherchent à jeter le mépris ou déconsidération .

١٤٢ = ولا يشترط لقيام الجريمة أن تكون الإهانة بدون حق أو أن تصدر عن روح عنادية لرئيس الجمهورية ؛ فالجريمة تتحقق بمجرد الإهانة ، ولا يقبل من المتهم إقامة الدليل على صحة الأمور التي نسبها لرئيس الجمهورية ؛ فالمشرع

(١) نقض ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٨ ؛ المجلع الرسمية ؛ ص ٢٩ ن ١١٠ ص ٢٥٩ . مشار إليه في رياض شمس ، المراجع السابق ، ص ٤٣٤ ؛

Cass . crim. , 17 nov . 1964 et 12 janv . 1965 , Gaz . pal . 1965 , I , 321 ; Rev . sc . crim . 1965 , p . 656 , obs . L . Hugueney .

(٢) انظر : Cass . crim . 31 mai 1965 : D . 1965 , I , 645 , note J . L . C . , : ٤٣٤ ; Gaz . pal 1965 , 2 , 64 ; Rev . sc . crim . 1965 , p . 878 ; J . C . P . 65 , IV , éd . G . 98 ; - Trib . corr . Seine 7 mars 1966 : Gaz . pal . 1966 , I , 349 ; D . 1966 , Somm . 71 ; - Cass . crim . 21 déc . 1966 : Bull . crim . n . 300 , p . 699 ; Rev . sc . crim . 1967 , p . 449 , obs . Vitu ; J . C . P . 67 , IV , éd . G . 15 ; D . 1967 , Som . 15 ; Cass . crim . 23 fév . 1967 : J . C . P . 67 , IV , éd . G . 51 ; Chavanne , op . cit . , no . 497 p . 348 .

يريد أن يسمو بشخص رئيس الجمهورية عن دائرة الخصومة^(١) .

١٤٣ = وغنى عن الذكر أنه لا يشترط أن تصل الإهانة إلى علم رئيس الجمهورية ، وإلا كان المشرع قد نص على ذلك صراحة ، أو علق تحريك الدعوى الجنائية على شكوى منه ، كما فعل في جرائم الشكوى المشار إليها في المادة ١/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، حيث لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (م/٣/٢ أ. ج) .

الركن المعنوي :

١٤٤ = يشترط لقيام الركن المعنوي في هذه الجريمة تعمد الجاني إهانة رئيس الجمهورية بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع ؛ فتمتى اتجهت لإرادة الجاني إلى إهانة رئيس الجمهورية ووقوع الإهانة كآثر لهذه الإرادة ، وتحقق علم الجاني بصفة رئيس الجمهورية ، وبمضمون ما نشره توافر القصد حتى لو لم يكن سىء القصد^(٢) . وقد جرى قضاء النقض - فيما يتعلق بالركن المعنوي لجرائم الإهانة المنصوص عليها في قانون العقوبات - على

(١) انظر : د. محسن فرج ، ص ٢٢١ و ٢٢٢ ، د. طارق سرور ، رقم ١٤٥ ص ١٩٠ ؛ Chavanne, op. cit., no. 498 p. 348 ; Cass. crim., 21 déc., Bull. crim., no. 300, p. 699 cité .

ويجوز بالذكر أنه لا يقبل من المتهم بالإهانة إقامة الدليل على صحة الأمور التي نسبها للمجنى عليه ، سواء تعلق الأمر بإهانة للوظفين العموميين ومن في حكمهم (م/١٣٣ ع) أو تعلق بإهانة رئيس الجمهورية (م/١٧١ ع) ؛ لأنه إذا كان النقد مباحا دائما فالإهانة غير جائزة . ومع ذلك أباح القانون للمتهم ، في حالة أن تشمل الإهانة على قذف ، ولا اعتبارات تتعلق بالمصالح العام ، إقامة الدليل على الأمور المقلوب بها للإثبات من المسؤولية (م/٢٣٠٢ ع) ، ولم يبح ذلك في الإهانة الموجهة لشخص رئيس الجمهورية إذا اشتملت على وقائع تعلق للاختبارات الواردة بالمتن .

(٢) يذهب بعض الفقه الفرنسي إلى أن سوء النية عنصر مقترض في القصد الجنائي لهذه الجريمة على النحو المقرر في مادة القذف (المادة ٣٥ مكرر من قانون الصحافة الفرنسي لسنة ١٨٨١) ، ولذا يقبل هذا الفقه الدفع بحسن النية للإثبات من المسؤولية .

Chavanne, op. cit., no. 500 p. 349 .

انظر :

استخلاص قصد الإهانة من مضمون ما نشر ، إذ ذهب مرارا إلى القول بأنه :
« متى كانت الألفاظ حاملة بذاتها معنى الإهانة ، فلا إلزام على المحكمة بالتدليل
على قصد الإهانة (١) » .

العقوبة :

١٤٥ = يعاقب القانون على جريمة إهانة رئيس الجمهورية بالحبس . وفي
حالة ارتكابها بالنشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات وانطوائها على طعن في
الأعراض أو خدش لسمعة العائلات ، تكون العقوبة الحبس الذي لا يقل مدته
عن ستة شهور (م / ٣٠٨ ع (٢) . كما تعطّل الجريدة كمقوبة تكميلية
وجوبية وفقا للمادة ٢٠٠ / ١ ع في حالة الحكم على رئيس التحرير أو المحرر

(١) انظر : الطعن رقم ١٤٤٣ سنة ١٢ ق - جلسة ٤٢/٦/٨ ، الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥
ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ من ٦ ، الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة
١٩٦٦/٢/٨ ص ١٧ ق ١٩ ص ٢٠٦ ، الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٧ ق - جلسة
٦٧/١٢/٢٥ ص ١٨ ق ٢٧٥ ص ١٢٩١ ، الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة
١٩٧٢/١١/١٣ ص ٢٣ ق ٢٧٠ ص ١١٩٤ ، الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة
١٩٧٧/١١/٢٧ ص ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ . مجموعة الخمسين عاما في قانون
العقوبات ، الجزء الأول ١٩٨٨ ، ص ٨٤٨ و ٨٤٩ .

(٢) مستنبطة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ . وكان قد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم
١١٢ لسنة ٥٧ الذي أضاف المادة ١٧٩ إلى أرقام المواد التي ينطبق عليها حكم المادة
٣٠٨ ج : « نظرا للتنزيل بالعقوبة المقررة في المادة ١٧٩ إلى الحدود المرسومة في المادة
١٨١ (جريمة الإهانة في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية) فقد أصبح من الضروري
إسحقاقا للتلازم بين الحكمين إضافة رقم ١٧٩ إلى أرقام المواد التي ينطبق عليها حكم
المادة ٣٠٨ المذكورة ليسرى عليها نصها حين تنطوي الجريمة على طعن في الأعراض أو
خدش لسمعة العائلات » . وعندما شدد المشرع عقوبة الحبس للتصريح عليها في المادة
١٧٩ بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ وجعلها الحبس الذي لا يقل مدته عن سنة أدخل
تعديلا على المادة ٣٠٨ ، بحيث لا تقل عقوبة الحبس عن سنتين ، إذا ارتكبت الإهانة
بالنشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات وتضمنت طعنا في الأعراض أو خدشا لسمعة =

المسؤول أو الناشر أو صاحب الجريدة ، وذلك لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى ؛ أي بالنسبة للجرائد التي تصدر كل أكثر من أسبوع .

= العائلات أو مساسا بحرية الحياة الخاصة . ثم عاد للمشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ إلى نص المادة ٣٠٨ ع الذي كان معمولا به قبل قانون ٩٣ ؛ فلا يقل الحبس عن ستة أشهر؛ إذا ارتكبت الإهانة بالنشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات وتضمنت علنا في الأعراض أو خدشا لسمعة العائلات .

وثمة ملاحظة تتعلق بعبارة « أو مساسا بحرية الحياة الخاصة » التي أضافها القانون رقم ٩٣ كسب لتشديد العقوبة يضاف إلى الطعن في الأعراض أو الخدش لسمعة العائلات ؛ إذ وردت هذه العبارة في المادة ٣٠٨ من مشروع القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، ورأى مجلس الشعب حذفها بناء على اقتراح مقدم من الحكومة ، أخذا في الاعتبار أن الطعن في الأعراض أو الخدش لسمعة العائلات ما هو إلا مساس بحرية الحياة الخاصة . انظر : مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة رقم ٦٥ ، ١٦ يولية ١٩٩٦ ، ص ٤ .

المبحث الثاني

جريمة العيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية

تنص المادة ١٨١ ع على أن : « يعاقب بالحبس كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها (طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع) في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية »

تفسير :

١٤٦ = كانت العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة عند إصدار قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ هي الحبس لمدة لا تزيد على سنتين . ثم عدلت العقوبة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة . ثم ألغى التحد الأدنى لعقوبة الحبس المنصوص عليه فيها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، لتصبح العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس ، الذي تتراوح مدته ما بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات وفقا للقواعد العامة .

١٤٧ = ووفقا للمادة ٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز للنائب العامة رفع الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل . ويرجع تقييد حرية النيابة في رفع الدعوى عن هذه الجريمة أو اتخاذ إجراءات فيها إلى الاعتبارات السياسية التي تحكم علاقة مصر بالدولة الأجنبية التي تعرض رئيسها أو ملكها للإهانة ، وبناء على ذلك رأى المشرع أن وزير العدل - باعتباره عضوا في الحكومة - أقدر من النيابة على تقدير مدى ملائمة تحريك الدعوى ورفعها ، طبقا لما تقتضيه السياسة العامة للدولة في ضوء العلاقة بين مصر والدولة التي يرأسها الرئيس أو الملك المجنى عليه (١) .

(١) انظر : د. رؤوف عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري ، ط ٧ ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ١٩٦٨ ص ٧٦ و ٧٧ ، د. عمر السعيد رمضان ، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ١٩٨٨ رقم ٤٧ ص ١٠٩ و ١١٠ ، د. فوزية عبد الستار ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ١٩٩٢ ، رقم ٩٩ ص ١١٩ ، د. عزت الدسوقي ، قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٦٨ ص ٣١٩ و ٣٢٠ .

وهذا هو الوضع المقرر في فرنسا حيث لا يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية عن الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون الصحافة الفرنسي^(١) إلا بناء على طلب المختصين ، ويقدم الطلب إلى وزير الخارجية الذي يتولى إحالته إلى وزير العدل (المادة ٥/٤٨ من قانون الصحافة الفرنسي) .

ويجدر بالذكر أنه يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦ طبقاً للمادة ٥٢ من قانون الصحافة الفرنسي^(٢) .

وبالنظر إلى احتمال هذه الجريمة على العناصر المكونة لجريمة إهانة رئيس الجمهورية فسوف نكتفى بالإشارة إلى بعض التفاصيل الخاصة بها .

أركان الجريمة :

الركن المادى :

٩٤٨ = يتوافر الركن المادى فى هذه الجريمة بالعيب فى حق ملك أو رئيس دولة أجنبية بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ، التى سبق لنا تناولها فى البحث التمهيدى لهذا البحث . وبناء على ذلك نتناول من عناصر الركن المادى صفة المجنى عليه والعيب .

(١) هى جرائم العيب فى حق رئيس دولة أجنبية ورؤساء الحكومات الأجنبية ووزراء خارجية الدول الأجنبية . ويلاحظ فى هذا الشأن أن المشرع يؤتم العيب فى حق رؤساء الحكومات الأجنبية ووزراء خارجية الدول الأجنبية على النحو الذى يقرره . بالنسبة لرؤساء الدول الأجنبية . وهذه الحماية الخاصة لا تتوقف على حماية مماثلة من جانب دول رؤساء هذه الحكومات أو وزراء خارجيتها .

(٢) أما فى مصر فقد سبقت الإشارة إلى أن المادة ٤١ من قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ لا تجيز إجراء الحبس الاحتياطي بالنسبة لكافة الجرائم التى تقع بواسطة الصحف باستثناء جريمة إهانة رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى المادة ١٧٩ . انظر ما تقدم رقم ٨٣ وهامش ٢ ص ٨٤ و ٨٥ .

صفة المجنى عليه :

١٤٩ = يشترط فيمن يستفيد من الحماية الجنائية التي تقرها المادة ١٨١ ع أن يكون ملكا لدولة أو رئيسا لها ، فلا يستفيد منها من كان ملكا أو رئيسا سابقا ، أو غيرهما مهما كان أهمية المنصب الذى يشغله ، فلا ينطبق على العيب فى حق رئيس حكومة دولة أجنبية أو أحد الوزراء بها ، أو فى حق رؤساء حركات التحرير أو رؤساء المنظمات الدولية ^(١) . كما يشترط أن تكون صفة المجنى عليه كملك أو رئيس معترفا بها فى مصر ، فلا ينطبق النص إذا ما استولى أحد الأشخاص على السلطة ونصب نفسه ملكا أو رئيسا مالم تكن مصر قد اعترفت بهذا التغيير ، وإلا ظلت الحماية المقررة فى النص للملك أو الرئيس الذى انتزعت منه السلطة ^(٢) . كما لا ينطبق النص على العيب فى حق أفراد أسرة الملك أو رئيس الدولة ؛ فهؤلاء يتمتعون فقط بالحماية التى تقرها النصوص الخاصة بالقتل والسب فى حق الأفراد ^(٣) .

العيب :

١٥٠ = ولا يختلف معنى « العيب » فى المادة ١٨١ ع عن معنى « الإهانة » فى المادتين ١٧٩ و ١٣٣ ع ؛ فهو يشمل علاوة على السب والقذف كل ما من شأنه أن يخل بالاحترام الواجب للملك أو رئيس الدولة الأجنبية ، كالعبارات المهينة أو المؤذية للشعور . ويستوى فى ذلك أن يكون العيب متعلقا بأمر حدثت بعد تولي منصب الرئاسة أم قبل توليه ، وسواء تحقق العيب بالطعن على الحياة الخاصة لرئيس الدولة الأجنبية أم بالطعن على حياته العامة ، وتقدير دلالة الألفاظ على العيب أو الإهانة أمر متروك لقاضى الموضوع تحت رقابة محكمة النقض . وغنى عن الذكر أنه لا يقبل من المتهم بالعيب إقامة الدليل على صحة الأمور

(١) انظر : د. حوت الدسوقي ، ص ٢٣٠ .

(٢) انظر : د. رياض شمس ، ص ٤٤١ .

Chavanne, op. cit., no. 508 p. 352 .

(٣) انظر : د. رياض شمس ، ص ٤٤١ .

Chavanne, op. cit., no. 508 p. 352 .

المدعى بها حتى لو اشتملت على وقائع قذف .

الركن المعنوي :

١٥١ = ويتوافر القصد الجنائي في هذه الجريمة متى اتجهت إرادة الجاني إلى العيب في حق رئيس الدولة الأجنبية بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع ، ووقوع العيب كآثر لهذه الإرادة ، وتحقق علمه بصفة المجنى عليه ، وبمضمون الأفعال أو العبارات أو الرسوم أو غيرها من طرق التمثيل ، التي تكون العيب . وتطبيقا لذلك قضى بأنه : « لا يكفي في جريمة العيب حصول عيب بالفعل ، بل يجب أيضا أن يكون الجاني قد قصد إلى العيب وتعمده »^(١) .

العقوبة :

١٥٢ = يعاقب القانون على جريمة العيب في حق ملك أو رئيس للدولة أجنبية بالحبس (م / ١٨١ ع معدلة بموجب القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ثم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦) .

أما إذا ارتكبت الجريمة بالنشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات ، وتضمنت طعنا في الأعراض أو خدشا لسمعة العائلات فلا يقل الحبس عن ستة شهور (م / ٣٠٨ معدلة بموجب القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ثم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦)^(٢) .

(١) انظر : الطعن رقم ٧٧٤ سنة ١٧ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ ؛ الطعن رقم ٣٥٥ سنة ٩٩ ق جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢ ؛ الطعن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٣/٢٦ (مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، الجزء الثالث ١٩٩١ ص ٩٩٢) .

(٢) يجبر بالذكر أن المادة ٣٠٧ ع ، كانت تتضمن - قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ - رفع الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في بعض المواد ، من بينها المادة ١٨١ ع ، إلى ضعفها ، إذا ارتكبت بواسطة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات ، وعندما عدلت بموجب القانون المشار إليه حلف للشرع المادة ١٨١ من بين هذه المواد . وحسنا فعل ؛ لأن العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع هي الحبس فقط ، وبالتالي كان رفع الحد الأدنى والأقصى للغرامة في هذه المادة غير وارد على محل .

وبلاحظ في هذا الشأن الأحكام الخاصة بتعطيل الجريدة وفقا للفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة ٢٠٠ ع ، وهى الأحكام التى أشرنا إليها فى أكثر من موضع سابق .

وجدير بالذكر أن العقوبة المقررة فى فرنسا على هذه الجريمة هى نفس العقوبة المقررة للميب فى حق رئيس الجمهورية ، أى الحبس الذى لا يقل مدته عن ثلاثة شهور ولا يزيد عن سنة ، والغرامة التى لا تقل عن ٣٠٠ فرانك ولا تزيد على ٣٠٠٠٠ فرانك أو إحدى هاتين العقوبتين .

المبحث الثالث

جريمة العيب في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر

تنص المادة ١٨٢ ع على أن : « يعاقب بالحبس وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته » .

نصها :

١٥٣ = كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة عند إصدار قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ٣٧ هي الحبس لمدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . ثم تدخل المشرع مرة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ لرفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة إلى خمسمائة جنيه ، ومرة أخرى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ الذي شدد العقوبة إلى الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

١٥٤ = وطبقا للمادة ٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن جريمة العيب المنصوص عليها بالمادة ١٨٢ ع أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل . وقد سبقت الإشارة إلى أن المحكمة من وجود هذا القيد على سلطة الاتهام ترجع إلى أن وزير العدل ، باعتباره عضوا في السلطة التنفيذية ، يستطيع أكثر من غيره تقدير ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة من وجهة نظر الصالح العام . وهذا هو الوضع المقرر في فرنسا بالنسبة لجريمة إهانة الممثلين الأجانب المنصوص عليها في المادة ٣٧ من قانون الصحافة الفرنسي ، حيث لا يجوز اتخاذ إجراءات الملاحقة الجنائية في هذه

الجريمة ، وفقا للمادة ٥/٤٨ من ذات القانون ، إلا بناء على طلب يقدم من المختصين إلى وزير الخارجية ، الذى يتولى إحالته إلى وزير العدل .

أركان الجريمة :

الركن المادى :

١٥٥ = يتوافر الركن المادى فى هذه الجريمة بالعيب فى حق ممثل لدولة أجنبية معتمد فى مصر بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع .
وبناء على ذلك يتعين أن يرتكب العيب علانية فى حق الممثلين السياسيين^(١) ، كالسفراء والوزراء المفوضين والرسل والقائمين بالأعمال ، المعتمدين لدى الحكومة المصرية . وهذا التحديد يستبعد من حيث المبدأ قناصل الدول الأجنبية^(٢) ، فهؤلاء - إلا إذا وجد اتفاق خاص - ليس لهم صفة التمثيل الدبلوماسى ، وينحصر عملهم فى حماية المصالح الخاصة دون أن يكون لهم حق تمثيل حكوماتهم^(٣) . وغنى عن الذكر أنه يجب توافر صفة الممثل السياسى لدولة أجنبية معتمد فى مصر وقت ارتكاب العيب فى حقه ، لكى يستفيد من الحماية الخاصة التى تقرها المادة ١٨٢ ع . وهذه الحماية لا يستفيد منها أفراد أسرة الممثل السياسى بالنسبة للعيب الذى يرتكب فى حقهم .

(١) انظر : د. رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧٦ ؛ د. عزت الدموقي ، المرجع السابق ص ٣٢٠ .

(٢) قارن : د. عبد الرحيم صدقي ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ؛ د. طارق سرور ، رقم ١٩٥ ص ٣٢٠ .

(٣) انظر : Cass. crim., 9 fév. 1884, D. 84, 1, 307, sur pourvoi contre : Paris 28 juin 1883, D. 84, 2, 115; Chavanne, op. cit., no. 510 p. 353 .

وليس هناك جديد يمكن إضافته إلا أن نشير إلى أنه يشترط وفقا للنص أن يكون العيب في حق ممثل الدولة الأجنبية لأمر تتعلق بأداء وظيفته^(١) . وأنه لا يجوز إقامة الدليل على صحة الأمور المكونة لجريمة العيب .

الركن المعنوي :

١٥٦ = يتوافر القصد الجنائي في هذه الجريمة متى كان المتهم عالما بصفة المجنى عليه ، وبمضمون الأفعال أو الأقوال أو الرسوم أو غيرها من طرق التمثيل التي تكون العيب ، وتوافر إرادة نشرها .

العقوبة :

١٥٧ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس والغرامة التي لا تقل على خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وقد نصت المادة ٣٠٧ ع (معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥) على أنه إذا ارتكبت الجريمة المذكورة بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفع الحدان الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة إلى ضعفهما^(٢) .

(١) يلاحظ أنه وفقا للمادة ٣٧ من قانون الصحافة الفرنسي تمتد الحماية الخاصة إلى العيب الذي يرتكب في حق ممثل الدولة الأجنبية لأمر تتعلق بحياته الخاصة .

(٢) تسأل بعض أعضاء مجلس الشعب ، لدى مناقشة مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ، عن المقصود بكلمة ضعفها ، فقيل إنها تعني الضعف ؛ أي الغرامة مضروبة في اثنين ، وقيل إنها تعني الغرامة مضروبة في أربعة . ولكن الحكومة ، مقدمة للمشروع ، انتصرت للرأي الأخير ، حيث قال وزير العدل إن المقصود بكلمة « ضعفها » هو « ضعف وضعف » ، أي الغرامة مضروبة في أربعة . انظر : مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٨٣ ، في ٢٧ مايو سنة ١٩٩٥ ، ص ٢٩ . وهذا يعني أنه في حالة وقوع العيب في حق ممثل الدولة الأجنبية بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات يكون الحد الأدنى للغرامة هو « عشرون ألف » ، وحدها الأقصى « أربعون ألف جنيه » .

كما نصت المادة ٣٠٨ ع (معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ثم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦) على أنه إذا تضمن العيب طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المادة ١٨٢ ع على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور^(١) .

وبالإضافة إلى ما تقدم تعطّل الجريمة التي تورطت في ارتكاب الجريمة وفقا للفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٠٠ ع .

(١) رأينا أنه وفقا للمادة ٣٠٧ ع الولد ذكرها بالمتن إذا وقع العيب بواسطة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات وجب ألا تقل الغرامة عن عشرين ألف جنيه . وأنه وفقا للمادة ٣٠٨ ع إذا اشتمل العيب - فضلا عن وقوعه بواسطة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات - على طعن في الأعراض أو خدش لسمعة العائلات وجب ألا تقل الغرامة عن نصف الحد الأقصى المقرر لها في المادة ١٨٢ ع ، أي أن الغرامة في هذه الحالة تكون خمسة آلاف جنيه ، وهو الحد الأدنى المقرر لها في المادة ١٨٢ ع بدون أن يتضمن العيب طعنا في الأعراض أو نشرًا في الجرائد أو المطبوعات . وهي نتيجة شاذة لأنه إذا اقتصر فعل الجاني على نشر عبارات العيب في إحدى الجرائد والمطبوعات وجب ألا تقل الغرامة عن عشرين ألف جنيه وفقا للمادة ٣٠٧ ، وإذا انطورت عبارات العيب - فضلا عن ذلك - على طعن في عرض الأفراد أو خدش لسمعة العائلات وجب ألا تقل الغرامة - وفقا للمادة ٣٠٨ - عن نصف الحد الأقصى المقرر لها في المادة ١٨٢ ع ، أي خمسة آلاف جنيه .

المبحث الرابع

جريمة إهانة الهيئات النظامية

تنص المادة ١٨٤ ع على أن : « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو غيرهما من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة » (١).

نص الحديث :

١٥٨ = تجرم هذه المادة الإهانة أو السب الذى يقع بإحدى طرق العلانية

(١) هذه المادة مستتيلة بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، وكان نصها عند إصدار قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ٣٧ على النحو الآتى : « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها البرلمان أو أحد المجلسين أو غيرهما من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة » . وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن المشرع عكّل العقوبة بالتشديد فجعلها الحبس أو الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتى جنيه ، ونص بالذكر من الهيئات النظامية « البرلمان أو أحد المجلسين » . وهذه العبارة الأخيرة عدلت بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ٥٦ إلى « مجلس الأمة » ، لم إلى « مجلس الشعب » بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ . لم تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ، ورفع الحدين الأدنى والأقصى للغرامة إلى خمسة آلاف جنيه بالنسبة للحد الأدنى وإلى عشرة آلاف جنيه بالنسبة للحد الأقصى . وأخيرا تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، وأضاف إلى عبارة « مجلس الشعب » عبارة « أو مجلس الشورى » ، واستبدل عبارة « أو غيرهما » بعبارة « أو غيره » ، وقد تمت هذه الإضافة بناء على اقتراح قدمه أحد الأعضاء أثناء مناقشة مشروع القانون المشار إليه بمجلس الشعب . انتظر : مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٦٤ فى ١٥ بربزة ١٩٩٦ ، ص ٤٤ و ٤٥ .

المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع ضد مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو غيرهما من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة . وغنى عن الذكر أن الهيئات المحمية بالنص تختص بالتشريع ، وإقرار العدالة ، وحماية أمن البلاد من جهة الداخل والخارج ، وإدارة البلاد ، ولما كانت هذه الهيئات تؤدي مصالح جماعية كان طبيعياً أن يفرد لها القانون حماية خاصة ، تمكثها من تحقيق الغايات التي وجدت من أجلها ، وعدم تعريض المصلحة العامة للخطر . وهذه الحماية لا تمثل قيداً على حرية الرأي ، مادام القانون كفّل حق النقد (م / ٤٧ من الدستور) في مواجهة أى تجاوز أو إفراط من جانب هذه الهيئات في ممارستها للعمل العام أو نحو مسؤولياتها في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي ، ولا شك أن توجيه الإهانات أو السباب لهذه الهيئات كالسخرية منها أو ازدراءها على صفحات الجرائد يخرج عن دائرة النقد ^(١) .

١٥٩ = ومع ذلك نحسب أن المشرع المصرى أفرط في حماية هذه الهيئات على حساب حق الأفراد في مواجهة انحرافها عن تحقيق الصالح العام ، مادام قد حرّمهم - للإفلات من العقاب - حق إثبات صدق الادعاءات التي توجه إلى هذه الهيئات ، وتتعلق بوظائفها ^(٢) ، مع ملاحظة أن هذا الحق تقرر في فرنسا منذ صدور قانون الصحافة سنة ١٨٨١ ، حيث أجازت المادة ٣٥ منه الدفع بالحقيقة ، وإثباتها بكافة طرق الإثبات ، بالنسبة لوقائع القذف التي ترتكب في

(١) انظر : حكم جنایات مصر ، ١٩ من ديسمبر ١٩٣٨ ، المحاماة ، ص ١٩ ن ٢٣٠ من ٥٥٥ و ٥٥٦ : جنایات مصر ، ٢٧ من أبريل ١٩٣٩ ، المحاماة ، ص ٥٣٧ ن ١٤٤١ د. رياض شمس ، المرجع السابق ، من ص ٣٧٠ إلى ص ٣٧٢ .

(٢) نعتقد أنه في حالة أن تتطوّر إهانة أو سب إحدى الهيئات المشار إليها في المادة ١٨٤ ع على وقائع قذف في حق ممثلي هذه الهيئات ، لا يجوز حرمان المتهم من الإباحة التي تقرها المادتان ٢١٣٠٢ و ١٨٥ من قانون العقوبات ، إذا أثبت المتهم حقيقة وقائع القذف التي أسندتها لهؤلاء . وفي هذه الحالة لا يجوز مساءلته إلا عن الإهانة أو السب الموجه إلى ذات الهيئة .

حق هذه الهيئات للإفلات من العقاب^(١). أيضا يجب أن نلاحظ أن القانون الفرنسي يضيق من نطاق الحماية المقررة لهذه الهيئات ؛ إذ بينما يجرم فحسب القذف (م/٣٠ من قانون الصحافة الفرنسي) والسب (المادة ٣٣ من القانون نفسه) المرتكب في حقها ، نجد أن المشرع المصري يجرم « الإهانة » التي ترتكب في حق هذه الهيئات ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن « الإهانة » تشمل فضلا عن القذف والسب ؛ كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحطا من الكرامة وإن لم يشمل قذفا أو سبا أو أقتراء^(٢) .

١٦٠ = ووفقا للفقرة الأولى من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز فع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٤ سالفه الذكر إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو من رئيس المصلحة الجنى عليها . والحكمة من ذلك أن الهيئة أو المصلحة الجنى عليها تكون أقدر من غيرها على تقدير ما إذا كان الصالح العام يقتضى تحريك الدعوى أو عدم تحريكها بعد وزن الاعتبارات المختلفة التي تدعو للتصرف على هذا النحو أو ذلك^(٣) وهذا هو المقرر فى فرنسا ؛ حيث لا يجوز اتخاذ إجراءات الملاحقة الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٠ و ٣٣ من قانون الصحافة الفرنسى إلا بناء على شكوى من رئيس الهيئة أو من الوزير الذى تنتمى إليه (المادة ١/٤٨ من قانون الصحافة الفرنسى لسنة ١٨٨١)^(٤) .

(١) انظر Chavanne, op. cit., no. 439 p. 308, no. 448 p. 305 .

(٢) انظر ، العلم رقم ٨٤٩ سنة ٣٣ ، مجموعة الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، جـ ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥٠ .

(٣) انظر : د. رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧٧ د. عمر السيد رمضان ، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، للمرجع السابق ، رقم ٤٧ ص ١١٠ د. فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ، رقم ٩٩ ص ١١٩ ، د. عزت العسوى ، المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

(٤) انظر : Cass. crim., 8 mars 1898 : D. 98, I, 470.- Cass. crim., 2 avril 1898 : D. 98, I, 470.- Bull. crim., 24 juill. 1956 : J. C. P. 56, IV, éd. G., 133 .

ومتى قدم الطلب المنصوص عليه فى المادة التاسعة سالفة الذكر استردت النيابة العامة حريتها فيما يتعلق بتحريك ورفع الدعوى الجنائية ، فلها أن تقرر السير فيها أو حفظها أو أن تصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى ؛ وباختصار يكون للنيابة العامة بمجرد تقديم الطلب حرية التصرف فى الدعوى شأنها فى ذلك شأن أى دعوى جنائية أخرى لا يرد على رفعها أى قيد ^(١) .

أركان الجريمة :

الركن المادى :

١٦١ = يشترط لقيام الركن المادى فى هذه الجريمة إهانة أو سب إحدى الهيئات أو السلطات أو المصالح التى يشملها النص ، بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع . وتتناول فيما يلى التعريف بالجنح عليه فى هذه الجريمة ، والمقصود بالإهانة والسب ، أما ما تعلق بطرق العلانية فتحيل بشأنها إلى ما سبق ذكره فى المبحث التمهيدى .

الجنس عليه فى الجريمة :

١٦٢ = تواجه المادة ١٨٤ ع إهانة أو سب مجلس الشعب أو مجلس

(١) انظر : د. مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ، ج ١ ، دار الفكر العربى ١٩٨٥ ص ١٤٨ .

ويلاحظ أن المشرع المصرى أباح التنازل عن الطلب فى المادة ١٠ أ. ج بعد تقديمه إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى ، ويترتب على هذا التنازل انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للجريمة التى وردت بالطلب . وهذا الحكم لم يأخذ به المشرع الفرنسى ، فلا تأخير لتنازل الهيئة عن الطلب على سير الدعوى الجنائية ، وذلك أخذا فى الاعتبار أن الجريمة من الجرائم الضارة بالمصلحة العمومية . انظر : Chavanne , op. cit., no. 448 p. 315 .

الشورى أو غيرها من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة . ويلاحظ فى هذا الصدد أن المادة ١٨٤ ع تقابل المادتين ٣٠ و ٣٣ من قانون الصحافة الفرنسى ؛ حيث تجرم الأولى « القذف » المرتكب فى حق المحاكم والجيش والهيئات النظامية والمصالح العامة ، بينما تجرم الأخرى « السب » الموجه إلى هذه الهيئات . والواقع أن المشرع المصرى كان فى غنى عن تضمين النص لفظ « السب » الذى أورده بعد لفظ « الإهانة » فاصلا بينهما بحرف « أو » ، باعتبار أن « الإهانة » تشمل جميع صور الاعتداء على الشرف والاعتبار ، كالإساءة والقذف والسب ^(١) .

١٦٣ = يجب ألا يكون هناك شك حول تعيين الهيئة المقصودة بالإهانة أو السب ؛ وتطبيقا لذلك حكم بأنه : « إذا قال المتهم إن هذا البلد تحمى فيه الرذيلة باسم السلطان وأن السلطات تقف موقفا عدائيا من كل ما هو دينى فلا يمكن أن يحمل هذا محمل الإهانة موجهة إلى هيئة الوزارة الحالية » ^(٢) . إنما لا يشترط أن تكون الهيئة - وفقا للنص - متمتعة بالشخصية المعنوية ^(٣) .

١٦٤ = والأصل أن المادة ١٨٤ ع تواجه الإهانة أو السب المرتكب فى حق الهيئات والسلطات والمصالح المذكورة فى النص ، ومن ثم لا محل لإعمالها إذا كانت الإهانة أو السب قد ارتكب فى حق بعض الأعضاء المنتميين لها ؛ إذ يستفيد هؤلاء من الحماية التى تقرها مواد القذف والسب وفقا للقواعد الخاصة بهم ^(٤) . ومع ذلك يتعين إعمال نص المادة ١٨٤ إذا كانت الإهانة أو السب

(١) انظر : د. أحمد ضحى سرور ، الوسيط ... ، المرجع السابق ، رقم ٢٢١ ص ٣٤١ .

(٢) انظر : جبايات مصر ١٠ من يونيو ١٩٣٩ . والحكم مشار إليه بالتفصيل فى د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٣٧٢ و ٣٧٣ .

(٣) انظر : Chavanne, op. cit., no. 440 p. 308 .

(٤) انظر : د. محسن فؤاد فرج ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

قد وجهه إلى واحد أو أكثر - دون تعيين - من أعضاء هذه الهيئات أو السلطات أو المصالح ، التي شملها النص^(١) ، وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه : « إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب خروجه من حجرة القاضى الذى رفض المعارضة المقدمة منه فى أمر حبسه قال فى ساحة المحكمة وعلى مسمع من القاضى « علشان خاطر (فلان) يحبسونا .. ده ظلم .. دى خواطر » فاستنتجت المحكمة من ذلك أنه قصد إهانة هيئة المحكمة التى أصدرت القرار باستمرار حبسه ، وطبقت عليه المادة ١٨٤ من قانون العقوبات فإنها لا تكون مخطئة . ولا يقبل من المتهم أن يتظلم من ذلك إلى محكمة النقض ، لأن العبارة التى تفوه بها تؤدى إلى ما انتهت إليه المحكمة بما لها من السلطة الموضوعية ، ولا يقبل كذلك منه القول بأن المادة ١٨٤ التى طبقت عليه لا تحمى سوى الهيئات التى تحدثت عنها باعتبارها هيئات معنوية مستقلة عن الأشخاص الذين تتكون منهم فهى لا تطبق على العيب فى محكمة معينة بسبب دعوى معينة ، تلك الحالة التى لها حكم آخر منصوص عليه فى المادة ١٨٦ وذلك لأن إهانة القضاة بوصفهم قضاة تتناول هيئة المحكمة التى تتألف منهم ، وهذا مما يدخل فى نص المادة ١٨٤ . أما للمادة ١٨٦ ع فالقصد منها هو العقاب على مجرد الإخلال بهيئة المحاكم أو سلطاتها »^(٢) .

ويجوز القضاء الفرنسى على أن الإهانة الموجهة إلى بعض الأشخاص المنتمين للهيئات أو السلطات أو المصالح المشار إليها ، وتمثل فى ذات الوقت إهانة للهيئة بالكامل ، تكون مصدرا للدعوى الفردية actions individuelles لهؤلاء الأشخاص ، وللدعوى الجمعية actions collective للهيئة التى وقع

(١) انظر : المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٨ لسنة ٣٧ .

(٢) المطن رقم ١٦٢ سنة ١٩٢٠ - جلسة ١٩٤١/١٢/١ . مجموعة الخمسين عاما فى

قانون العقوبات جـ ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥١ و ٨٥٢ .

عليها الاعتداء^(١) . وأنه من المقرر - وفقا لنص المادة ٣١ من قانون الصحافة الفرنسي - أنه في حالة أن تكون الإهانة الموجهة إلى الهيئة ماسة بطريق غير مباشر بالأعضاء المكونين لها ، يكون لكل من هؤلاء التصرف بصفة شخصية ، دون اشتراط أخذ موافقة الهيئة التي ينتمي إليها^(٢) .

١٦٥ = يقصد « بالهيئات النظامية » les corps constitués التنظيمات التي لها وجود مستمر في المجتمع ، وتمارس ، بمقتضى القانون ، قدرا من السلطة العامة ، والتي يمكن أن تتعقد في أى وقت في صورة مجلس أو اجتماع^(٣) . وقد ذكر المشرع من هذه الهيئات مجلس الشعب ومجلس الشورى^(٤) .

(١) انظر : 21 ، Cass . crim. ، 9 fév. 1877 : D. 77, I, 414. - juill. 1950 : D. 1950 , J, 558, rapport Patin; S. 1951, I, 25, note M. R. M. P.

(٢) انظر : Cass. crim. 28 mai 1891 : D. 91, I, 399 .

(٣) انظر : د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ ؛ Chavanne, op. cit., no. 442 p. 310 .

(٤) لم يتردد القضاء الفرنسي حول اعتبار بعض التنظيمات هيئات نظامية كالمجالس البرلمانية ، ومجلس الوزراء ، والمجالس العامة والمحلية ، وبعض التنظيمات الأخرى كمجلس المراجعة . انظر : Cass. crim., 13 août 1874 : D. 1875, I, 41 .

كما اعتبر الغرف التجارية هيئات نظامية ، باعتبار انتمائها إلى التنظيم العام في فرنسا . انظر Rapport Voisin, sous Cass. Req. 27 oct. 1885 : D. 1885, I, 397 .

ولكنه رفض من ناحية أخرى اعتبار « النقابات المهنية » هيئات نظامية ، بالرغم من تمتعها بالشخصية المعنوية في القانون العام ، واختصاصها ببعض الصلاحيات في الأداء العام ، وتطبيقا لذلك قضى بأن القذف المرتكب ضد المجلس الأعلى لنقابة المهندسين المعماريين ، لا تنهيه بالسعي إلى الحفاظ على المستوى المرتفع للأسعار ، يمد قلحا في حق الأفراد . انظر Paris 20 mai 1953 : J. C. P. 53, II, 7886, note critique Bouzat.

وهذا هو المعلول عليه في القانون المصري على نحو ما جاء على لسان مقرر لجنة العدل أثناء مناقشة مشروع الحكومة بتعديل المادة ١٨٤ ، الذي صرح بأن النص المقترح لا يدخل في عداد الهيئات النظامية نقابات المحامين والمهندسين وغيرها . انظر : مضبطة الجلسة الثمانين لمجلس النواب في ٢٧ من يوتية ١٩٣٧ ، الوقائع المصرية ص ٢٨٧٩ .

وبالنسبة للجيش l'armée لا يشترط أن تكون الإهانة موجهة إليه في مجموعة ، فالمادة ١٨٤ تكون واجبة التطبيق ولو كانت الإهانة موجهة إلى إحدى وحداته أو أسلحته التي يتكون منها ، باعتبار أن الجيش يؤلف في مجموعة وحدة واحدة وكيانا متدرجا يخضع لوزير الحرية والإنتاج الحربى ، ومن ثم تعتبر الإهانة الموجهة إلى وحدة من وحداته اعتداء على الجيش في مجموعة .

أما « المحاكم » les cours فيدخل في نطاقها كل أنواعها ودرجاتها ، كالمحاكم الجزئية والابتدائية والاستئنافية ، ومحكمة النقض ، ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا ، ومحاكم الأحداث ، والمحاكم العسكرية ، ومحاكم أمن الدولة ؛ سواء أكانت عادية أم استثنائية (طوارئ) .

وقد اعتبر المشرع « السلطات العامة » les autorités publiques هيئات متميزة عن الهيئات النظامية ، مع أنها تدخل - من وجهة نظرنا - في عداد هذه الهيئات ، وبذلك أن المشرع الفرنسي استبعد عبارة « السلطات العامة » التي كان منصوباً عليها في القوانين السابقة على سنة ١٨٨١ وأحل محلها عبارتي « الهيئات النظامية » و « المصالح العامة » (١) .

أما « المصالح العامة » les administrations publiques فتعبر واسع يدخل في نطاقه كل التنظيمات التي تتألف من الموظفين العموميين ، الذين يناط بهم إدارة أموال الدولة ومصالحها . فيعتبر مصالح عامة كل الوزارات والمصالح الحكومية والإدارات التابعة لها ، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات العامة والمؤسسات العامة والقطاع العام ..

الإهانة والسب :

١٦٦ = يشترط لقيام الركن المادى في هذه الجريمة توافر الإهانة أو السب

(١) انظر : د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٣٧٩ .

العنفي في حق الهيئات أو السلطات أو المصالح المشار إليها في المادة ١٨٤ ع . ويقصد بالإهانة التي نصت عليها هذه المادة نفس المعنى للمعطى لها في تطبيق نص المادة ١٧٩ ع الخاصة بإهانة رئيس الجمهورية ، التي سبق لنا تناولها . أما المراد بالسب فهو - كما عرقته محكمة النقض - في أصل اللغة ، الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تومئ إليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل إصااق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخلش سمعته لدى غيره (١) .

الركن العنوي :

١٦٧ = يتوافر الركن المعنوي في هذه الجريمة متى اتجهت لإرادة الجاني إلى إهانة أو سب إحدى الهيئات أو السلطات أو المصالح ، التي ذكرها النص ، بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع ، ووقوع الإهانة أو السب كأثر لهذه الإرادة ، وتحقيق علم الجاني بصفة الهيئة موضوع الإهانة أو السب . وقد جرى قضاء النقض - فيما يتعلق بالركن المعنوي لجرائم الإهانة المنصوص عليها في قانون العقوبات - على أن قصد الإهانة يتوافر متى تعمد الجاني توجيه أفعال أو ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، وأنه متى تبين للمحكمة صدور الأفعال أو الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بمد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجاني قصد بها الإهانة أو الإساءة (٢) .

(١) انظر : الطعن رقم ٦٢٨٩٧ لسنة ٥٩ ق . جلسة ٩٦/٥/١٥ ، المستحلت من المبادئ التي قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض عن العلم القضائي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ، ص ١٣٥ و ١٣٦ .

(٢) الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ قضائية . جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ ، مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية ومن الدوائر الجنائية ، السنة ٢٨ ، ج٢ ، محكمة النقض ، للكتب الفني ١٩٩٢ ص ٥٨٣ و ٥٨٤ ، ونظر أيضاً ما سبق ذكره في الركن المعنوي في جريمة إهانة رئيس الجمهورية .

العقوبة :

١٦٨ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين^(١).

وفقا للمادة ٣٠٧ ع (معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥) إذا ارتكبت الجريمة المذكورة في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفع الحدان الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة إلى ضعفيهما .

(١) جدير بالذكر أن عقوبة هذه الجريمة في ظل قانون ١٨٨٣ كانت الحبس الذي لا يقل مدته عن خمسة عشر يوما ولا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش (م/١٦٦ إلى ١٨٨٣). وفي عام ١٩٣١ عدلت العقوبة إلى الحبس الذي لا تتجاوز مدته عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين (م/١٥٩ إلى ١٩٣١) . ثم تدخل المشرع بالقانون الحالي رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وجعل العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . وأضخا تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ، الذي عدل عقوبة الغرامة ، جاعلا حداها الأدنى خمسة آلاف جنيه وحدها الأقصى عشرة آلاف جنيه .

ويبدو مما تقدم أن المشرع ضاعف عقوبة الغرامة خمسين ضعفا عما كانت عليه عند إصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ٣٧ ، وهذا بالإضافة إلى أنه رفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس إلى ثلاث سنين - وفقا للقواعد العامة - بعد أن كانت لا تتجاوز سنة واحدة حتى تاريخ إصدار قانون العقوبات رقم ١٥٨ لسنة ٣٧ . وبمعكس هذا التطور ميل المشرع إلى المخالفة في الحماية الخاصة لهذه الهيئات ، التي من شأنها الإخلال بحق الأفراد في الكشف عن إنحرافها عن تحقيق الغايات المرسومة لها خوفا من التعرض للعقاب ، لا سيما أن المشرع حرهم من إثبات صحة الادعاءات التي توجه إليها للإفلات من العقاب . ونشير إلى أن المشرع الفرنسي يعاقب على « التلذذ » في حق هذه الهيئات بالحبس الذي لا يقل مدته عن ثمانية أيام ولا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تقل عن ٣٠٠ قرانك ولا تتجاوز ٣٠٠.٠٠٠ قرانك أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٣٠ من قانون الصحافة الفرنسي لسنة ١٨٨١) ، أما « السب » فعاقب عليه بالحبس الذي لا يقل مدته عن ستة أيام ولا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن ١٥٠ قرانك ولا تتجاوز ٦٠.٠٠٠ قرانك أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٣٣ من القانون للشار إليه) .

المبحث الخامس

ب ومجلس الشورى والقضاء والجيش أو شيرج

تنص المادة ١٨٥ ع^(١) على أن : « يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب » .

تفسير :

١٦٩ = تجرم المادة ١٨٥ « سب » injure الموظف العام والشخص ذي الصفة النيابية العامة والمكلف بالخدمة العامة بسبب يتعلق بأداء الوظيفة أو بالصفة الوظيفية . وإذا كان المشرع قد لاحظ ضرورة توفير الاحترام للهيئات النظامية بترتيب حماية خاصة لهذه الهيئات ضد الإهانة أو السب الذي يقع بساحتها (م ١٨٤ ع) فكان يتعين عليه العقاب بقسوة خاصة على سب الأشخاص الذين يظهر من خلالهم نشاط هذه الهيئات (المادة ١٨٥ ع) . ومع ذلك اقتضى خضوع الدولة في النظم الديمقراطية للرقابة الشعبية النص على أنه في حالة ارتباط السب بجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب أن تطبق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ ع ؛ حيث يغلت المتهم من العقاب ، إذا أقام الدليل على صحة الوقائع المقلدوف بها في حق الموظف العام أو من حكمه .

١٧٠ = ويتعقد الاختصاص بنظر جريمة السب في حق الموظف العام أو من

(١) مستجلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ .

فى حكمه لمحكمة الجنائيات وفقا للمادتين ٢١٥ (١) و ٢١٦ (٢) من قانون الإجراءات الجنائية . ويخالف هذا الوضع المعمول به فى فرنسا منذ الأمر الصادر فى ٦ مايو سنة ١٩٤٤ ، الذى جعل الاختصاص بنظر جرائم القذف والسب فى حق الموظفين العموميين ومن فى حكمهم ، المنصوص عليها فى المادتين ٣١ و ٣٣ من قانون الصحافة الفرنسى ، لمحكمة الجنح (٣) . ويلاحظ أن هذه المنافرة فى الحكم بشأن الاختصاص بنظر هذه الجريمة بين مصر وفرنسا يترتب عليها نتيجة هامة ؛ إذ بينما يجوز للموظف ومن فى حكمه فى فرنسا سلوك طريق الادعاء المباشر بالنظر إلى اختصاص محكمة الجنح هناك بهذه الجريمة فإنه يتعلم ذلك فى مصر لاختصاص محكمة الجنائيات بهذه الجريمة ؛ إذ من المعلوم أنه لا يجوز الادعاء المباشر إلا فى نطاق المخالفات والجنح (م ١/٢٣٢ أ. ج) .

١٧١ = وفيما يتعلق بإجراءات الملاحقة الجنائية فتقرر المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز للنياية العامة رفع الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة إلا بموجب شكوى من المجنى عليه (الموظف العام أو من فى حكمه) أو من وكيله الخاص . وقد راعى المشرع فى تقرير هذا الحكم أنها من الجرائم التى لا تنصرف فحسب إلى حماية شرف واعتبار الوظيفة التى ينتمى إليها الموظف أو من فى حكمه - باعتبار أن السب الواقع فى حقه ينصرف حتما للوظيفة ذاتها (٤) - وإنما تنصرف كذلك إلى الموظف الذى له الحق فى حماية شرفه واعتباره فى

(١) مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) مدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

(٣) المادة ٤٥ من قانون الصحافة الفرنسى لسنة ١٨٨١ .

(٤) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، القسم الخاص ، رقم ٣٦٢ من ٣٧٧ ، د. مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ، ص ١٠١ و ١٠٢ ، د. شريف سيد كامل ، جرائم الصحافة فى القانون المصرى ، ط ١ ، دار النهضة العربية ١٩٩٤ ، ص ١٧٢ .

مواجهة السباب الذى قد يتعرض له لأمر يتعلق بأداء الوظيفة . غير أنه لما كانت هذه الجريمة لا تضر فحسب - كما سبقت الإشارة - بمصلحة الموظف الخاصة فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة العامة اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة إلى تقديم شكوى ، وعلى ذلك تكون النيابة العامة ممنوعة فقط من رفع الدعوى عن هذه الجريمة إلى القضاء إلا بموجب شكوى من المجنى عليه ، ولكن لها أن تتخذ إجراءات التحقيق قبل التقدم بالشكوى ولو كانت ماسة بشخص المتهم كالقبض والتفتيش ، وبالنظر إلى إطلاق القيد بالنسبة لإجراءات التحقيق دون تحديد لنوعيتها^(١) .

ونتناول فى الآتى أركان جريمة سب الموظف العام :

(١). انظر : د. مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ، ص ١٠١ . يلاحظ أن إجراءات الملاحقة الجنائية فى فرنسا تخضع لحكم الفقرات ١ و ٣ و ٤ و ٧ من المادة ٤٨ من قانون الصحافة الفرنسى لسنة ١٨٨١ بالنسبة للقذف أو السب الذى يقع بساحة الموظفين العموميين ومن فى حكمهم ، وعلى بشكل عام تتوقف على تقديم شكوى من هؤلاء للنيابة العامة لمباشرتها ، فضلا عن جواز الادعاء المباشر . ويستثنى القانون فقط السب أو القذف فى حق أحد الوزراء *un ministre* ، حيث لا يجوز مباشرة إجراءات الملاحقة إلا بمعرفة النيابة العامة (م ٤٨) الفقرة الثالثة والرابعة من قانون الصحافة الفرنسى) ومن ثم لا يجوز بالنسبة للوزير المجنى عليه سلوك طريق الادعاء المباشر ، كما أنه من المقرر عدم توقف اتخاذ هذه الإجراءات على شكوى من الوزير المجنى عليه . انظر *Cass. crim., 10 déc - 1953 : D. 1954, J, 105, rapport Patin; J. C. P. 54, IV. éd. G, 9. - Cass. crim., 3 janv. 1959 : J. C. P. 59, IV, éd. G, 18.*

كما أن رفع الدعوى بطريق الإدعاء المباشر يترتب عليه الإعلان ، وهذا الإعلان من النظم العام ، فيجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ويقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . انظر *D. 411 : Bull. crim., 16 déc. 1954 : J. C. P. 59, IV, éd. G, 19.*

أركان الجريمة :

الركن المادى :

١٧٢ = يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة على توافر صفة خاصة فى الجنى عليه ، وأن يتعلق السب بأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة .

صفة المجنس عليه :

١٧٣ = يشترط أن يكون الجنى عليه موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ؛ ويراد بالموظف العام هنا مدلوله المحدد فى القانون الإدارى ، الذى ينصرف إلى كل شخص يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام^(١) . أما ذوو الصفة النيابية العامة

(١) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، رقم ٣٦٢ ص ٣٧٧ ز ٣٧٨ ؛ د. محمود نجيب حنى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، رقم ٦٠٠ ص ٥٩٠ .

وبلاحظ أن التعريف الوارد فى المتن هو المستقر عليه فى الفقه والقضاء الفرنسى . انظر : *Jurisclassseur administratif . Fasc . 180 " Nation d'agent public " pp. 12 et ss .*

وقالت محكمة القضاء الإدارى فى مصر : إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لأحكام الوظيفة العامة التى مردها إلى القوانين واللوائح أن تكون علاقته بالشخص المعنوى العام لها صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لإشرافها . فالموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ومن لم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر شرطين أن يكون قائما بعمل دائم وأن يكون هذا العمل فى مرفق عام أو مصلحة عامة ؛ محكمة القضاء الإدارى ، القضية رقم ٢٠٢ لسنة ١٢ ق جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٦١ ، مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة القضاء الإدارى ، السنة ١٥ رقم ١٧٦ ص ٢٤٠ . كما عرفت محكمة النقض للموظف العام بقولها : الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون =

فهم أعضاء المجالس النيابية العامة والمحلية ، سواء أكانوا معينين أم منتخبين ^(١) . ويراد بالمكلف بخدمة عامة كل من تكلفه الدولة أو إحدى الهيئات العامة بالقيام عرضاً بعمل يتصل بالمصالح العام ، كالخبير في دعوى منظورة أمام القضاء والحارس القضائي والمصفي ^(٢) ، والمرشد الذي تستعين به الشرطة في الكشف عن جريمة ، والمترجم في دعوى أو تحقيق تجره السلطات ^(٣) . وقد اعتبرت محكمة النقض الآتي ذكرهم من المكلفين بخدمة عامة : مشايخ الحارات ^(٤)

== العام عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ م ٣٢ ق ٢١ م ١٤٧ ، مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، ج٤ ١٩٩١ رقم ١٤ م ٩٦٠ .

على أنه يجب ملاحظة أن شغل الموظف لوظيفة دائمة ، لم يعد شرطاً لاكتسابه صفة للموظف العام ، في قوانين الوظيفة العامة اللاحقة على قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فيعتبر شاغل الوظيفة المؤقتة موظفاً عاماً ، وهذا ما أكدته للشرح في المادة الثانية من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، التي نصت على أن : « يعتبر عاملاً في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » وهو نفس الحكم الذي رددته المادة ٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي نصت على أن : « يعتبر عاملاً في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف الميينة بموازنة كل وحدة ... » وهو الحكم الذي تضمنته المادة الأولى من القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ، التي تنص على أن : « يعتبر عاملاً في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في الوظائف الميينة بموازنة كل وحدة » ومن المسلم به أن الوظائف الميينة بموازنة كل وحدة ، قد تكون دائمة أو مؤقتة بحسب وصفها الوارد في الموازنة . انظر : د. سليمان محمد الطماوى ، الوجيز في القانون الإداري ، ص ٤٠٦ ، د. نبيلة عيد الحليم كامل ، الوظيفة العامة وفقاً لأحكام القضاء الإداري في مصر وفرنسا ، ط٢ ، طر للنهضة العربية ١٩٩٦ ، ص ٢١ وما بعدها .

(١) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، القسم الخاص ، رقم ٣٦٢ م ٣٧٧ و ٣٧٨ ، د. محمود نجيب حسنى ، القسم الخاص ، رقم ٦٠٠ م ٥٩٠ .

(٢) انظر : د. عمر السعيد رمضان ، القسم الخاص ، رقم ٣٦٢ م ٣٧٧ و ٣٧٨ .

(٣) انظر : د. محمود نجيب حسنى ، القسم الخاص ، رقم ٦٠٠ م ٥٩١ .

(٤) الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ، مجموعة الخمسين عاما في

قانون العقوبات ، ج٤ رقم ٢٦ م ٩٦٣ .

والجندون^(١) وأمين شونة بنك التسليف^(٢) .

١٧٤ = والعبرة في تطبيق نص المادة ١٨٥ هي بالصفة التي كانت سببا في وقوع السب ؛ ففي الحالات التي يجمع فيها أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة ١٨٥ ع بين صفتين ؛ إحداهما تخضع لنص المادة ١٨٥ ع ، والأخرى تخضع للنص الخاص بحماية أفراد الناس في مواجهة السب (م / ٣٠٦ ع) ، يتعين النظر إلى الصفة التي كانت محلا لاعتبار الجاني في واقعة السب^(٣) .

الوقت الذي تعتبر فيه الصفة :

١٧٥ = ويشترط وقوع السب أثناء ممارسة المجنى عليه (الموظف أو من في حكمه) لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، إنما لا يلزم عن ذلك أن يكون الموظف أو من في حكمه ممارسا لها وقت رفع الدعوى ؛ فالنص ينطبق في حالة ترك المجنى عليه للوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وقت رفع الدعوى^(٤) .

(١) الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ق - جلسة ١١/١٧/١٩٥٨ ، مجموعة الخمسين عاما ، الموضوع السابق ، رقم ٢٧ .

(٢) الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٠/١٦/١٩٥٩ ، مجموعة الخمسين عاما ، الموضوع السابق ، رقم ٢٨ .

(٣) انظر : Adde : J. C. P. 54, IV, éd. G. 9.- Cass. crim., 8 déc. 1953 : D. 83, I, 436 rapport Vetelay .- Cass. crim., 10 fév. 1883 : D. 83, I, 428 . Bull. crim., n. 197 ; D. 99, I, 428 .

(٤) يلاحظ أنه بالنسبة للقذف في حق الموظف العام أو من في حكمه المنصوص عليه في المادة ٣١ من قانون الصحافة الفرنسي لا يشترط القضاء الفرنسي أن يكون الموظف أو من في حكمه ممارسا للوظيفة أو النيابة أو الخدمة وقت وقوع القذف ، فيكفي أن تتعلق وقائع القذف بالفترة التي كان يمارس فيها الوظيفة أو النيابة أو الخدمة . من ذلك أنه قضى بتطبيق المادة ٣١ في واقعة قذف وزير سابق بسبب قرار كان قد اتخذته إبان توليه المنصب . انظر : Cass. crim., 16 déc. 1954 : Bull. crim., n. 411 . والنسبة إلى قذف عمدة Maire سابق لأمر يتعلق بوظيفته وقع بعد أن توقف عن ممارستها . انظر : Cass. crim., 4 janv. 1916 : S. 1918, I, 25, note Roux.- Cass. crim., 4 juin 1932 : Gaz. pal., 1932, 2, 202 .

ويترتب على ذلك أن السب الواقع لأمر تتعلق بالفترة السابقة على ممارسة الموظف أو من في حكمه لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة لا يخضع لنص المادة ١٨٥ ع ، حيث لا يمكن القول بتوافر صفة الموظف العام أو من في حكمه خلال هذه الفترة^(١).

تعلق « السب » بأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة :

١٧٦ = لا يكفي أن يكون « السب » موجهاً إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، بل يتعين فضلاً عن ذلك أن يقع السب بسبب عمل مرتبط بالوظيفة أو النيابة أو الخدمة ، التي شرعت من أجلها الحماية الخاصة للموظف ومن في حكمه ، فحماية هؤلاء مستمدة من حماية شرف وسمعة المصالح العامة ، فما لم يكن هناك ارتباط مباشر بين السب وأعمال الوظيفة فلا ينطبق النص^(٢) . وتطبيقاً لذلك قضى بأن : « الفقرة الثالثة

(١) قضت محكمة النقض الفرنسية بأن القذف الواقع في حق وزير un ministre لأمر سابق على توليه هذا المنصب يمد قذفاً في حق الأفراد ، لا ينطبق عليه نص المادة ٣١ الخاص بقذف الموظفين العموميين ومن في حكمهم . انظر : Cass. crim., 24 nov. 1960: Bull . crim., n. 551; D. 1961, somm. 55; Rev . sc. crim., 1961, p. 351 .

وهذا الحكم طبقته في واقعة قذف عضو مجلس شيوخ un sénateur لأمر سابق على شغله النيابة . انظر : Cass. crim., 6 juill. 1900 : D. 1901 , 5, 503, n. 54 . وفي واقعة قذف نائب عمدة un adjoint au maire لأمر تتعلق بالفترة السابقة على شغله الوظيفة . انظر : Cass. crim., 12 mars 1885 : D. 85, 2, 278 . وفي واقعة قذف وكيلة متفرسة sous - directrice d'école لوفائع سابقة على تعيينها . انظر : Cass. crim., 3 août 1883 : D. 84, 1, 45 .

(٢) انظر : د. رياض شمس ، ص ٣٤١ .

من المادة ٢٦٥ ع للعللة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١^(١) (المادة ١٨٥) إنما تعاقب من يعتدى بالسب على موظف عام بالعقوبة الخاصة المنصوص عليها فيها إذا كان السب موجهاً إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة . فإذا كان الثابت بالحكم أن الموظف الذى وقع عليه السب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن يؤدي عملاً ما بل كان يتناول طعام الفطور وأنه تدخل من تلقاء نفسه فى مناقشة كانت دائرية بين المتهم وكاتب آخر موجود معه فى مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن هو المخاطب بشأنه فشروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع لا تكون متوافرة^(٢) .

١٧٧ = ويترتب على ما تقدم أنه إذا تعلق السب بالحياة الخاصة للموظف أو من فى حكمه فلا وجه لإعمال المادة ١٨٥ ع ؛ فالمرجع يهدف إلى حماية الموظف العام أو من فى حكمه باعتباره ممثلاً للإدارة وبالنسبة للأفعال المرتبطة بالوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . والسب يكون متعلقاً بالحياة الخاصة عندما لا تكون الوظيفة محلاً للاعتبار فى واقعة السب . ولا شك أن ارتباط السب بالوظيفة مسألة تقديرية ، ويعتمد بالدرجة الأولى على السياق الذى ألقى فيه المتهم ألفاظ السب^(٣) .

١٧٨ = والسب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة ، وإنما يتضمن خدشاً للشرف أو الاعتبار بأي وجه من الوجوه^(٤) . وهو كما عرفته محكمة النقض

(١) كانت المادة ٣/٢٦٥ تنص على أن : « إذا كان السب موجهاً إلى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنياً ولا تزيد على مائة جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين فقط وذلك مع عدم الإخلال فى هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ (م ٣٠٢) » .

(٢) الطعن رقم ٣٢ سنة ٥٥ - جلسة ٤٦/١٢/١٠ ، مجموعة الخمسين عاماً فى قانون العقوبات ، ج ٢ ، رقم ٢٩ ص ٥٢ .

(٣) انظر : Chavanne op. cit., no. 466 p. 329 .

(٤) انظر : المادة ٣٠٦ ع .

كل إلصاق لعب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يחדش سمعته لذى الغير^(١).

ولم يشترط المشرع وقوع السب على الموظف العام أو من فى حكمه بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع^(٢).

رقابة محكمة النقض :

١٧٩ = وتمارس محكمة النقض رقابتها على تقديرات قضاة الموضوع بالنسبة لصفة المجنى عليه فى واقعة السب ، وبالنسبة لدلالة الألفاظ والوصف المعطى لها ؛ لذا قضى بأنه يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالإدانة على ألفاظ السب ، فإذا اكتفى الحكم بالإحالة فى شأن هذه الألفاظ إلى موضع آخر كصحيفة الدعوى مثلاً وجب نقضه^(٣) . وقضى بأنه : « من المقرر أن المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ؛ إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم أو بمسوخ دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ،

(١) انظر ما تقدم رقم ١٦٦ ، والظمن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ فى جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ص ١٩٧ ، والظمن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ من ٣٦ فى ٣٩ ص ١٧٥ ، مجموعة الخمسين عاماً فى قانون العقوبات ، جـ ٣ ، أرقام ٤٤ و ٤٦ ص ٥٦ ، ٥٥ .

(٢) قارن مع ذلك د. رياض شمس ، ص ٣٤٠ و ٣٤٣ ؛ د. شريف سيد كامل ، رقم ٢٠٥ ص ١٧٣ ؛ ويشيران إلى عنصر العلانية باعتباره ركناً فى وقوع هذه الجريمة ، مع ملاحظة أن المشرع دلب فى الجرائم التى تقع بإحدى هذه الطرق أن يشير إلى نص المادة ١٧١ ع .

(٣) انظر : الظمن رقم ١٦٥٤ سنة ١٧ فى جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ ؛ الظمن رقم ٢٤٣٣ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦ ، مجموعة الخمسين عاماً فى قانون العقوبات ، جـ ٣ ، أرقام ٤١ ، ٤٢ ص ٥٥ .

إذ إن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكليف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها هى الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذى يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة ... ^(١) .

ارتباط السب بجوئية قذفه :

١٨٠ = روقاً للمادة ١٨٥ ع لا يجوز إقامة الدليل على السب ؛ فحيث لا يكون إسناد واقعة لا يمكن أن يتصور إثبات واقعة ^(٢) . وهذا بخلاف حالة ارتباط

(١) الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ق ١٩٧ ص ١٠١٤ ، الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ من ٢٦ ق ٣٩ ص ١٧٥ ، مجموعة الخمسين علماً فى قانون العقوبات ، ج٣ ، أرقام ٤٥ و ٤٧ ص ٥٥ و ٥٦ ، الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٨٥/١/٢٨ ، مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية ومن الدوائر الجنائية ، ص ٣٦ ، محكمة النقض ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، ق ٢٥ ص ١٧٧ و ١٧٨ .

(٢) المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ . يلاحظ أن قانون العقوبات كان يوجب إثبات سب الموظف العام ومن فى حكمه (المادة ٢٦٥ من قانون ١٩٠٤ معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) وفى سنة ١٩٣٢ حذف المشرع العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ سالف الذكر ، وهى عبارة : وذلك مع عدم الإخلال فى هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ (م/٣٠٢ ع) . انظر ما تقدم رقم ١٧٦ ص ١٧٠ هامش (١) . وقد ورد بمذكرة القانون رقم ٣٥ لسنة ٣٢ الصادر فى ١٠ يوليو سنة ٣٢ فى شأن هذا الحذف : « لا يتبين بوضوح من الأعمال التحضيرية لقانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ الذى أباح إثبات سب للموظفين لأول مرة فى التشريع المصرى حلة هذه الإهانة ... ومن جهة أخرى فقد اعتبرت محكمة النقض والإبرام أن التعميم (الذى هو من أخص طبائع السب) لا ينقلب إلى تخصيص بوقائع معينة جاز إثباتها بسب ما يرد به ذلك على لسان المتهم عندما تتولى النيابة التحقيق معه فإن أقواله فى الواقع إنما تكون على سبيل ضرب الأمثال . وأخيراً فإن المصلحة العامة من حيث الكشف عن سيئات الموظفين لا تكسب من استعمال ألفاظ السب وإنما تكسب من إبراد وقائع القذف حين يمكن إثبات صحتها ، وبالعكس فإن إثبات ألفاظ السب العامة بوقائع خاصة لا تذكر إلا فى التحقيق ، تشجيماً على النض من كرامة الموظفين والوظائف » .

السب بجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب، حيث تقرر العبارة الأخيرة من المادة المشار إليها جواز هذا الإثبات^(١). وتطبيقا لذلك قضى بأن السب لا يجوز فيه الإثبات إلا إذا كان مرتبطا بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته^(٢). وهنا يتعين تطبيق الأحكام الخاصة بالظعن على أعمال الموظف العام ومن في حكمه المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠٢ ع، حيث يجوز هذا الظعن إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ويشترط إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف أو من في حكمه. ويتحقق الارتباط بين « السب » و« القذف » متى كانت ألفاظ السب مستندة إلى إسناد وقائع تشكل قذفا، وفقا للمادة ١/٣٠٢ ع، في حق الموظف العام أو من في حكمه، بحيث يتعذر الفصل بين الألفاظ والوقائع دون إخلال بحقيقة الواقعة ذاتها مصدر الملاحقة الجنائية.

الوكن المصنوع :

١٨١ = يتوافر القصد الجنائي في هذه الجريمة متى أقدم المتهم على إسناد

(١) ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥، الذي أجاز إقامة الدليل على السب عند وجوده مرتبطا بجريمة قذف : « أنه رضى من المدعى إلتزام حد وسط ووسط حق إقامة الدليل إلى مادة السب ... (إذ) ليس من المقبول أن يمكن المتهم في جريمة قذف من إثبات سلامة نيته وحقيقة الأفعال المدهى بها وأن ينال بذلك البراءة ، في حين يتعين، لعدم جواز إقامة الدليل على السب توقيع العقوبة عليه بسبب سب بسيط لا يبدو أن يكون إجراما ، في كلمة مهينة ، للوقائع التي قذف بها . وكذلك فإن تسوية الاتيين في الحكم أمر يوجب في هذه الحالة ما بين الجريمتين من الارتباط الوثيق ، وإنما يتحقق هذا الارتباط عندما يكون مؤداهما واحدا ويكون فرق ما بينهما اختلاف طريقة التعبير . فهي في إحدهما إسناد وقائع مهينة وفي الأخرى إسناد ألفاظ بنى على صحة تلك الوقائع » .

(٢) انظر : الظعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣١٣ ق جلسة ٤٢/٣/٢٢ ، مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، جـ ٣ ، رقم ٣١ ص ٥٣ .

العبارات الخادشة للشرف والاعتبار للموظف أو من حكمه علما بمعناها .

ويجرى قضاء النقض على أنه متى كانت ألفاظ السب الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها فلا تكون النية العامة ملزمة بإثبات علم المتهم بدلالة الألفاظ ، ولكن يبقى للمتهم في هذه الحالة إحاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ السب (١) .

العقوبة :

١٨٢ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالجس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (٢) . وإذا ارتكبت بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفع

(٢) انظر : على سبيل المثال ، الطعن رقم ١٤٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/١٥ ، الطعن رقم ١٣١٦ سنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ ، الطعن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ ، الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ، ٢١ ق ١٦٣ ص ٦٩٣ ، ٦٩٣ ص ٦٩٣ ، مجموع الخمسين عاما في قانون العقوبات ، ج ٣ ، أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣٠ ، الصفحات ٦٨ و ٦٩ و ٧١ ، الطعن رقم ٤١١٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٨ سابق الإشارة إليه .

(٣) كانت العقوبة المقررة عند إصدار قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ هي الجس مدة لا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . لم رفع الحد الأقصى لمعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ إلى خمسمائة جنيه ، وهو التمدل الذي اقتضاه تعديل المادتين ١١ و ١٢ من قانون العقوبات بالقانون المشار إليه ، وتحقيق التماسق التشريعي بعد هذا التمدل وبين عقوبة الجس في مختلف مواد قانون العقوبات . لم تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ، وشدد عقوبة هذه الجريمة إلى الجس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ؛ وكان هذا التشديد في إطار تغليظ العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر في الكتاب الثاني من قانون العقوبات (الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها) والعقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات (جرائم القذف والسب وإقضاء) =

الحدان الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة إلى ضعفيهما (م ٣٠٧ معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥) ^(١).

١٨٣ = ويلاحظ أن المشرع يعاقب على جريمة قذف الموظف العام أو من فى حكمه بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة بمقتضى المادتين ١/٣٠٢ ع و ٢/٣٠٣ ع بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٢/٣٠٣ مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦) .

وهذه الجريمة تخضع لقواعد الاختصاص والإجراءات المقررة فى جريمة سب الموظف العام ، كما أنه يلزم لوجودها أن يكون « القذف » الموجه إلى الموظف العام أو من فى حكمه بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، ولكن تفترق عن جريمة سب الموظف العام من وجهين ؛ الوجه الأول : أن المشرع يستلزم لقيامها توافر عنصر العلانية . والوجه الآخر : أن القذف يكون بإسناد واقعة معينة للموظف العام أو من فى حكمه لو كانت صادقة لأوجب عقابه أو احتقاره عند أهل وطنه ، أما السب فلا يشتمل على إسناد واقعة ، وإنما يتضمن خدشا للشرف أو الاعتبار بأى وجه من الوجوه على النحو السابق عرضه .

= (الأسرار) ولكن المشرع عاد بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ إلى عقوبة الحبس التى كانت مقررة قبل القانون رقم ٩٣ ؛ وهى الحبس مدة لا تتجاوز سنة ، وأبقى على عقوبة الغرامة كما وردت بقانون ٩٣ دون تعديل .

(١) يجدر بالذكر أن العقوبة المقررة لجريمة سب الموظف العام أو من فى حكمه فى قانون الصحافة الفرنسى ، وفقا للمادة ٣٣ منه ، هى الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التى لا تقل عن ١٥٠ فراك و لا تتجاوز ٦٠٠٠٠ فراك أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

وقد نص المشرع فى المادة ٣٠٧ ع على أنه إذا ارتكبت جريمة قذف الموظف العام أو من فى حكمه بطريق النشر فى إحدى الجرائد أو المطبوعات رفع الحدان الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة المقررة لها إلى ضعفيهما ، وفى المادة ٣٠٨ ع (مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦) على أنه إذا تضمن القذف طعنا فى عرض الموظف أو من فى حكمه أو خدشنا لسمعة عائلته تكون العقوبة الحبس والغرامة معا على ألا تقل الغرامة فى حالة النشر فى إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

الفصل الخامس جرائم التحريض

تمهيد وتنظيم :

١٨٤ = تتناول فى هذا الفصل عددا من الجرائم التى تمثل خطورة خاصة بالنسبة لأمن المجتمع واستقراره ؛ خاصة إذا وقعت بواسطة النشر فى الصحف ؛ حيث لا يناع أحد بأن الصحافة تختص بقدرة هائلة على الإقناع وقيادة الرأى العام .

وتتصدى هذه الجرائم - بوجه عام - لأولئك الذين يتجاهلون المصلحة العامة بالتحريض على ارتكاب الجرائم ، سواء أكانت جرائم عادية أم جرائم رأى . وحيث يتعلق التجريم بالتحريض على ارتكاب جرائم عادية فلاوجه للحديث عن حرية الرأى ؛ إذ يبدو طبيعيا أن تعاقب الدولة على التحريض للحفاظ على الأمن الجماعى . أما حيث يتعلق التجريم بالتحريض على ارتكاب جرائم رأى فثمة خطر المساس بالاحترام الواجب لحرية الرأى ؛ خاصة أن المشرع يكتفى - عادة - بالتحريض غير المباشر على ارتكاب هذه الجرائم ، مع استخدام الألفاظ التى يسهل من خلالها الاعتداء على حرية الرأى ، لا سيما فى فترات الاضطراب ؛ ومن هذه الألفاظ : التحبيذ والازدراء والكراهية والانحياز وترويج التحيز أو الاحتقار والتحسين والقدح والذم .

وتقع معظم جرائم التحريض ضد المصلحة العامة فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وهى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٠١ . وهذا بالإضافة إلى جريمة انحياز الصحفى إلى الدعوات المنصيرية وترويج التحيز أو الاحتقار لأى من طوائف المجتمع التى ورد النص عليها فى المادة ٢٠ من قانون الصحافة الجديد رقم ٩٦ لسنة ٩٦ .

وسوف نتناول هذه الجرائم فى المباحث الآتية :

المبحث الأول : التحريض على ارتكاب الجنايات والجنع (المادتان ١٧١ و ١٧٢ ع) .

المبحث الثانى : التحريض على قلب نظام الحكومة وتحييد أو ترويع المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والتشجيع على شىء من ذلك بطريق المساعدة (المادة ١٧٤ ع) .

المبحث الثالث : تحريض الجند على الخروج عن الطاعة (المادة ١٧٥ ع) .
المبحث الرابع : التحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الإضرار بها (المادة ١٧٦ ع) .

المبحث الخامس : انحياز الصحفى إلى الدعوات العنصرية وترويع التحيز أو الاحتقار لأى من طوائف المجتمع (المادة ٢٠ من قانون تنظيم الصحافة) .

المبحث السادس : التحريض على علم الانقياد للقوانين وتحسين الجنايات والجنع (المادة ١٧٧ ع) .

المبحث السابع : القذح أو الذم فى الحكومة (المادة ٢٠١ ع) .

المبحث الأول

التحريض على ارتكاب الجنايات والجنح

تنص المادة ١٧١ ع على أن : « كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جنائية أو جنحة (بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة نفسها) يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على الإغراء وقوع تلك الجنائية أو الجنحة بالفعل . أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع » . وتنص المادة ١٧٢ ع على أن : « كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ولم ترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالسجن »^(١) .

تعليق وتقسيم :

١٨٥ = لا خلاف على أن لفظة « أغرى » ، التي استخدمها المشرع في المادة ١٧١ ع ، ولفظة « حرض » ، التي وردت في المادة ١٧٢ ع ، كلتاهما ترجمة للكلمة الفرنسية provoquer ، بمعنى حرض^(٢) .

وتتطلب الجريمة المنصوص عليهما في المادتين ١٧١ و ١٧٢ ع تحريضا مباشرا provocation direct ، ويقصد به تحريض الغير على ارتكاب فعل

(١) ندد المشرع عقوبة المادة ١٧٢ ع بموجب القانون رقم ٩٢ لسنة ٩٥ فجعلها الحبس مدة لا تقل عن سنة ، ثم ألغى الحد الأدنى لمعقوبة الحبس بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، لتصبح المعقوبة هي الحبس ، وهي نفس المعقوبة التي كانت مقررة عقابا على هذه الجريمة عند إصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ٣٧ .

(٢) انظر : د. محمود محمود مصطفى ، شرح قانون المقربات ، القسم العام ، دار النهضة العربية ، ط ١٠ ، ١٩٨٣ ، رقم ٢٤١ ص ٣٥٠ د. رياض شمس ، ص ١٧١ د. شريف سيد كامل ، رقم ٩٢ ص ١١٠ .

محدد ، هو الجناية أو الجنحة فى المادة ١٧١ ع ، وهو جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة فى المادة ١٧٢ ع . ولا ينفى الطابع المباشر للتحريض أن يكون المحرض قد اشترط حصول أمر أو تحقق شرط لارتكاب الفعل المكون للجريمة ^(١) . وأنه يشترط لوقوع الجريمة أن ترتكب واقعة التحريض بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ، التى سبق لنا تفصيلها فى المبحث التمهيدي من هذا البحث .

١٨٦ = ولكن بينما يتطلب النموذج التجريمى فى المادة ١٧١ ع أن يترتب على التحريض وقوع « الجنابة أو الجنحة » تامة أو فى صورة شروع فإن النموذج التجريمى فى المادة ١٧٢ ع يشترط ألا يترتب على التحريض ارتكاب إحدى الجنائيات المنصوص عليها فيها أو الشروع فى ارتكابها . وقد نجم عن ذلك الاختلاف نتيجة قد تبدو شاذة من وجهة نظر علم الإجرام ، باعتبار أن المشرع اعتد فى العقوبة بسلوك الفاعل ، دون اعتبار لسلوك المحرض نفسه الذى تماثل موقفه ونشاطه فى كل من النموذجين ^(٢) .

وبناء على ما تقدم نتناول موضوع هذا المبحث وفقاً للتقسيم الآتى .

أولاً : التحريض المتبوع بأثر :

١٨٧ = وفقاً للمادة ١٧١ ع يشترط أن يترتب على التحريض وقوع الجنابة أو الجنحة بالفعل أو فى صورة شروع ، بواسطة الشخص المحرض *la personne provoquée* . ويعاقب المحرض *le provocateur* بالعقاب المقرر للجنابة أو الجنحة (موضوع التحريض) إذا وقعت تلك الجنابة أو الجنحة بالفعل . أما إذا

(١) انظر : Chavanne, op. cit., no. 299 p. 212 et no. 305 p. 215 .

(٢) انظر : Chavanne , op. cit., no. 303 p. 213 .

وقعت فى صورة شروع فتطبق الأحكام الخاصة بالعقاب على الشروع ؛ ومن ثم يعمى تطبيق المادة ٤٦ ع التى حددت العقوبات التى توقع فى حالة الشروع فى ارتكاب الجنابة ، وتطبق المادة ٤٧ ع ، التى أحالت إلى القانون بيان الجنب المعاقب عليها بوصف الشروع وكذلك عقوبته . والحاصل أن المادة ١٧١ ع تعتبر المحرض شريكا فى الجنابة أو الجنبه التى تقع تامة أو فى صورة شروع ، وهو نفس الحكم الذى تقرره القواعد العامة للاشتراك ؛ حيث تنص المادة ٤٠ أولا على أنه : « يعد شريكا فى الجريمة : كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض » ، وتنص المادة ٤١ ع على أنه : « من اشترك فى جريمة فعلية عقوبتها إلا ما استثنى قانونا بنص خاص » . كما أن نص المادة ١٧١ ع لا يتطلب فى الاشتراك - كما هو شأن المادة ٤٠ ع التى عرفت الشريك - أن يلجأ الشريك المحرض إلى وسيلة معينة دون أخرى ؛ لبت فكرة الجريمة فى نفس الفاعل أو دعمها لديه إن كانت غير حاسمة ^(١) . ومع ذلك يختلف التحريض فى المادة ١٧١ ع عن التحريض فى المادة ٤٠ أولا من وجهين ، أحدهما أنه يشترط وفقا للمادة ١٧١ ع وقوع التحريض علنا بإحدى الطرق المنصوص عليها فى هذه المادة ، بينما لا تشترط المادة ٤٠ أولا وقوع التحريض علنا ، فيصح وقوعه سرا وعلى نحو شخصى . والثانى أن التحريض فى المادة ١٧١ يقتصر على الجنابات والجنبه أما التحريض فى المادة ٤٠ أولا فيشمل كل الجرائم بلا تفرىق ، فيصح أن يكون موضوعه مخالفة ^(٢) .

(١) انظر : د. عوض محمد ، قانون العقوبات ، القسم العام ، دار للطبعات الجامعية ١٩٩١ .

رقم ٢٨٦ ص ٣٦٨ ؛

Chavanne, op. cit., no. 297 p. 211 .

(٢) انظر : د. عوض محمد ، المرجع السابق ، رقم ٢٨٦ ص ٣٧٠ ؛

Chavanne, no. 297 p. 211

١٨٨ = ويشترط توافر علاقة السببية بين واقعة التحريض والجناية أو الجنحة التي وقعت تامة أو في صورة شروع ، بحيث يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا التحريض^(١) ، فلا يسأل المحرض باعتباره شريكا في جريمة ارتكبتها غيره إذا كانت هذه الجريمة لم تقع بناء على أقوال أو كتابات المحرض ؛ بل حتى لو ثبت التحريض على ارتكابها ، ولكن الجريمة وقعت لدوافع أخرى^(٢). على أن عدم العقاب في هذه الحالة وفقا للمادة ١٧١ ع لا يحول دون عقاب المحرض باعتبار أن ما وقع منه يعد تحريضا غير متبوع بالثر ، إذا توافرت شروط تطبيق المادة ١٧٢ ع.

هذا .. ولم يشترط النص أن تكون الجناية أو الجنحة التي وقعت بناء على التحريض منصوبا عليها في قانون العقوبات ، ومن ثم يصح تطبيق المادة ١٧١ في التحريض على الجنايات أو الجنح التي تقع بالخالفات لنصوص القوانين الجنائية الخاصة ، إلا إذا وجد في هذه القوانين ما يخالف ذلك .

١٨٩ = ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة بتوافر إرادة النشر وعلم الجاني بأن الأقوال التي تقوه بها أو الكتابات التي نشرها من شأنها أن تدفع المحرض أو المحرضين على ارتكاب الجناية أو الجنحة . وغنى عن الذكر أن القصد الجنائي لا يختلط بيواعث الجاني على التحريض .

(١) راجع : الطعن رقم ٢٢٧ سنة ١٦ ق ، جلسة ١٩٤٦/٣/١٢ ، الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٩٤٤/٢٨ ، س ٢٠ ق ١١٢ من ٥٩١ ، الطعن رقم ٦٨٤ جلسة ٢٧/١١/٢٧ ، س ٢٢٨ من ٢٠١ ص ٩٧٦ . مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، ج٢- ، ١٩٨٨ ، أرقام ٣ و ١١ و ١٩ ، الصفحات ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٧ .

(٢) راجع : الطعن رقم ٢٣٤٢ سنة ٨ ق ، جلسة ٢٨/١١/١٤ ، الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ من ١٨ ق ٧٣ ص ٣٧٢ . مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، ج٢- ، أرقام ١ و ٢ من ٦٧٢ و ٦٧٣ .

ثانياً : التحريض غير المتبوع بأثر :

١٩٠ = رأينا أن المادة ١٧١ ع لا تعاقب على التحريض إلا إذا ترتب عليه وقوع الجريمة ، وهذا الحكم يتفق مع القواعد العامة للاشتراك ، حيث لا يكون التحريض معاقباً عليه في ذاته ، لكن المشرع يلجأ أحياناً إلى تجريم التحريض على ارتكاب بعض الجرائم ولو لم يترتب عليه أثر ، بالنظر إلى خطورة فعل التحريض بالنسبة للحق أو المصلحة محل الحماية الجنائية في هذه الجرائم . وتواجه المادة ١٧٢ ع فعل التحريض غير المتبوع بأثر في جنائيات القتل والنهب والحرق وفي جنائيات الاعتداء على أمن الدولة ^(١) ، ومن ثم لا شأن لهذه المادة بالمحرض الذي يترتب على تحريضه ارتكاب إحدى هذه الجنائيات أو الشروع في ارتكابها ، إذ يتعين في هذه الحالة إعمال نص المادة ١٧١ ع إذا توافرت شروط تطبيقه .

ويشمل التحريض غير المتبوع بأثر الفروض التي لا يستجيب فيها المحرض للتحريض وبالتالي لا يقبله ، كما يشمل الفروض التي يقبل فيها المحرض التحريض ورغم ذلك لا تقع الجريمة ولو تحت وصف الشروع ، وأخيراً يشمل الفروض التي تقع فيها الجريمة ولكن لا بسبب التحريض وإنما لدوافع أخرى ^(٢) .

١٩١ = ويتعين في التحريض غير المتبوع بأثر أن يكون مباشراً ، وألا يترتب

(١) يجدر بالذكر أن المادة ٢٤ فقرة ١ و ٢ من قانون الصحافة الفرنسي تعاقب على التحريض غير المتبوع بأثر ، بالنسبة لجرائم السرقة والقتل والنهب والحرق والضرب والجرح الجسيم أو القسوة مع الأطفال وإلحاق الأضرار بالأموال المنقولة أو العقارية . وهذه الجرائم لا يشكك الفقه الفرنسي في شرعية العقاب على التحريض على ارتكابها ولو لم يترتب عليه أثر . أما الطائفة الثانية من الجرائم التي تشملها هذه المادة ، وهي جنائيات وجنح أمن الدولة ، فتعد بالنظر إلى طابعها السياسي مصدراً للقلق والخوف من المساس بحرية الرأي .

Chavanne, no. 303 p. 213 et 214 .

انظر :

(٢) انظر د. مأمون محمد سلامة ، جرائم أمن الدولة من جهة الخارج ومن جهة الداخل ، وحدة الطبع والتصوير جامعة القاهرة - فرع الخرطوم ، العام الجامعي ٩٢/٩٣ ، ص ٤٣ .

عليه وقوع إحدى الجنايات المشار إليها أو الشروع في ارتكابها ، ومن ثم لا يشترط فيه رابطة سببية *lien de cause* ، لأن الجريمة المحرض على ارتكابها لم تقع أصلا ، ولا أن يكون موجها إلى أفراد بذواتهم ، لأن المشرع لم يشترط ذلك .

١٩٢ = ويلاحظ أن المادة ١٧٢ ع ذكرت في التحريض غير المتبوع بأثر الجنايات المخلة بأمن الحكومة ، وهذه تشمل الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ومن جهة الداخل . لكن المشرع جرم في نصوص أخرى من قانون العقوبات التحريض على ارتكاب الجنايات المخلة بأمن الحكومة بوصفه جريمة مستقلة إذا لم يترتب عليه أثر ؛ فبالنسبة للجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، نصت المادة ٨٢ع على أن : « كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧(أ) و ٧٧ (ب) و ٧٧(ج) و ٧٧ (د) و ٧٧(هـ) و ٧٨ و ٧٨(أ) و ٧٨(ب) و ٧٨(ج) و ٧٨(د) و ٧٨(هـ) و ٨٠ ولم يترتب على تحريضه أثر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن ، وبالنسبة للجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل ، نصت المادة ٩٥ع على أن : « كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر » . وعلى ذلك يتصور أن يقع التحريض العلني - الذي لم يترتب عليه أثر - على ارتكاب إحدى الجنايات المضرة بأمن الحكومة سواء من جهة الخارج أم من جهة الداخل تحت طائلة نص المادتين ١٧٢ ع و ٨٢ع أو ٩٥ع في آن واحد . وهنا نشور مشكلة التعدد الظاهري للنصوص ؛ أي متى أضر السلوك المجرم بمصلحة قانونية واحدة حماها المشرع بأكثر من نص ^(١) . وفي هذه الحالة يتعين

(١) انظر : د. مأمون مبرج ، *مقدمة* ، جرائم أمن الدولة ... ، ص ٤٣ وما بعدها .

الرجوع إلى القواعد العامة ، التي تقضى بإعمال النص الخاص ؛ وهو نص المادة ١٨٢ ع أو نص المادة ٩٥ ع حسب الأحوال ؛ ذلك أن المادتين المذكورتين خصتا بالذكر بعض الجنايات المضرة بأمن الحكومة على خلاف نص المادة ١٧٢ ع ، الذى جاء شاملا لكل الجنايات المخلة بأمن الحكومة ^(١).

١٩٣ = ويتحقق القصد الجنائى فى هذه الجريمة بتوافر إرادة النشر وعلم الجانى بأن الأقوال أو الكتابات أو الرسوم أو غيرها من التعبير عن الفكرة من شأنها أن تدفع الغير إلى ارتكاب الجناية موضوع التحريض . ولا عبرة ببواعث الفاعل .

١٩٤ = ويعاقب المجرى على التحريض غير المتبوع بأثر بالحبس ^(٢) ، الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين وفقا للقواعد العامة (م/١٨ ع) .

(١) قارن : د. رياض شمس ، ص ١٨٤ . ويرى أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٨٢ أو المادة ٩٥ حسب الأحوال فى التحريض - الذى لم يترتب عليه أثر - على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المادتين المذكورتين ، فى حالة وقوع التحريض بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ؛ لأن مجرد ارتكاب التحريض بواسطة إحدى هذه الطرق ، بحسبه داخلا فى نطاق تطبيق المادة ١٧٢ ع بصرى نص القانون ؛ ولأن القول بغير ذلك يلبس المادة ١٧٢ . ومع التسليم بأن هذا رأى يخدم فى صالح حرية الرأى ، باعتبار أن العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٧٢ ع أخف وطأة من العقوبات المقررة فى المادتين ١٨٢ و ٩٥ ع ، فإنه يخالف - من جهة نظرنا - التطبيق السليم لنصوص القانون ، فضلا عن أن هناك مناسبة لإعمال المادة ١٧٢ عندما يتعلق التحريض العلنى بجرائم أمن الدولة التى لم يرد ذكرها فى المادتين ١٨٢ و ٩٥ .

(٢) وفقا للمادة ٢٤ من قانون الصحافة الفرنسى لسنة ١٨٨١ يعاقب على التحريض غير المتبوع بأثر بالحبس الذى لا يقل مدته عن سنة ولا يزيد على خمس سنين والغرامة التى يتراوح مقلدها ما بين ٣٠٠ قرانك و ٣٠٠٠ قرانك . فضلا عن جواز تعطيل الجريدة وفقا للمادة ٦٢ من القانون المشار إليه لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . ويجوز الحبس الاحتمالى فى التحريض غير المتبوع بأثر إلا إذا كانت الجرائم المجرى على ارتكابها تنتمى إلى طائفة جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج (المادة ٥٢ من القانون المشار إليه) فلا يجوز فيها الحبس الاحتمالى .

المبحث الثاني

التحريض على قلب نظام الحكومة وتحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والتشجيع على ذلك بطريق المساعدة

تنص المادة ٧٤ ع على أن : « يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها (طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع) فعلا من الأفعال الآتية :

(أولا) التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كراهيته أو الازدراء به .

(ثانيا) تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها » .

وتتناول الجرائم التي اشتملت عليها هذه المادة وفقا للتقسيم الآتي .

أولا : التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو كراهته أو الازدراء به :

تمهيد :

١٩٥ = كانت العقوبة المقررة للتحريض على كراهة الحكومة وبغضها أو على الازدراء بها في قانون العقوبات لسنة ١٨٨٣ هي الحبس الذي لا تقل مدته

عن شهر ولا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تزيد على ثلاثين جنيهًا (م/ ١٥٧ ق ١٩٨٣). وفي سنة ١٩٠٤ خفف المشرع عقوبة هذه الجريمة فجعلها الحبس الذي لا تزيد مدته على سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه مصري (م/ ١٥١ ق ١٩٠٤). وفي سنة ١٩٢٣ جعل المشرع هذه الجريمة جنائية وعاقب عليها بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين ، واستبدل عبارة « نظام الحكومة في القطر المصري » بكلمة « الحكومة » (م/ ١٥١ / ١ ق ٣٧ لسنة ١٩٢٣) وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المشار إليه أنه : « قد استعاض في النص الجديد عن كلمة « الحكومة » الواردة في النص القديم ، بعبارة « نظام الحكومة في القطر المصري » وذلك لأن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار أنه لا يشير إلا إلى الحكومة أي الوزارة القائمة وقتئذ . على أن كلمة الحكومة يجب إعطاؤها معنى واسعاً وهي تشمل كل النظم الأساسية للدولة : الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش . » والحاصل أن عبارة « نظام الحكومة » تشمل جميع النظم الأساسية للدولة : الوزارة ومجلس الشعب ومجلس الشورى والقضاء والجيش أو غير ذلك من النظم الأساسية المنصوص عليها في الدستور ^(١) . وفي سنة ١٩٣١

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٧٣ ، د. شريف سيد كامل ، رقم ١٠٩ ص ١٢٢ . كما أنه وفقاً لقضاء النقض تصرف عبارة « نظام الحكومة المقرر في القطر المصري » إلى نظام الحكم في مجمله المقرر بالمادة الأولى من الدستور ، فضلاً عن صوره التفصيلية المقررة بباقي مواد الدستور ، أي إلى ما كان الدستور مصدراً له من النظم الأساسية ، المسؤولة عن ضبط شؤون الحكم في البلاد وتخطيطها وإدارتها . انظر : الطعن رقم ٦٦ سنة ٢ ق ، جلسة ١٩٣٢/٣/١٤ ، الطعن رقم ٩٩١ سنة ١٠ ق ، جلسة ١٩٤٠/٥/١٣ . مجموعة الخمسين عاماً في قانون المقدمات ، جـ ٢ ، ١٩٨٩ ، أرقام ٢ و ٣ ص ١١٧٧ و ١١٧٨ . ومع ذلك ذهب رأى إلى أن « نظام الحكومة المقرر في القطر المصري » لا يمكن أن يتسحب إلى أبعد من الملامح الأساسية للنظام السياسي القائم ، التي تحدها عادة المادة الأولى من الدستور . وحجته في ذلك أن الفقرة الثانية =

شدد المشرع العقوبة المقررة لهذه الجريمة بأن أضاف إلى عقوبة السجن الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وتوسع في نطاق التأثيم ليشمل التحريض على قلب نظام الحكومة إلى جانب كراهيته أو الإضرار به (م/١٥١/ق . رقم ٩٧ لسنة ٣١) . ومنذ ذلك التاريخ لم يطرأ تعديل يذكر على هذه المادة إلى أن تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، وشدد عقوبة الغرامة فجعل حدها الأدنى خمسة آلاف جنيه وحدها الأقصى عشرة آلاف جنيه .

ونتناول فيما يلي أركان هذه الجريمة .

الركن المادي :

١٩٦ = يتوافر الركن المادي في هذه الجريمة بالتحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو كراهيته أو الإضرار به ، بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع . ولا يشترط وفقا للنص أن يكون التحريض على قلب نظام الحكم أو كراهيته أو الإضرار به مباشرا بالمعنى السابق توضيحه في كل من جريمتي التحريض على ارتكاب الجنايات والجنتح (م/١٧١) والتحريض على ارتكاب جنائيات معينة (م ١٧٢) ، إذ يكفي أن تفصح الأقوال أو الكتابات أو الرسوم أو غيرها من طرق التعبير عن غرض الجاني من التحريض ، وفي هذا الصدد حكم بأنه : « لا نزاع في أنه يجب ... أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدي إلى منهي القانون عنه من ذلك التحريض ... » (١) . كما لا

= من المادة ١٧٤ تحمي مبادئ الدستور الأساسية كما تحمي النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية . ولو كانت الفقرة الأولى تنسحب على حماية مبادئ الدستور الأساسية وحماية النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية لما كان هناك محل للفقرة الثانية ، ولا أغنت عنها الفقرة الأولى . انظر : د. رياض شمس ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ و ٢٠٤ .
(١) انظر : العطن رقم ٩٩١ سنة ١٤١٠ ، جلسة ١٣/٥/١٩٤٠ سابق الإشارة إليه .

يشترط أن يترتب على هذا التحريض أثر ؛ فالجريمة محل الدراسة من جرائم الخطر ، التي يتوافر ركنها المادى بصرف النظر عن تحقق النتيجة التي يسعى إليها الجانى أو عدم تحققها^(١) .

١٩٧ = وموضوع التحريض - وفقا للنص - هو قلب نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو كراهيته أو الازدراء به . وفيما يتعلق بالتحريض على قلب نظام الحكومة فالمقصود أن تكشف عبارات المحرض عن الدعوة إلى قلب النظام القائم فى مجمله ، مثل تغييره إلى النظام الملكى إذا كان جمهوريا أو إلى النظام الديكتاتورى إذا كان ديمقراطيا ، أو الدعوة إلى تغيير جزء من النظام القائم فحسب^(٢) . أما بالنسبة للتحريض على كراهية النظام القائم أو ازدراءه فالمقصود أن تكشف عبارات المحرض عن الدعوة إلى « بغض نظام الحكم والاستهانة به واحتقاره »^(٣) .

١٩٨ = وبالرغم من وضوح قصد المشرع فى خلق نوع من الإلزام أو الواجب السياسى تجاه نظام الحكومة القائم ؛ بمعنى خضوع رأى الأقلية لرأى الأغلبية المعبر عنه بواسطة نواب الشعب فى البرلمان ، فإن هناك تخوفا دائما من استغلال مثل هذا النص فى مصادرة حق الأقلية فى نقد النظام القائم وتوجيهه إعمالا لنص المادة ٤٧ من الدستور ، التى تنص على أن النقد الذاتى والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى ؛ إذ عندما لا يتطلب النص تحريضا مباشرا ويتعلق الأمر بتجريم الأقوال فإنه لا يستبعد تحول كل نقد - لا سيما فى أوقات الاضطراب - إلى تحريض على قلب نظام الحكومة أو كراهيته أو الازدراء به ،

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٧٣ ، د. رياض شمس ، ص ١٩٠ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٧٦ .

(٣) انظر : للمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٣ للعدل للمادة ١٥١ قديم (١٧٤)

جلید) د . رياض شمس ، ص ١٩٣ ، د . شريف سيد كامل ، رقم ١١٠ ص ١٢٢ .

وتحول النص إلى أداة طيعة في يد السلطة الحاكمة للعسف والظلم^(١).

وقد حاول واضع نص المادة ١٥١ قديم (١٧٤ جديد) تحديد الهدف من وجود هذه المادة ، بما يزيل التعارض - في نظرهم - بين حماية النظام القائم وبين حق النقد ؛ حيث ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ ، تعليقاً على المادة المشار إليها : « من الواضح أن لكل إنسان الحرية في نقد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقي لهذا النقد الوصول إلى إصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية ، ولكن إذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهية نظام الحكومة أو الإضرار به ، ويترتب عليه وضع عشرات تعوق الحكومة عن إنجاز الأعمال المنوط بها في اختصاصاتها الأساسية ، وذلك بإلقاء الاضطرابات في النفوس وتحريض الشعب على بغض الحكومة والإضرار بها ، فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به ، وتجب العقوبة إذا أريد الاحتفاظ بالهبة والسلطة اللتين لا غنى عنهما للحكومة ... »

والواقع أن ما يدخل في باب التحريض على قلب نظام الحكومة أو كراهيته أو الإضرار به ، وما يدخل في باب النقد قد تختلف بشأنه وجهات النظر ؛ ومن ثم يجب ملاحظة أن تقييم ما يكتب قد يكون أمراً سهلاً ؛ لأن الكاتب لديه الفرصة الكافية لأن يحذف أو يضيف ، بحيث لا يكون معذوراً إذا استعمل عبارات تؤدي مباشرة إلى إثارة مشاعر العداوة والبغضاء تجاه نظام الحكومة ، ولكن

(١) انظر : Pinto, La liberté d'opinion ..., op. cit., p. 47 ;

وأيضاً : اعتراض بعض نواب مجلس الشعب على عبارة : « إضرار مؤسسات الدولة أو القائمين عليها » أثناء مناقشة مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ ، وهي العبارة التي ورد ذكرها في المادة ١٨٨ ع ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، إذ ذهب هؤلاء إلى أن « الإضرار » كلمة غامضة ، ولا تعني غير إمكان مساءلة كل شخص يعمد إلى نقد نظام الحكم . مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٨٣ ، المفقودة في ٢٧ مايو سنة ١٩٩٥ .

الأمر يختلف بالنسبة إلى ما ينشر في الصحف من رسوم كاريكاتيرية تعبر عن وجهة نظر الرسام ، لا سيما أن الأبحاث الصحفية أثبتت أن عددا من القراء لا يقبلون على متابعة التعليقات ، ولذا تعتمد الصحف إلى الرسم الساخر كشكل من أشكال النقد والتعليق لجذب القارئ بنظرة سريعة منه على الإلمام بمضمون الفكرة من الرسم^(١) ، وكذلك الشأن بالنسبة للخطيب الذي يستخدم - تحت تأثير الاندفاع أو الانفعال - ألفاظا وعبارات يمكن أن تفسر على أنها تحريض على قلب نظام الحكومة أو كراهيته أو الازدراء به ، وقد لا يضر في نفسه عداوة أو احتقار له . لذا يتعين على القاضي أن يترث قبل الحكم بالإدانة ، فلا يجرم أقوالا أو عبارات أو رسوما أو غير ذلك من طرق التعبير إلا إذا حادت عن موضوعية العرض أو طرح الصورة كاملة من مختلف زواياها ، وانطوت على إثارة مشاعر وأحاسيس جماهير الشعب ضد النظام القائم ، وخلق رأى عام مناور له ؛ بحيث يظهر أن الجاني لا يسعى إلى نقد النظام أو توجيهه نحو علاج ما يشوبه من عيوب ، وإنما إلى تقويضه أو كراهيته أو الازدراء به في إطار دعوة منظمة .

الركن المصنوي:

١٩٩ = والقصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام^(٢) ،

(١) انظر : مركز الدراسات الصحفية ، الصحافة مسئولية وسلطة ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، ص ٤٢ و ٤٣ .

(٢) قارن : د. رياض شمس ، ص ١٨٨ و ١٨٩ . ويلعب إلى أن المشرع يتطلب في هذه الجريمة بالإضافة إلى توافر القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في قلب النظام أو كراهيته أو الازدراء به ، واستند في ذلك إلى قول محكمة النقض في حكم لها سنة ١٩٤٠ : « إذا كان القانون لا يتطلب في عبارات التحريض على كراهية نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لا تقع الجريمة إلا بها فإنه لا نزاع في أنه يجب على كل حال - لكي يتوافر في الجريمة عنصرها المادي والأدبي أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض وأن تتوجه نية من صدرت عنه إلى تحقيق ذلك من روائها » الطعن رقم ٩٩١ سنة ١٩٠١ ، جلسة ١٩٤٠/٥/١٣ مبقت الإشارة إليه .

ويتوافر بتعمد الجانى نشر أقوال أو كتابات أو رسوم أو صور أو رموز أو غيرها ... (وفقا للمادة ١٧١) مع علمه بأن ما ينشره من شأنه أن يؤثر على مشاعر الغير ودفعه إلى استخدام القوة أو العنف لقلب نظام الحكم أو معاداته أو احتقاره والاستخفاف به .

ثانيا : تحبيذ أو ترويح المذاهب التى تؤمن إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة .

تمهيد :

٢٠٠ = أدخلت هذه الفقرة على قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٣ بفرض « قمع الدعوة التى تقوم بها الهيئات الفوضوية والشيوعية »^(١) وكان المشرع قد أفرد الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥١ بالقانون المشار إليه (المادة ١٧٤ ثانيا من القانون الحالى) لتجريم نشر الأفكار الثورية الممايزة لمبادئ الدستور (الفقرة الثانية) وتحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة (الفقرة الثالثة)^(٢) . وفى سنة ١٩٣١ أدمج المشرع الفقرتين المذكورتين بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، الذى حرص فى

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ .

(٢) مع أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٣ فيما يختص بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥١ القديمة (١٧٤ ثانيا من القانون الحالى) قد أشارت إلى أن الفرض هو قمع الدعوة المضرة التى تقوم بها الهيئات الفوضوية أو الشيوعية فإن المادة ١٧٤ ثانيا أشارت دون تحديد إلى « المذاهب » التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بالقوة أو بالإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة ، وإزاء هذا المصوم ليس هناك ما يحول دون تطبيق هذه الفقرة على أى مذهب خلاف للملعبين الفوضوى والشيوعى تنطوى دعواه على التغيير بالقوة أو بالإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة ، ويصرف النظر عن طبيعته ، أى سواء أكان سياسيا أم اجتماعيا أم اقتصاديا . انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٩٢ د . رياض شمس ، ص ٢١٥ .

مذكرته الإيضاحية على الإشارة إلى مريان حكم الفقرة « ثانيا » الجديدة على من يحدد النظريات الشيوعية دون التلويح باستخدام القوة ، باعتبار أن هذه المذاهب « تنطوى على أن يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الأحكام فى الدولة إذ كانت تعتبر كل وسيلة أخرى ليست النظام الشيوعى غير فعالة » . كما أضاف المشرع إلى عقوبة السجن الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على خمسمائة جنيه . ثم تدخل المشرع مرة أخرى بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ واستبدل كلمة « ترويج » بكلمة « نشر » ، وأشارت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه إلى أن كلمة « ترويج » أصح أداء للمعنى المقصود . وأخيرا رفع المشرع الحدين الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ فجعلها تتراوح ما بين خمسة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه بعد أن كانت تتراوح ما بين خمسين جنيه وخمسمائة جنيه .

وفيما يلى نتناول أركان هذه الجريمة .

الوكن الهادى :

٢٠١ = يتخذ الركن المادى فى هذه الجريمة إحدى صورتين : الصورة الأولى : التحجيد أو الترويج للمذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بالقوة أو بالإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة . الصورة الثانية : التحجيد أو الترويج للمذاهب التى ترمى إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة .

الصورة الأولى : التحجيد أو الترويج للمذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بالقوة أو بالإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة .

٢٠٢ = تتطلب هذه الصورة أن يرتكب الجانى « تحجيذا » أو ترويجا بإحدى

طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع ، وأن ينصب « التحجيد » أو « الترويج » على المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بالقوة أو بالإرهاب أو بأي وسيلة أخرى غير مشروعة . والتحجيد *apologie* والترويج *propagation* كلاهما تحريض غير مباشر على اعتناق المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور أو النظم الاجتماعية بالوسائل غير المشروعة . ولكن بينما يكون ملحوظا في « التحجيد » الليل إلى مخاطبة العقل بإظهار محاسن هذه المذاهب فإن « الترويج » يعتمد على العاطفة بدرجة أكبر في التأثير على سلوك الآخرين وحثهم على اعتناقها^(١) . ومن الواضح أن المشرع لا يقيم وزنا للفرقة بين « التحجيد » و « الترويج » فكلاهما يكون أساسا للملاحقة الجنائية وتوقيع ذات العقوبة ، يؤيد ذلك أن المشرع في المادة ٩٨ (ب) من قانون العقوبات استخدم لفظ « الترويج » لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهبة الاجتماعية أو في الفقرة الأولى منها ، ثم جاء في الفقرة الثانية منها وقرر بأن : « يعاقب بنفس العقوبات كل من حيد ... الأفعال المذكورة » . ولاحظ أن مجرد نشر المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والتعليق عليها لا يشكل تحجيذا أو ترويجا إلا إذا كان منظوبا على تحريض غير مباشر بمدح هذه المذاهب أو استحداثها ، فلا يعد تحجيذا أو ترويجا نشر المذاهب الهدامة عند دراسة المذاهب الاجتماعية بشرط أن يكون عرضها خاليا من الإيحاء والترويج لها^(٢) .

٢٠٣ = ويجب أن يكون موضوع « التحجيد » أو « الترويج » مذهباً ، فلا يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ نشر أفكار أو آراء تنشذ تغيير مبادئ الدستور ، كما لا يدخل في نطاقها تحجيد أو ترويج المذاهب التي ترمى إلى

(١) حول معنى « التحجيد » و « الترويج » . انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٩١ و ٤٩٢ ، د. حسن فؤاد فرج ، ص ٢١٥ و ٢١٦ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٩٨ .

اعتناق مبادئ مغايرة لمبادئ الدستور الأساسية ؛ إذ يشترط أن تكون وسيلة المذهب المحبذ أو المروج له إلى التغيير هي استعمال القوة أو الإرهاب أو أى وسيلة أخرى غير مشروعة ؛ كالمذهب الفوضوى^(١) anarchisme والشيعى^(٢) -communistisme وهذه الأحكام أشار إليها حكم النقض الصادر فى ١٩٣٥/١٢/١٦ بقوله : « إن التعديل الذى أدخل على المادة ١٥١ ع بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ قد غير حكم الفقرة الثانية منها تغييراً جوهرياً إذ فضلاً عن أنه أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فإنه أدخل على الجريمة التى كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيوداً حدثت من واسع مداها . فبعد أن كان النص القديم يعاقب على « مجرد نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية » أصبح النشر وحده غير كاف لا يجاب العقاب إلا : (١) إذا تضمن تحريضاً أو ترويحاً (٢) وكان الأمر المحبذ أو المروج مذهباً (لا مجرد أفكار كما كان يقول النص القديم) (٣) وكان المذهب من المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية (فلا يكفى أن تكون بذاتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم) (٤) وأهم من كل ما تقدم أن النص الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعول هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أو بالإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة (ولم

-
- (١) تنطلق الفوضوية من فكرة القضاء على النظم التى تنوق مجتمع التعاقد الاختيارى الذى لا مكان فيه للدولة ، ولذا فهى تهاجم الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء ؛ باعتبار أن هذه النظم ترسخ قاعدة الملكية - بصرف النظر عن صورتها - التى لاغتها لا تدعو الحاجة إلى الدولة ممثلة فى القوانين واللوائح والحاكم والبوليس وغير ذلك من أدوات السلطة التنفيذية . كما تهاجم الدين أيضاً وتذهب إلى ضرورة القضاء عليه ؛ لأنه قيد على حرية الفكر الإنسانى وتشجيع على اعتناق الغرافات وخلق الحزبات الطائفية .
- (٢) يؤمن الشيوعية بالملكية العامة للأرض وكل وسائل الإنتاج ، وشروع إدارتها واستغلالها ، وذلك فى نظرها السبيل إلى خلق المجتمع الذى يتساوى فيه أفراد فى الحقوق ، ولكى يحقق ذلك ينهى القضاء على الرأسمالية والملكية الخاصة بالقوة المسلحة .

يكن لهذا الشرط وجود في النص القديم في الفقرة الثانية منه () ، (١).

٢٠٤ = ومعنى كانت وسيلة المذهب المحبذ أو المروج له إلى التغيير هي استعمال القوة أو الإرهاب أو أى وسيلة أخرى غير مشروعة فلا يجزئ المتهم نفعا أن يتلوع بأنه لم يدعو إلى التغيير بالقوة ، بل لو صرح فى أقواله أو كتاباته بعلم استعمالها (٢).

ومن الواضح أن النص يحرم تحييد أو ترويج المذاهب التى تشدد التغيير بالقوة ، ومن ثم لا ينطبق هذا النص على المذاهب التى تشدد التغيير بالوسائل المشروعة ، حتى لو كان الجاني قد دعا إلى استعمال الوسائل غير المشروعة فى إحداث هذا التغيير (٣) . ولكن ليس معنى ذلك أن يفلت مثل هذا الجاني من العقاب ، فالمادة ٩٨ (ب) ع لا تشترط مذعبا يروج له ، وإنما تعاقب على التحييد أو الترويج لتفسير مبادئ الدستور الأساسية بأى طريقة من الطرق ، متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك (٤) .

-
- (١) الطعن رقم ٢١٢٤ سنة ٥ ق . مجموعة الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، جـ ٢ ، رقم ٤ ص ١١٧٨ . راجع ما تقدم رقم ٢٠٠ .
(٢) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .
(٣) قارن : د . شريف سيد كامل ، رقم ١١٤ ص ١٢٦ والمرجع المشار إليه فى هامش (٤) من نفس الصفحة .

(٤) المادة ٩٨ (ب) أضيفت بالرسم بقانون رقم ١١٧ الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وتنص على أن : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من روج فى الجمهورية المصرية (اسم الدولة معادل بالقانون رقم ٣١١ لسنة ٥٣ وكان أصلها « المملكة المصرية ») بأية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو للقضاء على طبقة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو لهدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا =

٢٠٥ = ويتعين أن يكون موضوع المذهب المروج له هو تغيير مبادئ الدستور الأساسية ؛ وهى المبادئ التى تضمنتها مواد الدستور الخاصة بتحديد المعالم الأساسية للنظام السياسى والدستورى ، وحقوق الأفراد وحررياتهم ، والتى يمكن التعبير عنها فى صياغة عامة بالقواعد التى لو تغيرت كلها أو بعضها تتغير بتغيرها حقيقة ونوع النظام السياسى القائم^(١) فيعد مناهضا للمبادئ الأساسية للدستور الدعوة إلى تغيير نظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى (م/١١ من الدستور) سواء أسفرت عن وجهها صراحة أم توارت خلف تقويض أحد المبادئ التى يقوم عليها هذا النظام ، أو الدعوة إلى انتقاص حريات المواطنين وحقوقهم السياسية ، من خلال الدعوة إلى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الاجتماعية ؛ لأن هذه الدعوة تقتضى تغييرا لمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة ٤٠ من الدستور ، أو من خلال الدعوة إلى سيطرة دين من الأديان أو نبذ أحدها ؛ لأن هذه الدعوة تتطلب تغييرا للمادة ٤٦ من الدستور التى تنص على أن « تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية » ... وهكذا .

الصورة الثانية : التحريض أو الترويج للمذاهب التى ترمى إلى تغيير النظام الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأس وسيلة أخرى غير مشروعة .

٢٠٦ = ليس هناك جديد يمكن إضافته للعناصر التى يتكون منها الركن

= فى ذلك . ومما يفسى المقولات كل من حيد بأى طريقة من الطرق الأفعال المذكورة . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم المشار إليه تعليقا على هذه المادة : « أما المادة ٩٨ (ب) فهى توسعة لحكم المادة ١٧٤ الحالية فيما يتعلق عليه من الأفعال فوضع عقاب جزاء على تلك الأفعال ولو لم يثبت أن الترويج أو التحريض قد وقعا علائقية ؛ لأن أعمال الهيئات أو الأشخاص الذين يقومون بذلك الدعوة الضارة هى بطبيعتها مما يحرص فيه على منتهى الكتمان ؛ ولأن تمدد النواحي التى تقوم بالدعوة - كما هو مشاهد - يجب منه أن يعامل كل قائم بها على أساس النتيجة التى يعقبها » .

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٩٥ .

المادى فى هذه الصورة إلا أن نحدد المقصود بالنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية .
وهذه تشمل - من وجهة نظرنا - كافة القواعد المنظمة لحياة أفراد المجتمع ، التى
تستمد من مجموعة القيم السائدة فى المجتمع ^(١) . فقواعد الزواج والطلاق
والإرث - على سبيل المثال - تعد قواعد أساسية فى بناء مجتمعنا ؛ لأنها تختص
بطابع الدوام والاستقرار ؛ فمن يروج للمذهب يحض على الشذوذ الجنىسى أو
إباحة الزنا أو مناهضة الزواج بأكثر من واحدة أو على إعطاء البنت نصيبا مساويا
للولد فى الميراث ، يخضع لحكم المادة ١٧٤ ثانيا ؛ إذا كان المذهب المروج له
يقوم على أساس استخدام الوسائل غير المشروعة فى تحقيق أغراضه .

الوكن المتنوى :

٢٠٧ = يتحقق القصد الجنائى فى هذه الجريمة بتوافر إرادة العلانية ووقوع
النشر كآثر لهذه الإرادة ، وعلم الجانى بأنه ما ينشره يتضمن تحجيذا أو ترويجا

(١) ذهب رأى إلى أن المقصود بالنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية نظام « الملكية الفردية »
مستندا فى ذلك إلى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ٩٢٣ التى حددت الغرض
من وجود المادة ١٥١ (١٧٤) ثانيا من القانون الحالى (فى « قمع الدعرة المضرة التى تقوم
بها الهيئات القوضوية والشيعوية » . انظر : د. رياض شمس ، ص ٢١٧ . وهذا رأى
يعدله قبوله لأن القوضوية أو الشيوعية لا تعادى فحسب نظام الملكية الفردية بل تعادى
المجتمع ذاته ، وهذا بالإضافة إلى أن مناسبة التجريم ليس من شأنها أن تبطل عموم النص .
وذهب رأى آخر إلى أن المراد بالنظم السياسية للهيئة الاجتماعية ، المقومات الأساسية
للمجتمع ، سواء كانت اجتماعية أم خلقية أم اقتصادية ، التى ينهيا الدستور فى الباب
الثانى منه (المواد من ٧ إلى ٣٩) . انظر : د. شريف سيد كامل ، رقم ١٢٤ ص ١٢٥
و ١٢٦ والمرجع المشار إليه هامش (١) ص ١٢٦ . ولكننا نعتقد أن هذه المقومات ما هى
إلا توجهات عامة تحمين أمنها فى الاعتبار عند وضع التشريعات المختلفة ولا تفرض
للإبطال ، أما بيان هذه النظم فمسؤولية التشريع نفسه ؛ فالتشريع لا الدستور هو الذى
يحمين الرجوع إليه فى الكشف عن هذه النظم ، يؤكد ذلك أن المادة ١٧٤ ثانيا لم تشر
إلى المنع من بيان هذه النظم . . .

للمذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وأن وسائلها لإحداث هذا التغيير هي استخدام القوة أو الإرهاب أو أى وسيلة أخرى غير مشروعة .

ثالثا : التشجيع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها فى الفقرتين (أولاً) و (ثانياً) من المادة ١٧٤ .

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ على أن : « يعاقب بنفس العقوبات^(١) كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها » .

تهديد :

٢٠٨ = أدخلت هذه الفقرة على قانون العقوبات ضمن المادة ١٥١ قديم (١٧٤ الحالية) بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ . وفى سنة ١٩٣١ حذف المشرع هذه الفقرة من المادة ١٥١ ونقلها إلى المادة ١٦٦ رابعة التى نصت على أن : « يعتبر فى حكم الشريك من شجع بمساعدة مادية أو مالية أو بأى وجه آخر على ارتكاب أية جريمة ياحدى الطرق المبينة فى المادة ١٤٨ (١٧١ الحالية) ، وجاء فى المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ٣١ : « حذفت الفقرة التى تعاقب من يشجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة بما ذكر فى المادة ١٥١ ونقلت إلى المادة ١٦٦ رابعة ،

(١) هى العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين (أولاً) و (ثانياً) من المادة ١٧٤ .

فبدلاً من أن يكون هذا الفعل حالة خاصة بهذه المادة يصبح صورة من الاشتراك منطبقة على كل الجرائم التي ترتكب بطريق من الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ (١٧١ الحالية) . وفي سنة ١٩٣٥ أعاد المشرع هذه الفقرة إلى موقعها القديم من المادة ١٥١ (١٧٤ الحالية) بنصها الحالي بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ، حيث رأى المشرع قصر الخروج على حكم القواعد العامة للاشتراك على الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥١ (١٧٤ الحالية) بالنظر إلى خطورة هذه الجرائم (١) .

وتواجه هذه الفقرة الأفراد الذين يتعاطفون مع الدعوة الضارة عن طريق التشجيع المادى والعون المالى ، والذين لا تصل إليهم يد القانون بسبب تعذر إقامة الدليل على أنهم قصدوا التدخل فى الجريمة والإسهام فيها وفقاً للقواعد العامة للاشتراك ، مع أنهم ليسوا بأقل خطورة من المخربين أو المحبذين أو المروجين (٢) .

ونتناول فى الآتى أركان هذه الجريمة :

الركن المادى :

٢٠٩ = يتخذ الركن المادى فى هذه الجريمة صورة التشجيع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على كراهيته أو الإزدراء به أو التحجيز أو الترويج للمذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية .

(١) انظر : المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٨٠ ، وهامش (١) من نفس الصفحة ٤٠ د. شريف سيد كامل ، رقم ١١٧ ص ١٢٧ .

والتشجيع هو المساعدة والتأييد^(١) ، ويجب ألا يختلط بالتحريض أو بالتحييد أو بالترويع وإلا اندرج تحت حكم الفقرة (أولا) أو (ثانيا) من المادة ١٧٤ ، وألا يكون بقصد التدخل فى الجريمة وإلا خضع لحكم القواعد العامة للاشتراك ، وهذا مستفاد من عبارة : « دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها » التى وردت فى عجز الفقرة الثالثة من المادة المذكورة . وهذا الشرط الأخير يفضى إلى نتيجة شاذة ، لأن المشجع لو كان قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكاب الجرائم المنصوص عنها بالفقرتين (أولا) و (ثانيا) فسيخضع لحكم القواعد العامة للاشتراك ، ومؤدى هذا أن يفلت من العقاب إذا لم تقع جريمة التحريض (م/١٧٤ أولا) أو جريمة التحييد أو الترويع (م/١٧٤ ثانيا) بينما لا يفلت من العقاب المشجع الذى لم يقصد الاشتراك فى ارتكاب هذه الجرائم فى حالة عدم وقوعها . ولا أظن أن المشرع أراد أن يصل إلى هذه النتيجة ، وأن عبارة : « دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها » أراد بها المشرع معاقبة فعل التشجيع باعتباره جريمة مستقلة ، والحل فى نظرنا هو حذف هذه العبارة من النص ، ليخضع فعل المشجع لحكم الفقرة الثالثة بصرف النظر عن تحقق أو عدم تحقق الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٧٤ .

ويشترط أن تأخذ المساعدة والتأييد صورة المساعدة المادية أو المالية ، فلا يعتبر تشجيعا فى حكم هذه الفقرة أن يتلقى المحرض أو المهيذ أو المروج تأييدا معنويا من قبول الغير كالاستحسان أو العطف^(٢) ، وقد يقع التشجيع بالمساعدة المادية أو المالية قبل قيام الفاعل ببيت الدعوة الضارة أو بعد بثها لضمان استمرارها^(٣) .

(١) انظر : د. مأمون محمد سلامة ، جرائم أمن الدولة ... ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢) انظر : د. رياض شمس ، ص ٢٢٢ .

(٣) راجع المادة ٩٨ (د) للمضافة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ، وما جاء فى مذكرته الإيضاحية بشأن هذه المادة .

٢١٠ = وجريمة التشجيع من جرائم الخطر التي لا يتوقف وجودها على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أولا) و (ثانيا) من المادة ١٧٤ ؛ فلو أن شخصا قدم عوناً مادياً مع علمه بأنه سيستخدم في طباعة منشورات تخض على قلب نظام الحكومة [م/١٧٤ (أولا)] أو لترويج مذهب يرمى إلى تغيير مبادئ الدستور [م/١٧٤ (ثانيا)] ثم عدل أصحاب الدعوة الضارة عن مشروعهم الإجرامى أو قبض عليهم قبل الترويج لهذه المنشورات^(١) فلا شك في خضوعه لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ .

وهذا النظر يخالف وجهة نظر البعض ، التي تذهب إلى أن الفقرة الثالثة تشير إلى صورة من صور الاشتراك بالمساعدة يصعب فيها إثبات قصد الاشتراك . والاشتراك بالمساعدة يفترض وقوع الجريمة بالفعل بغير حاجة إلى نص على ذلك ، وهو ما لاحظته الشارع في صياغة نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠ الخاصة بالاشتراك بالمساعدة التي لم ينص فيها على اشتراط وقوع الجريمة بناء على تلك المساعدة ، كما فعل فيما يتعلق بالاشتراك بالاتفاق والتحرير^(٢) . ومن الواضح أن هذا النظر يفترض أن جريمة المشجع لا تقوم إلا بوقوع جريمة المجرى أو المحبذ ، وهذا الافتراض يناهضه أن جريمة المشجع جريمة قائمة بذاتها ، لا يتوقف وجودها على وجود التحريض أو التجهيد ، ويتضح ذلك من خروج المشرع على حكم القواعد العامة للاشتراك في ملاحقة فعل التشجيع في ذاته لكي لا يفلت من العقاب في حالة عدم القيام بالتحريض أو بالتجهيد لأى سبب كان .

(١) يلاحظ أن القبض على الجناة قبل الترويج لهذه المنشورات يؤدي إلى نتيجة قد تبدو غير طبيعية ، وهي عقاب هؤلاء الجناة بوصف الشروع في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ أو المنصوص عليها في الفقرة الثانية منها حسب الأحوال (انظر : الطعن رقم ٢١٢٤ سنة ٥٥ ، جلسة ١٦/١٢/١٩٣٥ ، مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، ج٢ ، ص ١١٨٠) بينما يقع فعل التشجيع جريمة تامة .

(٢) الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٨١ .

الركن المعنوي :

٢١١ = يتوافر القصد الجنائي في هذه الجريمة بانحاء لإرادة الجاني إلى المساعدة للمادية أو المالية مع علمه باستخدام هذه المساعدة في التحريض على قلب نظام الحكومة أو كراهيته أو الإضرار به أو في التجبيد أو الترويج للمذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة .

العقوبة المقررة لجرائم التحريض والتجبيد والتشجيع :

٢١٢ = يعاقب المشرع على جرائم التحريض والتجبيد والتشجيع التي عرضنا لها بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه . ويلاحظ الأحكام الخاصة بتعطيل الجريدة وفقا للمادة ٢٠٠ ع في حالة الحكم على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو الناشر ، وهي الأحكام التي سبق أن أشرنا إليها .

المبحث الثالث

تحريض الجند على الخروج عن الطاعة

تنص المادة ١٧٥ ع على أن : « يعاقب بنفس العقوبات (العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع) كل من حرّض الجند بإحدى الطرق المتقدم ذكرها (طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع) على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية » .

تفسير :

٢١٣ = لا شك في خطورة التحريض الذي يستهدف خروج الجند عن الطاعة أو تحويلهم عن أداء واجباتهم العسكرية المنوط بهم تنفيذها وفقاً للقوانين واللوائح العسكرية ؛ فهو مدعاة إلى إضعاف شعور الجند بالولاء للنظام العسكري والتفويض من شأن الخروج على قادتهم وشل قدرة الجيش على الدفاع عن الوطن وخدمة أعدائه^(١) .

وبالنظر إلى خطورة هذه الجريمة فقد لاحظ المشرع منذ سنة ١٩٣١ ضرورة تشديد العقوبة المقررة لها إلى السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنين والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيتها (م/١٥٢ ق رقم ٩٧ لسنة ٣١)^(٢) بعد أن كانت العقوبة المقررة لها في نطاق الجنحة^(٣) . ثم تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وشدد عقوبة

(١) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٨٢ د. شريف سيد كامل ، رقم ١١٩ ص ٢٨ و ١٢٩ .

(٢) المادة ١٥٢ من ق ٩٧ لسنة ١٩٣١ هي نفسها المادة ١٧٥ من ق العقوبات الحالية .
(٣) كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة في ظل قانون ١٨٨٣ هي الحبس الذي لا يقل مدته عن شهر ولا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ثلاثة آلاف قرش (م/١٥٨ من قانون ١٨٨٣) . وفي سنة ١٩٠٤ ألغى المشرع الحد الأدنى لعقوبة الحبس ، كما ألغى عقوبة الغرامة (م/١٥٢ من قانون ١٩٠٤) .

الغرامة جاعلا حداها الأدنى خمسة آلاف جنيه وحدها الأقصى عشرة آلاف جنيه^(١).

ويتطلب القانون لتوافر هذه الجريمة صفة خاصة في المحرضين فضلا عن الركن المادى والركن المعنوى .

الأشخاص المحرضون :

٢١٤ = عبر المشرع عن هؤلاء الأشخاص بكلمة « الجند » . ويقصد بالجند الجيش^(٢) ، وهذا هو المستفاد من نص المادة ٢٥ من قانون الصحافة الفرنسى ، التى تقابل المادة ١٧٥ من قانون العقوبات المصرى ، والتى أوضحت أن المقصود هؤلاء الأشخاص هم العسكريون من رجال القوات البرية والبحرية والجوية . . militaires des armées de terre, de mer ou de l'air

ويعتبر تخريبا للجند حث أفراد سلاح معين فى الجيش على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية ، فلا يشترط أن يتجه التحريض إلى كل الجند ، وإلا تعدل أعمال النص ، ولضاعت المحكمة وجوده ، فضلا عن أن الغاية القريبة من وجوده هى الحفاظ على ولاء الجند لقادتهم .

(١) يجدر بالذكر أن القانون الفرنسى يعاقب على هذه الجريمة بالسجن الذى لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على خمس سنين والغرامة التى لا تقل عن ٣٠٠ فرانك ولا تزيد على ٣٠٠٠ فرانك (م/٢٥ من قانون الصحافة الفرنسى لسنة ١٨٨١) .

(٢) جاء فى لسان العرب . الجيش : الجند ، وقيل : جماعة الناس فى الحرب ، والجمع جيوش . التهذيب : الجيش جند يسرون لحرب أو غيرها . ابن منظور ، المرجع السابق ، ج٢ ص ٧٣٨ ، وانظر أيضا د. رياض شمس ، ص ٢٤٧ ، إذ يرى أن كلمة جند يقصد بها رجال القوات المسلحة دون رجال الشرطة . ولكن ذهب بعض الفقه إلى أن كلمة جند تشمل فضلا عن رجال القوات المسلحة رجال الشرطة بمختلف وظائفهم . انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٥٨ ؛ د. شريف سيد كامل ، رقم ١٢١ ص ١٢٩ .

٢١٥ = ووفقا للنص يضمن أن يتجه التحريض إلى الجند ، ولا صعوبة في كل مرة تكون فيها الأفعال المحرض على ارتكابها لا تقع من غير عسكريين ، كالتحريض على الهرب^(١) . وفيما عدا ذلك يضمن إثبات أن التحريض موجه إلى العسكريين^(٢) ، ولا معنى ذلك أن تكون النية مسؤولة عن إقامة الدليل على أن العسكريين قد تأثروا بهذا التحريض ؛ فالجريمة محل البحث من جرائم الخطر ، التي لا يتوقف وجودها على خروج الجند عن الطاعة أو على تحولهم عن أداء واجباتهم العسكرية .

وقد استقر قضاء النقض الفرنسي - بعد تردد - على أنه متى كان التحريض موجها إلى العسكريين فلا يشترط إثبات أنهم قد سمعوا عبارات التحريض التي أقيمت في محفل عام أو أن الجريمة التي وزعت على الجمهور وتضمنت المقتال الذي يحثهم على التحول عن الطاعة قد وزعت عليهم أو أنهم قرأوا المصق المحرض لأقطار الجمهور ، وتضمن التحريض^(٣) .

الركن المادي :

٢١٦ = يتوافر الركن المادي في هذه الجريمة بتحريض الجند ، بإحدى

(١) انظر : Cass. crim., 30 nov. 1935 : Rev. sc. crim., 1936 p. 232, no. 1; D. H. 1936, p. 72; S. 1936, I, 198; Gaz. pal. 1935, 2, 898.- Adde, Cass. crim., 26 fév. 1926 : Bull. crim. no. 82 .

(٢) انظر : Cass. crim., 6 fév. 1908 : Bull. crim., no. 52.- Trib. corr. : châtea - Thirry 21 avril 1950 : Gaz. pal., I, 370 .

(٣) انظر : Chavanne, op. cit., no. 315. p. 222 et 223; Cass. crim., 8 juill. 1921 : Bull. crim., no. 287.- 16 déc. 1921 : Bull. crim., no. 474.- Cass. crim., 2 mai 1956 : Bull. crim., no. 339 - Trib. mil permanent cass. Paris 11 janv. 1940 : D. H. 1940, p. 66 .

وأيضا : Cass. crim., 6 mai 1922 : D. 1923, I, 75; Bull. crim., no. 172.- Cass. crim., 2 mai 1956 : Bull. crim., no. 338.- Trib. corr. Mamers 10 juill. 1937 : D. H. 1937, p. 483 .

طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع ، على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية . ويقع التحريض بحث الجند بكل ما من شأنه أن يخرجهم عن الطاعة أو يصرفهم عن أداء واجباتهم العسكرية ؛ فلا يشترط فيه حث الجند على ارتكاب جريمة جنائية أو عسكرية ، بل يكفي أن يستهدف المساس بالنظام العسكري ، أو حتى مناهضة الروح العسكرية -antimi-litariste . وفي هذا الصدد تؤكد بعض أحكام النقض الفرنسي على أنه يعد تحريضا للجند على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية تصوير مهمة الجيش تصويرا متفرا ومخزيا^(١) . إنما يشترط على أية حال أن يكون التحريض المعاقب عليه متعلقا بالأوامر التي تصدر موافقة للقوانين واللوائح العسكرية ؛ فلا يعد تحريضا معاقبا عليه حث الجند على عدم طاعة الأوامر غير الشرعية ؛ إذ لا يتطلب القانون من الجند طاعة عمياء l'obéissance passive ، بل أن مثل هذا التحريض يحول بين الجند وبين الوقوع في الخطأ ، ويحصر الاتهام والمسئولية في شخص مصدر الأمر المخالف^(٢) .

٢١٧ = ويستوى أن يكون التحريض مباشرا أو غير مباشر ؛ فيدخل في نطاق تطبيق النص حالة أن يعمد الجاني إلى مدح أو تحبيب وقائع ارتكبتها مجندون بالمخالفة للقوانين والنظم العسكرية ؛ لذا حكم في فرنسا بأنه يعتبر تحريضا في مفهوم نص المادة ٢٥ من قانون الصحافة الفرنسي ، التي تقابل المادة ١٧٥ ع مصري ، تحبيب أفعال عدم الطاعة التي سبق أن ارتكبتها عسكريون^(٣) .

(١) انظر : - Bull. crim., no. 172 : D. 1923, I, 75; Cass crim., 6 mai 1922 : Trib . mil. permanent cass. Paris 11 janv. 1940 : D. H. 1940 , p. 57; Gaz. pal. 1940, I, 43.- Contra, Pinto, op. cit., note 202 .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، هامش (٤) ص ٤٨٥ و ٤٨٦ ؛ Chavanne, op. cit., no. 315 p. 221 .

(٣) انظر : Cass.crim., 26 fév. 1926 : Bull . crim., no. 82; Cass.crim., 30 janv. 1936 : D. 1936, I, 47 .

الركن المعنوي :

٢١٨ = يتوافر القصد الجنائي في هذه الجريمة بتوافر لإرادة العلانية مع علم الجاني بأن ما ينشره من شأنه حث الجند على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية ، ولا عبء بيوعات الجاني على التحريض . ويستفاد العلم من ذات الأقوال التي تفوه بها الجاني أو من عبارة المقال المنشور في ظل الظروف التي صدرت فيها هذه الأقوال أو تحرر فيها المقال ؛ ومن ثم يجب ألا يكون مستمدا من « المعنى العام للمؤلفات المنشورة للكاتب أو من مقدمة المؤلف » (١) .

العقوبة :

٢١٩ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه . وتعطل الجريمة وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ ع في حالة الحكم على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسؤول أو الناشر أو صاحب الجريدة (٢) .

(١) انظر Cass. crim., 30 janv. 1964 : D. 1965, J, 3, rapport Meiss et note Boucheron .

(٢) يجدر بالذكر أنه وفقا للمادة ٦٢ من قانون الصحافة الفرنسي يجوز تعطيل الجريدة أو الدورية التي تورطت في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من ذات القانون ، التي سبقت الإشارة إليها ، لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور .

المبحث الرابع

التحريض علي بغض طائفة (أو طوائف من الناس أو على الأزدراء بها

تنص المادة ١٧٦ ع على أن : « يعاقب بالحبس كل من حرض بإحدى الطرق المتقدم ذكرها (طرق العلانية المتصوص عليها في المادة ١٧١ ع) على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الأزدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام » .

تفسير :

٢٢٠ = يرجع تاريخ هذه الجريمة إلى قانون ١٨٨٣ ، حيث كان المشرع يشترط في التحريض على كراهية أو أزدراء طائفة أو طوائف من الناس أن يكون بقصد تكدير السلم العام ^(١) . ومنذ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ اكتفى المشرع

(١) كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة في قانون ١٨٨٣ هي الحبس الذي لا يقل مدته من خمسة عشر يوما ولا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألفي قرش (م/١٥٩١ ١٨٨٣) ، ثم خفف المشرع العقوبة في قانون ١٩٠٤ فجعلها الحبس الذي لا يزيد مدته على سنة أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها (م/١٥٣١ ١٩٠٤) . وفي سنة ١٩٣١ رفع المشرع الحد الأقصى للغرامة إلى مائة جنيه ووضع لها حدا أقصى لا يقل عن عشرين جنيها (القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) . وفي سنة ١٩٨٢ ألغى المشرع عقوبة الغرامة التصيرية لتصبح العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس لمدة لا تتجاوز سنة (القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢) . وفي سنة ١٩٩٥ شدد المشرع عقوبة هذه الجريمة إلى الحبس الذي لا يقل مدته عن سنة ، فمن ناحية رفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس إلى الحد العام ، وهو ثلاث سنوات ، ومن ناحية ثانية حرم القاضي من النزول بعقوبة الحبس إلى أقل من سنة (القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥) . وأخيرا صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦ الذي ألغى الحد الأدنى لعقوبة الحبس ، لتصبح العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس . ويكشف هذا التطور عن ميل المشرع إلى تشديد العقوبات على الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ، وهي الملاحظة التي سبق أن ذكرناها في أكثر من موضع .

بالخطر التقديرى ؛ فيكفى لوقوع هذه الجريمة أن يكون من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام ، وجاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه بخصوص هذا التعديل : « من الصعب جدا فى بعض الأحيان إقامة الدليل ... على توفر ذلك القصد (قصد تكدير السلم العام) . أما الآن فالقانون يفترض قصد الإجرام متى كان التحريض من شأنه تكدير السلم العام » .

ومع التسليم بأن حرية الرأى ، فى أكثر البلدان ديمقراطية ، لا تصل إلى حد التسامح مع الدعوات العنصرية ، وتهديد الوحدة الوطنية ، فإننا نحسب أن عدول المشرع عن قصد تكدير السلم العام فيه تهديد لحرية الرأى ؛ خاصة فى ظل توسع المادة ١٧٦ ؛ التى لم تشترط فى التحريض على كراهة طائفة أو طوائف من الناس أو على الإزدراء بها أن يكون مرجعه عوامل شديدة الصلة بالوحدة الوطنية^(١) .

وفيما يلى نتناول أركان هذه الجريمة .

الوكن المادى :

٢٢١ = يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بالتحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الإزدراء بها بإحدى طرق العلانية المتصوص عليها فى المادة ١٧١ ع .

ويقصد بالتحريض - هنا - إثارة العواطف المولدة للكراهية أو الإزدراء ، سواء بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر ؛ فيعتبر تحريضا على الكراهية أو الإزدراء فى

(١) راجع نص المادة ٢/٣٢ من قانون الصحافة الفرنسى لسنة ١٨٨١ التى تعاقب على القذف. أو السب فى حق المجموعات التى تتسبب بسبب أصلها إلى جنس أو دين معين عندما يرتكب بهدف إثارة الكراهية بين المواطنين أو السكان .

حكم هذا النص أن ينشر أحد الأشخاص مقالاً يمجّد فيه أفراد طائفة معينة إذا كان من شأن هذا التمجيد تكدير السلم العام . وواضح أننا نعني باليغض الكراهية المنصوص عليها في المادة ١٧٤^(١) ، وهي ترادف العداوة وإضممار الشر والمقت^(٢) ، وكلها تؤدي معنى الشعور الذي يستولى على النفس فيعطل لديها ملكة الانتقاد وضبط النفس والإحساس بالعدل^(٣) . أما الأزداء فهو الاحتقار والاستخفاف ، وقد ينجم عن كراهية ، حيث يفتقد المزدري ، القدرة على إخفاء شعور الكراهية ، فلا تفوته مناسبة دون إظهار احتقاره لعدوه وإعلان انحطاط قدره^(٤) .

٢٢٢ = ويشترط وفقاً للنص أن يكون من شأن التحريض تكدير السلم العام ؛ بمعنى ضرورة أن يحوز التحريض المولد للكراهية أو الأزداء مقومات تكديره ، مثل فوضى اجتماعية أو إثارة الدعوات المنصيرية ، أو بوجه عام العنف . ومن ثم لا يعد من قبيل الكراهية أو الأزداء الذي يمكن أن يتولد عنه عنف ، التحريض على كراهية أو أزداء طائفة أو طوائف من الناس بسبب خروجها على قيم المجتمع ومبادئه ، كالجماعات التي تكفر المجتمع وتستبيح دماء أفرادها وأموالهم وأعراضهم ، أو التي تنادي بالإباحة الجنسية ، أو التي تدافع عن الشيطان وعبادته ... إلى آخره ، بل أن التخلي عن مناهضة هذه الجماعات وأفكارها من شأنه تكدير السلم العام^(٥) .

(١) انظر : د. رياض شمس ، ص ٢٥١ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٥٠٧ د. محسن فؤاد فرج ، ص ٢١٦ د. شريف سيد كامل ، رقم ١٢٦ ص ١٣١ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٥٠٧ د. محسن فؤاد فرج ، ص ٢١٦ .

(٤) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٥٠٧ و ٥٠٨ د. محسن فؤاد فرج ، ص ٢١٦ و ٢١٧ .

(٥) حول هذا المعنى : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٥١١ .

٢٢٣ = كما يشترط أن يكون التحريض على الكراهية أو الازدراء مقصودا به جماعة أو جماعات من الناس ، فلا ينطبق هذا النص - كمثال - فى حالة إثارة خطيب مسجد لمناطقه المصلين ضد أحد المفكرين لدعوته المستمرة إلى إعمال العقل فى كل ما يتعلق بأمور العقائد ؛ إذ لا يكون أمام هذا المفكر غير الاجتماع بالنصوص الخاصة بالكلف أو السب ضد الأفراد . ومتى كان التحريض على الكراهية أو الازدراء مقصودا به طائفة أو طوائف من الناس فلا يهم بعد ذلك أن يكون مرجحه الجنس أو الدين أو الجنسية أو المهنة أو النزعة القومية أو أى مرجع آخر^(١).

الركن المعنوى :

٢٢٤ = أشرنا فى التمهيد إلى أن المشرع قبل سنة ١٩٣١ كان لا يكتفى بالقصد الجنائى العام لتحقيق الركن المعنوى فى هذه الجريمة ؛ إذ كان يشترط قصد تكدير السلم العام ، وكان هذا يعنى إفلات المخرض من العقاب عند العجز عن إثبات هذا القصد . أما بعد التعديل الذى أجراه المشرع سنة ١٩٣١ أصبح يكفى لقيام الركن المعنوى فى هذه الجريمة توافر القصد الجنائى العام ، الذى يتحقق بتوافر إرادة النشر وعلم الجانى بمضمون ما نشره . وتطبيقا لذلك حكم بأن : « بحسب الحكم أن يثبت على المتهم كتابة المقال المتضمن للتحريض والإثارة وتقديمه للنشر ثم حصول النشر فعلا ليكون ذلك بذاته شاهدا على قيام القصد الجنائى لديه . إذ القانون يكتفى فى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ ع بالقصد الجنائى العام الذى يستفاد من إثبات الفعل المادى المكون للجريمة عن علم واختيار ، ولا يشترط أن يقصد المتهم إلى تكدير السلم العمومى ، بل

(١) انظر د. رياض شمس ، من ص ٢٥٢ إلى ص ٢٥٤ .

يكفى أن يكون ذلك من شأن التحريض الذى صدر منه ،^(١) .

٢٢٥ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس ، وهو وفقا للقواعد العامة لا تقل مدته عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين (م / ١٨ ع) ..

(١) انظر : العلم رقم ٤٣ س ١٧ ق ، جلسة ١٩٤٧/١/٢١ ، مجموعة الخمسين عاما فى قانون العقوبات ، ج٢ ، رقم (١) ص ١١٧٥ و ١١٧٦ .

المبحث الخامس

الانحياز الصحفي إلى الدعوات العنصرية وترويج التحيز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع

تنص المادة ٢٠ من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦ على أن : « يلتزم الصحفي بالامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو التي تنطوي على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين أو ترويج التحيز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع » . وتنص المادة ٢٢ من ذات القانون على أن يعاقب كل من يخالف حكم هذه المادة بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

نصيح :

٢٢٦ = قد يبدو غير مخالف لمبدأ المساواة أمام القانون (م/٤٠ من الدستور) أن يتسامح القانون ، لاعتبارات خاصة بحرية الرأي ، مع الصحفيين ، مادام هؤلاء معرضون أكثر من غيرهم لخطر التجاوز في الرأي ، وخير شاهد على ذلك أن المادة ٤١ من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦ تنص على أنه : « لا يجوز الحبس الإحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف ... » ، ويفرض هذا الاتجاه أن يتمتع الصحفي - على الأقل - بقدر من حرية الرأي مساو لذات القدر الذي يتمتع به المواطن العادي ، ولكن القانون بدلا من أن يتسامح مع الصحفي أو يقرر له قدرا من الحرية مساو للقدر الذي يتمتع به غيره من الأفراد نراه قد استحدث شكلا جديدا لجريمة الرأي لا تقع من غير الصحفي ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠ مألقة الذكر .

وفيما يلي نعرض للعناصر التي تتألف منها هذه الجريمة .

صفة الجاني :

٢٢٧ = يشترط وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون الصحافة أن يكون الجاني صحفيا ، وتتوافر هذه الصفة متى كان مقيدا بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين (المادة ٦٥ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠) .

الركن المادي :

٢٢٨ = يتحقق الركن المادي في هذه الجريمة بتوافر إحدى الصورتين الآتيتين : الصورة الأولى : التحيز الصحفي إلى الدعوات العنصرية أو التي تنطوي على امتحان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين . الصورة الثانية : ترويج الصحفي التحيز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع . ولم يشترط المشرع وقوع أى من الصورتين بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع ، ومن ثم يستوى أن يقع التحيز في الصورة الأولى ، وترويج التحيز أو الاحتقار في الصورة الثانية علانية أو سرا .

٢٢٩ = ويتحقق التحيز في الصورة الأولى بأى عمل يكشف به الصحفي عن ميله أو تحيزه إلى الدعوات العنصرية أو ... ، كما لو كان الصحفي قد انضم إلى إحدى الجمعيات أو الجماعات التي تدعو إلى التفرقة العنصرية أو تناهض الأديان أو تحض على كراهيتها ، أو قام بنشر فكر هذه الجمعيات أو الجماعات في الجريدة التي يعمل بها ، مع ملاحظة أن النشر في ذاته لا يكشف عن ميل الصحفي أو انضمامه إلى هذه الدعوات ، فقد يراد بالنشر تبصير المواطنين بخطورتها على الوحدة الوطنية ، ومن ثم يجب أن يكون ما نشره الصحفي واضح الدلالة في تمجيد هذه الدعوات وتحريضها . وللقاضى بطبيعة الحال أن يستخلص من الوقائع المعروضة عليه وملابساتها تحقق التحيز المعاقب عليه أو علمه بتحقيقه .

٢٣٠ = ويكتفى المشرع فى الصورة الثانية بترويج الصحفى التحيز أو الاحتقار لأى من طوائف المجتمع ، فلا يشترط أن يميل هو نفسه أو أن ينضم إلى الدعوات التى ترمى إلى الانحياز لطائفة من طوائف المجتمع أو احتقارها . ويقع الترويج لهذه الدعوات بمناسبة الصحفى التحيز أو الاحتقار لأى من طوائف المجتمع . وقد يبدو معقولا أن يعاقب المشرع الصحفى على ترويجه الاحتقار لأى من طوائف المجتمع ، باعتبار أن الترويج لابد أن يتصل بدعوة تسمى إلى تخيير إحدى طوائف المجتمع ، أما العقاب على ترويج التحيز فيعبد قيلا خطورا على حرية الرأى يتعين مراجعته ، لأنه لا يحصى مصلحة اجتماعية ظاهرة ، فلو أن صحفيا تبنى مطالب طائفة من طوائف المجتمع ودافع عنها على صفحات الجريدة التى يعمل بها ، لاعتقاده مشروعيتها ، فإنه يعتبر - فى حكم هذا النص - مروجاً للتحيز . فما هى إذن المصلحة الاجتماعية التى أراد المشرع حمايتها فى هذا الفرض ، والذي نراه أن المشرع كان يجب عليه أن يعين المقصود بترويج التحيز لأى من طوائف المجتمع ، بحيث يكون التجريم قاصرا على ترويج التحيز لاعتبارات تخل بمبدأ المساواة أمام القانون ، كترويج التحيز المستند إلى الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، فمثل هذا التحيز هو الذى يضر بالوحدة الوطنية ، وأحسب أن هذا هو قصد المشرع من تجريم ترويج التحيز أو الاحتقار لأى من طوائف المجتمع^(١).

(١) تجدر الإشارة بأنه أثناء مناقشة هذه المادة فى مجلس الشعب طالب عدد من الأعضاء حذف عبارة « أو ترويج التحيز » . فمنهم من ذهب إلى أنها تصدر على فكرة التعددية الحزبية ، التى هى إحدى سمات نظامنا الديمقراطى ، باعتبار أن هذه الفكرة لا تحول دون فكرة التحيز لحزب دون آخر . ومنهم من رأى أنها تصدر على طبيعة الإنسان ، فالإنسان بطبعه يميل إلى التحيز أو الانتماء - دون إخلال باهتمامه للمجتمع وللوطن ككل - لطائفة دون أخرى ، ويتساءل صاحب هذا الرأى قائلا : « ما المشكلة ؟ » يقصد تحيز الصحفى لإحدى الطوائف (ما دام لا يحقر طائفة أخرى ، يتميز نعم ، إنما لا يحقر » . ومنهم من قال إن « كلمة التحيز يجب أن تشطب وتلغى » لأن التحيز فعلا ... موجود فى أى مجال ، فهى كلمة مطاطة ، ومن الممكن أن تعرض أى صحفى لأى عقوبة ، وأن يقع تحت طائلة القانون فى كلمة ليس لها معنى ... » .

انظر : مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٦٨ ، ١٧ / ٦ / ٩٦ من ٣٥ إلى ٣٧ .

الارتباط بين الجرائم :

٢٣١ = قد تتوافر في حق الصحفي أركان جريمة أخرى تكون مرتبطة ارتباطاً صورياً أو لا يقبل التجزئة بجريمة الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو ترويع التحيز أو الاحتقار المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون الصحافة ، وهنا يتعين إعمال أحكام الارتباط وتوقيع الجريمة ذات العقوبة الأشد وفقاً للمادة ٣٢ ع . مثال ذلك أن يستغل الصحفي الدين في الترويع لدعوة تنطوي على امتحان الأديان أو كراهيتها في الجريدة التي يعمل بها ، مما يدخل في نطاق المادة ٩٨ (و) ع أو أن ينطوي ترويع التحيز أو الاحتقار على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ ع ، التي تعاقب التحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الإضرار بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام . ومن هنا تلجأ خطورة هذه المادة ؛ لأنه إذا استطاع الصحفي الإفلات من شروط تطبيق النص الخاص بجرائم النشر في القانون العام كما لو تعلل مثلاً بإثبات التحريض المنصوص عليه في المادة ١٧٦ ع ، فقد لا يستطيع أن يفلت من حكم هذه المادة (١) .

(١) دافع بعض أعضاء مجلس الشورى عن وجود هذا النص عند مناقشة مشروع قانون تنظيم الصحافة ، فلجأ أحدهم إلى أن هذا النص في مصلحة الصحفي ؛ لأنه يقرر عقوبات أخف عن المنصوص عليها في القانون العام ؛ إذ قال إن : « إلغاء هذا النص معناه أن تطبق أحكام قانون العقوبات ، وهذه تقرر عقوبات أشد بكثير مما ورد في هذا النص ، فهذا النص فيه تخفيف على جرائم النشر ، وعلى الصحفيين ، ومن المصلحة الإبقاء عليه حتى لا تطبق نصوص تقرر عقوبات أشد ، وينتفع الصحفي بهذه العقوبات المخففة التي وردت في المادة موضوع المناقشة » . مضبطة مجلس الشورى ، الجلسة رقم ٥٦ المعقودة في ٩ يولية سنة ١٩٦٦ ، ص ١١ . وقال آخر : « إنه لا يمكن أن يترتب على تطبيق هذا النص توقيع عقوبة أشد لأن هناك مادة في القواعد العامة في قانون العقوبات ، وهي المادة الخامسة « يطبق القانون الأصلح للمتهم » . مضبطة مجلس الشورى سالف الذكر ، ص ١٣ . وفي ذات الاتجاه ذهب آخر إلى أنه علاوة على مبدأ القانون الأصلح للمتهم ، =

الركن المعنوي :

٢٢٢ = يتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة متى اتجهت إرادة الصحفي إلى الانحياز للدعوات المنصيرية أو التي تنطوي على امتهان للأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين ، مع علمه بطبيعة الدعوات التي انحاز إليها أو بأنه يروج الانحياز أو الاحتقار لجماعة من الناس يصدق عليها وصف « الطائفة » بالنظر إلى تفردا وتميزها عن الجماعات الأخرى بمجموعة من الخصائص مصدرها الدين أو العقيدة أو الأصل أو الجنس أو اللغة أو المهنة أو الثقافة أو غيرها .

العقوبة :

٢٢٣ = نصت المادة ٢٢ سالفه الذكر على معاقبة الصحفي الذي يخالف الالتزام بالامتناع عن الانحياز ... أو ترويج التحيز أو الاحتقار بالجس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين :

= هناك : « مبدأ أن الخاص يخص العام وسبقه ... (فإذا) رجعنا إلى ذلك القانون الآخر فوجدنا أن هناك عقوبة أشد هنا يرد مبدأ الأصل الذي يأتي عند أساس أي نظام قانوني ومنه النظام القانوني المصري وهو أن القانون الأصلح للمتهم هو الواجب التطبيق ، مضبطة مجلس الشورى ، سالفه الذكر ، ص ١٤ .

والواقع أن المشرع لم يقرر في قانون الصحافة إعفاء الصحفي من الخضوع للنصوص الخاصة بجرائم النشر في القانون العام - صراحة أو ضمنا - حتى يمكن التسليم بالقول الأول ، لذا يمتنع إعمال هذه النصوص فضلا عن نص المادة ٢٠ من قانون الصحافة بالنسبة لجرائم النشر التي يرتكبها الصحفي ، مع مراعاة أحكام الارتباط بين الجرائم وفقا لنص المادة ٣٢ ع . كما أنه لا مجال هنا لإعمال مبدأ تطبيق القانون الأصلح للمتهم أو قاعدة أن الخاص يقيّد العام ، لأن الجريمة للنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون الصحافة تجرم أنمالا ، مستخلصة بالقانون المشار إليه ، أي لم يسبق أن جرمها المشرع بتصوص قانون العقوبات ، حتى يمكن القول باستبعاد تطبيق هذه النصوص في حالة تعارض الأحكام التي اشتملت عليها مع نص المادة ٢٠ من قانون تنظيم الصحافة .

المبحث السادس

التحريض على عدم الانقياد للقوانين وتحسين الجنايات والجنح

تنص المادة ١٧٧ ع على أن : « يعاقب بنفس العقوبات (الحبس) كل من حرض غيره بإحدى الطرق المتقدم ذكرها (طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع) على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمرا من الأمور التي تعد جنابة أو جنحة بحسب القانون » .

تمهيد :

٢٣٤ = لم يطرأ تعديل على صياغة هذه المادة منذ قانون ١٨٨٣ باستثناء ما أدخله المشرع عليها من تعديلات تناولت العقوبة المقررة لها وفقا للتعديلات التي أجراها على المادة ١٧٦ ع سألقة الذكر^(١). ويشتمل نص المادة ١٧٧ ع على جريمتين مختلفتين ، يجمعهما أن الجاني في كليهما ينكر على القانون صفته الإلزامية ، إما من خلال تحريضه على عدم الانقياد للقوانين وإما من خلال تحسينه لأمر من الأمور التي تعد جنابة أو جنحة . وسوف نعرض لهاتين الجريمتين على النحو الآتي :

أولا : التحريض على عدم الانقياد للقوانين :

٢٣٥ = من نافلة القول إنه في الدول الديمقراطية تقترح القوانين ويصدق عليها من قبل ممثلين منتخبين بواسطة الشعب ، وتعكس القوانين الصادرة عن طريق هؤلاء الممثلين لإرادة الأغلبية ، التي تبرر واجب ولاء المواطنين لهذه القوانين بالامتناع عن التحريض على عدم الانقياد لها . والحاصل أنه متى صدر القانون

(١) انظر : ما سبق رقم ٢٢٠ وهامش (١) ص ٢٠٩ .

وصار ملزما تعين على الأفراد احترامه^(١) ، بل وتقديم العون للسلطات التي تقع عليها مسئولية تنفيذه .

ولا تنكر الديمقراطية على الأفراد حق نقد القانون والمطالبة بتعديله ، من خلال المناقشات الهادفة والتناول الموضوعي لنصوصه ، حتى يجرى تعديله بالطريق الذى رسمه القانون إن كان لهذا التعديل أو حتى الإلغاء محل . ومادامت الديمقراطية تعترف بحق الأفراد فى نقد القوانين والمطالبة بتعديلها^(٢) فلا يوجد مبرر عقلاني يؤيد التحريض على عدم الالتزام بما جاء فى القانون ما ظل معمولاً به ، لأن المحرض لا يسعى إلى الكشف عن عيوب القانون لتعديله أو إلغائه ، وإنما إلى إسقاطه ومصادرة تطبيقه من خلال إثارة الخواطر وهز المشاعر ، ففسود الفوضى وعدم الاستقرار .

ويختلف التحريض على عدم الانقياد للقوانين عن التحريض على ارتكاب الجرائم ، فالأول ينطوى على رفض القانون والظعن فى إرادة الأغلبية والتشكيك

(١) لا يكون القانون ملزماً إلا بنشره وإقضاء المدة التى عينها بين نشره والعمل به إلا إذا نص على العمل به من تاريخ نشره . وقد ذهب البعض إلى أنه إذا كان القانون رغم وجوده لم ينشر بعد فى الوقت الذى حصل فيه التحريض على عدم الانقياد للقانون فلا يمنع ذلك من تحقق الجريمة ، لأن التحريض يكون عندئذ متصرفاً إلى دفع الناس إلى عصيان القانون حين يصبح معمولاً به . الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٥٩ ، والمراجع للشار إليها فى هامش (٣) من نفس الصفحة . وعيننا أن التحريض على عدم الانقياد للقانون فى الفترة التى تلى صدوره وحتى تاريخ العمل به لا يكون معاقباً عليه ، لأنه قبل العمل بالقانون لا يمكن الجزم بأن إرادة الأغلبية قد استقرت على إنفاذه ، ولأن واجب احترام القانون لا يبدأ إلا من تاريخ سنائه .

(٢) تطبيقاً لذلك قضى بأنه : « نقد القانون فى ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية فى أحكامه هو من قبيل النقد المباح لمتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأى لكشف الميوب التشريعية للقوانين » نقض ١٠ يناير ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ رقم ١٤٧ ص ١٤١ .

فى النظام الديمقراطى ، أما الثانى فيُنصرف إلى اغتيال حق أو أكثر يعترف به القانون فى ظل قاعدة قانونية يُحَثُّ الغير على مخالفتها . وفيما يلى نتناول أركان هذه الجريمة .

الركن المادى :

٢٢٦ = يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بالتحريض على عدم الانقياد للقوانين بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع . ويقصد بالتحريض دفع الغير وحثه على عدم احترام القانون إما بالامتناع عن أداء العمل الذى أوجبه وإما بإتيان العمل الذى أوجب الامتناع عنه^(١) . ويقصد بالقوانين مجموعة القواعد العامة الملزمة التى تضمها الدولة وتضمن على الأفراد احترامها ، سواء أكانت مكفولة بجزاء جنائى أم غير مكفولة به^(٢) . والغرض من وجود القوانين هو تنظيم حياة الأفراد فى المجتمع لمنع الفوضى أو الحد منها . وتقرر هذه القوانين بحسب الأصل بمعرفة السلطة التشريعية وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى الدستور ، واستثناء بمعرفة السلطة التنفيذية بناء على نص فى الدستور إما باعتبارها اختصاصا أصليا لا تخضع فيه لرقابة مجلس الشعب^(٣) ، وإما باعتبارها اختصاصا استثنائيا يتخذ فى غيبة مجلس الشعب^(٤) أو بناء على

(١) انظر : د. رياض شمس ، ص ٢٢٧ و ٢٢٨ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٦٠ .

(٣) يقصد بهذه القوانين اللوائح التنفيذية (م/ ١٤٤ من الدستور) ولوائح الضبط (م/ ١٤٥ من الدستور) والقرارات التنظيمية (م/ ١٤٦ من الدستور) .

(٤) يقصد بهذه القوانين قرارات الاستعجال التى تتخذها السلطة التنفيذية فى غيبة مجلس الشعب ، وهى قرارات لها قوة القوانين ، بناء على أن سلامة الشعب هى أسمى قانون ، ولقد أعطى الدستور هذا الاختصاص التشريعى للسلطة التنفيذية ولكنه أخضع التشريع الذى تصدره بناء على هذا الاختصاص لرقابة مجلس الشعب (م/ ١٤٧ من الدستور) .

تفويض منه^(١) وتخضع فيه لرقابة مجلس الشعب .

ويقوم البعض بفرقة بين القوانين المتعلقة بالنظام العام ، ويقصد بها القواعد القانونية الأمرة التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها ، وبين القوانين غير المتعلقة بالنظام العام ، ويقصد بها القواعد المكملة أو المفسرة التي يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها ؛ حيث يرى أن التحريض على عدم الانقياد لهذه الأخيرة لا يدخل في نطاق تطبيق نص المادة ١٧٧ ع ؛ لأن مخالفتها مباحة والتحريض على المباح لا يكون جريمة^(٢) . والواقع أن لفظ « القوانين » في المادة المشار إليها جاء مطلقاً دون تمييز بين قواعد أمرة وأخرى مكملة أو مفسرة ، وكما هو معلوم فإن هذه الأخيرة تصبح ملزمة عندما لا ينظم الأفراد اتفاقاتهم على نحو يختلف عن الطريقة التي ينظم بها القانون هذه الاتفاقات ، ولا يمنع من كونها ملزمة أنه يجوز للأفراد الاتفاق على خلاف ما تقضى به ، إذ تكون واجبة الاحترام والطاعة إذا لم يتفقوا على خلافها ، وهذا بالإضافة إلى أنه سواء انصب التحريض على عدم الانقياد لقواعد قانونية أمرة أم على قواعد مكملة ، فهو في الحالتين دعوة إلى تعطيل القانون والتشكيك في النظام القانوني في مجمله ، وهي الدعوة التي أراد المشرع أن يتوقاها بنص المادة ١٧٧ ع .

٢٣٧ = وقد يكون التحريض على عدم الانقياد للقوانين مباشراً ؛ من خلال حب الغير على عدم الالتزام بما جاء بالقانون ، أو غير مباشر ؛ من خلال الطعن على القانون والتشكيك في أهدافه^(٣) . وإنما يتعين في التحريض غير

(١) يقصد بهذه القوانين القرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية عند الضرورة في الأحوال الاستثنائية ، وهي قرارات لها قوة القانون ، يتعين عرضها على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون (م/ ١٠٨ من الدستور) .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٥٥ و ٤٦٠ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٥٨ و ٤٥٩ ؛ د. وهب شمس ، ص ٢٢٦ و ٢٢٧ .

المباشر أن تكون أقوال المحرض أو كتاباته واضحة الدالة على حث الغير على عدم الانقياد للقانون ؛ بحيث لا يختلط التحريض بحق النقد ، والإخلال بالاحترام الواجب لحرية الرأي . وغنى عن الذكر أنه لا يشترط لعقاب المحرض تحقق النتيجة التي يسعى إليها وهي عدم التزام الغير بأحكام القانون^(١) .

الركن المعنوي :

٢٣٨ = يتوافر الركن المعنوي في هذه الجريمة بتحقيق إرادة العلانية ووقوع النشر كأثر لهذه الإرادة ، وعلم الجاني بأن ما ينشره يتضمن تحريضا على عدم الانقياد لقانون أو أكثر^(٢) . ويستخلص هذا العلم من الظروف المحيطة بواقعة النشر، ومن مضمون أقوال المحرض أو كتاباته أو غيرها من طرق التعبير عن المعنى . ولا عبرة ببواعث الجاني على التحريض .

ثانيا : تحسين أمر من الأفعال التي تعد جنائية أو جنحة :

٢٣٩ = يقوم الركن المادى في هذه الجريمة بتحسين أمر من الأمور يعد جناية أو جنحة بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع . ويقصد بتحسين أمر من الأمور جملة حسنا^(٣) ؛ فإذا كان الأمر المحسن جنائية أو جنحة فإن التحسين ينطوى على حث الغير على تقليد المجرم على ما فعله من قبح أو القضاء على الشهور الطيبى بقبح فعله أو بالنفور منه^(٤) . والتحسين غير المطلق

(١) انظر : د. شرف سيد كامل ، رقم ١٣١ ص ١٣٣ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٦٠ د. رياض شمس ، ص ٢٢٥ .

(٣) التحسين مصدر حسن . يقال حسنت الشيء حسنا أى زينت ، وتحسين الشيء أى يمهده حسنا . وقوله عز وجل ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ، أَحْسَنَ بِمَعْنَى حَسَنَ .

انظر : لسان العرب لابن منظور ، ج ١٠ ، ص ٨٧٧ وما بعدها .

(٤) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ٤٤٨ و ٤٤٩ ؛ رياض شمس ، ص ٢٤٢ و ٢٤٣ ؛

د. محسن فؤاد فرج ، ص ٢١٥ ؛ د. شرف سيد كامل ، رقم ١٣٤ ص ١٣٤ .

على المجرم ؛ فالتحسين تخريص غير مباشر على ارتكاب الفعل المحسن ، ويتنافى مع الغرض النفعي للقانون ، باعتباره يدفع الأفراد إلى الاجترار على القانون والعدالة وإلى ارتكاب الجرائم بدلا من الانصراف عنها ، أما العطف فهو الاشفاق على المجرم باعتباره إنسانا ضل أو انحرف عن جادة الصواب ، ولا يتعارض مع أغراض القانون ؛ إذ ليس من أغراض هذا الأخير تجريد أفراد المجتمع من عطف بعضهم على بعض ، وأظهر ما يكون العطف على المجرم في الجرائم التي لا ترتكب بتأثير دافع دنيء ، كالجرائم السياسية ، وتطبيقا لذلك قضى بأن : «الجرائم ذات الأسباب السياسية لها نتيجة مرئية ملازمة لها في التأثير على الإنسان، وهي الجمع بين شعورين متتالين ولو في الظاهر ، وهما الأسف على الجنى عليه والعطف على المجرم لما يوجد في عمله من الإخلاص وإنكار النفس عادة ، فأقوال الشخص الذي يؤخذ منها العطف على المجرم من هذا القبيل لا تعتبر تحسينا للجنايات ولا عقاب لها في القانون»^(١) وقد يكون العطف على المجرم ماديا ، في صورة تقديم مساعدة مالية أو مادية ، وقد يكون معنويا بالدفاع عنه أو بالكشف عن الظروف المخففة لجريمته أو التعليق على فعله أو إظهار التضامن معه في المسؤولية أو طلب العفو الشامل لمصلحته^(٢) ، ففي كل هذه الفروض لا يمكن الزعم بأن ثمة تحسينا لفعل يعده القانون جنائية أو جناحة . كذلك لا يعد تحسينا إظهار مشاعر الفرح والسرور في مصاب الجنى عليه أو تذكير الناس بنقاصه ، فمع أن هذا العمل لا يتفق مع الأخلاق فإنه لا ينحدر إلى مرتبة الإحرام^(٣) .

(١) محكمة جنح الأنكية ٢١ فبراير ١٩١١ : الحقوق ، ص ٢٦ ن ٣٠ ص ٥٣ .

(٢) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٥٠ د. رياض شمس ، ص ٢٤٥ . ومن وجهة نظرنا أن موافقة الجاني على فعله لا تعد عطفًا على الجاني ، لأن الموافقة تعني أن الجاني كان على حق عندما ارتكب جريمته ، وتضفي طابع المشروعية على فعله ، وهذا كاف لتشجيع الأفراد على التصرف خارج دائرة القانون ؛ فهي بالأحرى تحجيد أو استحسان .

قارن : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٥٠ و ٤٥١ د. رياض شمس ، ص ٢٤٥ .

(٣) انظر : الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٥١ .

٢٤٠ = ويتعين أن يكون موضوع التحسين - وفقا لعبارة النص - جنابة أو جنحة ؛ فلا تحسين فى المخالفات ، وواضح أن المشرع يشترط جسامه معينه فى الفعل المحسن ، فضلا عن أن المخالفات ذات طابع تنظيمى ، وأن الاتجاه الحديث يميل إلى إخراجها من عداد الجرائم ، وملاحقتها بمقوبات ذات طابع إدارى^(١).

ومتى تعلق التحسين بأمر من الأمور يعد جنابة أو جنحة ، فيستوى أن يكون سابقا على وقوع الفعل المحسن (جنابة أو جنحة) أو لاحقا له . ولا يختلط التحسين السابق أو اللاحق على وقوع الفعل بالتحريض المتصوص عليه فى المادتين ١٧١ ع و ١٧٢ ع ؛ فهذا الأخير يجب أن يكون مباشرا ؛ بمعنى حث الغير على ارتكاب الجنابة أو الجنحة (م / ١٧١ ع) أو على ارتكاب جنابة من الجنايات المذكورة فى المادة ١٧٢ ع ، أما التحسين فهو تزيين للفعل الذى يعد جنابة ، من شأنه أن يوحى للغير بفكرة ارتكاب الفعل المزين أو المحسن أو المبادرة بتقليد مرتكبه ؛ فهو بالأحرى تحريض غير مباشر على ارتكابه^(٢) . وتطبيقا لذلك حكم بأن « الكلمات التى صدرت من المتهمين والتى تدل على استحسان عمل قاتل بطرس باشا غالى والتى صدرت أمام الجمهور فى وقت قريب من وقوع الجنابة ومن أشخاص لم يكن لهم أقل علاقة شخصية بالجنابة ، بل إن معرفة الجمهور بهذا الجاني سببها الوحيد ارتكابه هذه الجنابة . إن هذه الكلمات لا يصح أن يعطى لها معنى معقول سوى استحسان ارتكاب هذه الجنابة وتمجيد

(١) يطالب البعض بتعديل صياغة هذا النص ، بحيث يعاقب كل من يحسن أمرا من الأمور يعد « جريمة » ؛ جنابة كانت أم جنحة أم مخالفة . انظر : د. عبد الرحيم صدقي ، جرائم الرأى والإعلام ، ص ١٦٩ .

(٢) قارن الأستاذ محمد عبد الله ، ص ٤٩٩ . حيث يقول : « إن التحسين ... قد يكون تحريضا مباشرا إذا تناول جريمة لم تقع بعد ؛ فمن قال عن أحد الكبراء فى حفل عام إنه خائن لو قتله رجل لأحى بقتله الوطن ولضمن لنفسه الخلود مع المجاهدين والعديدين يكون محرضا تحريضا مباشرا على القتل ؛ لأن تحسين الجريمة هاهنا ليست له تأويل إلا الرغبة فى إثارة الجمهور إلى جريمة القتل ودفعه إلى ارتكابها وتقليدها . كذلك قد يكون الشأن إذا تناول المحرض جريمة وقعت فى ماضى بعيد إذ يكون ذكرها وتذكير الناس بها حيلة لستر التحريض والتعبير عنه فى وقت واحد » .

شخص مرتكبها»^(١).

٢٤١ = رمتى وقع التحسين على أمر يعد جنائية أو جنحة فلا عبرة بعد ذلك بصدور حكم ببراءة المتهم الذى مجد فى مقال نشره أحد الأشخاص أثناء محاكمته ، حتى لو كان سبب البراءة مبينا على عذم نسبة الجريمة إلى المتهم (كما لو ثبت أنه لم يشترك فى القتل) ، ذلك أن التحسين - وفقا لعبارة النص - يتعلق بالجريمة التى وقعت ، وهذا وحده كاف لتحقيق الغاية من التجريم ، واستحقاق العقاب المنصوص عليه فى المادة ١٧٧ ع (٢).

وغنى عن الذكر أن جريمة التحسين من جرائم الخطر التى لا يشترط ركنها المادى ارتكاب الأمر الحسن .

الركن المعنوي :

٢٤٢ = ويتحقق القصد الجنائي فى هذه الجريمة بتوافر إرادة العلانية ووقوع النشر كآثر لهذه الإرادة منع علم الجاني بتحسينه أو تحييده لفعل يعتبره القانون جنائية أو جنحة . ولا يدخل فى عناصر القصد انصراف نية المحسن إلى حث الناس على ارتكاب الجريمة المحسنة ، إذ يكفي أن يكون ما بدر من المتهم من أقوال أو صياح أو أفعال أو إيماء أو كتابات أو رسومات أو غيرها من طرق التمثيل ينطوى على تحريض غير مباشر على ارتكاب الفعل الحسن ، من أجل ذلك نقضت محكمة النقض حكما كان قد قضى بالبراءة بحجة أنه يجب للعقاب على تحسين الجرائم أن يكون قصد المتهم دفع الناس إلى ارتكاب جريمة من نوع الجريمة المحسنة ، وقطعت صراحة بأن القانون لا يستلزم فى هذه الجريمة غير القصد العام^(٣).

العقوبة :

٢٤٣ = يعاقب القانون التحريض على عدم الانقياد للقوانين أو التحسين لأمر من الأمور يعد جنائية أو جنحة فى القانون بعقوبة الحبس .

(١) نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ ، المجموعة الرسمية ، ص ١٢ ع ٣٣ - مشار إليه فى كتاب الأستاذ محمد عبد الله ، للرجع السابق ، ص ٤٥٠ .

(٢) قارن : د. رياض شمس ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٣) نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ مبيقت الإشارة إليه .

المبحث السابع

القُدْح أو الذم في الحكومة

تنص المادة ٢٠١ ع على أن : « كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته ألقى في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو قرار جمهوري أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية ، أو أذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد بكون العقوبة السجن »^(١).

تفسير :

٢٤٣ = كان المشرع سنة ١٨٨٣ يشترط لوقوع هذه الجريمة أن يكون الجاني « أحد رؤساء الديانات » وأن يقع القُدْح أو الذم منه « أثناء تأدية وظيفته » (م / ١٧٨ ق ١٨٨٣) . ثم توسع المشرع في نطاق التجريم - في قانون ١٩٣٧ - ليشمل كل رجل دين يقع منه قدح أو ذما ، أثناء تأدية وظيفته ، في الحكومة أو في غير ذلك مما نص عليه في هذه المادة^(٢) وتوسع مرة أخرى في هذا النطاق بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ ليشمل كل شخص آخر ولو لم يكن من رجال الدين .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ ثم عدلت بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٥ .

(٢) كان نص المادة ٢٠١ عند إصدار قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على النحو الآتي : « إذا ألقى أحد رجال الدين في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومي مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرة » .

ويشير هذا التطور أن رجل الدين أصبح يدخل في عموم الأشخاص ، وأن صفة الجاني لم تعد موضع اعتبار من المشرع ، أي أن عبارة « كل شخص » في صدر المادة تشمل رجل الدين وتشمل غيره ، ومع ذلك وردت عبارة النص على النحو الآتي : « كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته ... إلى آخر المادة » ، وهي عبارة توحى بأن المشرع أراد أن يشمل النص رجال الدين مع أنهم كانوا هم الممنون أصلا بالتجريم وأن التطور التشريعي للمادة استهدف توسيع نطاق التجريم ليشمل كل شخص آخر ولو لم يكن من رجال الدين .

وقد ورد بتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ تعليقا على عبارة « كل شخص » أن المقصود بها « كل شخص آخر (أي خلافاً لرجل الدين) غير مصرح له من الجهات المختصة بإلقاء المقالات أو إذاعة التعليمات أو الرسائل تحت ستار الدين تتضمن قدحا أو ذما في الحكومة أو في غير ذلك مما نص عليه في هذه المادة مستخدما في ذلك أماكن العبادة أو المحافل الدينية العمومية » . وهنا نلاحظ أن تقرير اللجنة أقحم عبارة « غير مصرح له » مما يستفاد بمفهوم المخالفة أنه لو كان الشخص الذي ألقى في أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة « مصرحا له » - من الجهات المختصة - بإلقاء الخطب أو الدروس في مثل هذه الأماكن وألقى شيئا من ذلك يتضمن قدحا أو ذما في الحكومة فإنه يفلت من العقاب . وواضح أن المشرع لم يقصد ذلك ، وإنما استهدف أن يشمل النص كل شخص سواء أكان مصرحا له أم غير مصرح له ، وسواء أكان رجل دين يؤدي عمله أم رجل دين ترك وظيفته لأي سبب كان ، وبعبارة موجزة كان يكفي أن ينص المشرع على أن : « كل من ألقى في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة ... إلى آخر المادة » لكي يعبر النص عن حقيقة قصده .

وفيما يلي نتناول أركان هذه الجريمة :

الركن الهادئ :

٢٤٤ = يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة فى أى من الصورتين الآتيتين : الصورة الأولى : إلقاء مقالة تتضمن قدحا أو ذما فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو قرار جمهورى أو فى عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية . الصورة الثانية : إذاعة أو نشر رسالة بصفة تعليمات أو نصائح دينية مشتملة على شيء مما ذكر .

ويشترط النص فى الصورتين أن يكون إلقاء المقالة أو الإذاعة أو النشر للرسالة قد جرى فى أحد أماكن العبادة ، كالجامع والكنيسة والمعبد ، أو فى محفل دينى كالاجتماعات الدينية التى تعقد فى مناسبات معينة ، منها استطلاع لخلال رمضان وإحياء ليلة القدر وذكرى المولد النبوى^(١) . ويستوى أن تكون « المقالة » التى أُلقيت أو « الرسالة » التى أذيعت أو نشرت من إنشاء الجانى أم من إنشاء غيره ، فالصورة الأولى تتحقق ولو كان الجانى قد ألقى بمقالة حررها غيره ، وتتحقق الصورة الثانية ولو كان الجانى مجرد ناشر أو مذيع للرسالة ، سواء أكانت « الرسالة » موضوع النشر أو الإذاعة مكتوبة أم شفوية^(٢) .

٢٢٥ = والجريمة فى صورتها من جرائم الخطر التى يكفى المشرع فيها بوقوع « القدح » أو « الذم » فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو فى عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية ، وذلك بصرف النظر عن وقوع ضرر أو حتى خطر حدوثه .

(١) قارن : د . رياض شمس ، ص ٣٨٤ و ٣٨٥ . ويذهب إلى أن نشر الرسالة أو إذاعتها قد يكون فى غير أماكن العبادة أو المحفل الدينى .

(٢) قارن : د . رياض شمس ، ص ٣٨٧ . ويذهب إلى أن الرسالة أى مكتوب ينشر بأى طريقة ، مطبوعا أو مكتوبا باليد أو مصورا ، بأى لغة كاللغة القبطية أو العبرية أو الفارسية أو التركية أو الهندية . ومن لم يرى أن الرسالة يمكن أن تكون شفوية .

٢٢٦ = و « القدح » هو الطعن أو العيب^(١) وكذلك « الذم » فهو نقيض المدح ، وهو العيب واللوم^(٢) .

وواضح أن المشرع يحرم وسيلة التعبير عن الرأي إذا كانت في صورة « قدح » أو « ذم » ، وذلك بصرف النظر عن هدف الجاني ، أى ولو كان هدفه تحقيق المصلحة العامة أو خير الأمة ولم يكن مدفوعاً بتأثير مصالح خاصة .

الوكن المعنوي :

٢٢٧ = يتوافر القصد الجاني في هذه الجريمة متى ألقى الجاني مقالة أو أنواع أو نشر رسالة في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مع علمه بأن المقالة أو الرسالة تتضمن طعناً أو عيباً في الحكومة أو في شيء مما ذكر في المادة موضوع البحث .

العقوبة :

٢٢٨ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين^(٣) . وتشدد العقوبة إلى السجن إذا استخلم الجاني في ارتكابها القوة أو العنف أو التهديد^(٤) .

(١) جاء في لسان العرب قَدَحْتُ في سببه إذا طعنت . وَقَدَحَ في عرض أُنْصِه يَقْدَحُ قَدْحًا : عَابَهُ . وَقَدَحَ في ساقِ إِنْصِه : غَشَى وَعَمِلَ في شيء يَكْرَهُهُ . الْأَزْهَرِيُّ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ : تَقُولُ فُلَانٌ يَفْتُ في حُصْدِ فُلَانٍ وَيَقْدَحُ سَاتَهُ ، قَالَ : وَالْحُصْدُ أَهْلُ بَيْتِهِ ، وَسَاتَهُ : نَفْسُهُ . ابْنُ مَنْظُورٍ ، ج ٣ ص ٣٥٤١ ، ٣٥٤٢ .

(٢) انظر : لسان العرب لابن منظور ، ج ١٧ ، ص ١٥١٦ وما بعدها .

(٣) و (٤) كان قانون سنة ١٨٨٣ يعاقب على هذه الجريمة بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى شهرين ، وفي قانون ١٩٠٤ بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات (م / ١٦٩ ق ١٩٠٤) ، ولم يطرأ تغيير على العقوبة عند إصدار القانون الحالي رقم ٥٨ لسنة ٣٧ (م / ٢٠١ ج) وفي سنة ١٩٨٢ شدد المشرع العقوبة إلى =

« القدر » أو « الذم » في الحكومة وحرية الرأي والتعبير :

٢٢٩ = تنص المادة ٤٧ من الدستور على أن : « حرية الرأي والتعبير مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون والنقد الذاتي والنقد البناء ضمنان لسلامة البناء الوطنى . وفى التعليق على هذا النص تقول المحكمة الدستورية^(١) إن : « الدستور قد كفل بهذا النص « حرية التعبير عن الرأي » بمدلوله الذى جاء عاما مطلقا ليشمل الرأى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... » وأن : « حرية الرأى هى من الحريات الأساسية التى تحتّمها طبيعة النظام الديمقراطى وتعد ركيزة لكل حكم ديمقراطى سليم ... » وأن : « حرية التعبير عن الرأى بما تشمله من إياحة النقد - هى حرية عامة دستورية مقررة بنص المادة ٤٧ من الدستور ، لكل مواطن أن يمارسها فى حدودها المشروعة ، يؤكد ذلك أن الدستور كفل فى المادة ٦٢^(٢) منه للمواطن حقوقا

= الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ورفع العقوبة إلى السجن إذا استعمل القاطل القوة أو العنف أو التهديد (القانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢) ، وفى سنة ١٩٩٥ شدد المشرع عقوبة الغرامة فجعل حدّها الأدنى خمسة آلاف جنيه وحدّها الأقصى عشرة آلاف جنيه (الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون ٩٣ لسنة ٩٥) .

- (١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٧ مايو سنة ١٩٨٨ فى الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية « دستورية » بطلب دستورية البند (سابع) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية فحما تضمنه من اشتراط ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جنية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحييد أو الترويج بأى طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ٧٩ . الجريدة الرسمية - العدد ٢١ مايو سنة ١٩٨٨ .
- (٢) تنص المادة ٦٥ من الدستور على أن : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى . الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، وسامته فى الحياة العامة واجب وطنى .

عامة سياسية واعتبر مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك الحريات واجبا وطنيا ... وجاء مؤكدا لحريته في التعبير عن رأيه فيما يعرض عليه من مسائل أو يدور حوله من أحداث على النحو الذي تراح إليه نفسه ويطمئن إليه وجدانه وحاصل ما تقدم أن الديمقراطية تتعارض مع سلبية الأفراد أو تهميش دورهم في المجتمع بواسطة القانون . ولكن هذا الأصل لا يأخذ على إطلاقه ، بمعنى أن سبيل الأفراد في التعبير عن الرأي ينبغي ألا يضر بالغير أو بالمجتمع^(١).

٢٣٠ = وإذ تبين مما سبق عرضه أن « القدح » أو « اللم » لا يشتمل على تحريض أو تمرد ضد الحكومة أو قوانين الدولة أو أعمال الإدارة ، وإنما يتصرف مفهوم إلى « الطعن » أو « العيب » أو « اللوم » فبوسعنا أن ندرك أن « القدح » أو « اللم » ما هو إلا نقد مباح ، الذي تعرفه محكمة النقض بقولها : « هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته » (٢) . ولا يخل بحق النقد استعمال المتهم لعبارات قاسية لا عقاب عليها مادامت في الحدود المرسومة في القانون للنقد المباح ، وتطبيقا لذلك قضى بأنه : « متى كان الحكم متضمنا ما يفيد أن المتهم فيما نسبته إلى الجاني عليه في الحدود المرسومة للنقد الذي لا عقاب عليه فلا يقدح في

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا سابق الإشارة إليه .

(٢) الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٨ ق ، جلسة ٢٨/١/١٠ ، الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٢٤/١١/١٧ م ١٥ ص ٦٨٧ ، الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ٢٥/١١/٢٠ م ١٦ ص ٧٨٧ ، مجموعة الخمسين عاما في قانون العقوبات ، ج ٣ ، ص ٧٣ و ٧٤ . والطعن رقم ٤١١٣٨ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٩٩٥/١١/٨ ، المتحدث من الليائي التي قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض عن العام القضائي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ، ص ١٣١ و ١٣٢ .

صحته إن كانت العبارات التي استعملها المتهم مرة قاسية ^(١) . أضيف إلى ما تقدم أنه في مجال حرية الرأي يتمين أن تعبر النصوص الجنائية عن فكرة التسامح فلا تجرم قولاً إلا إذا نجم عنه ضرراً بالمصلحة العامة أو كان من شأنه إحداث هذا الضرر ^(٢) ، ففى هاتين الحالتين فقط يمكن القول بأن الفساد الذى يترتب عليه؛ أى على هذا القول أعظم من الفساد الذى أراد إزالته ، الأمر الذى يسوغ تدخل المشرع بالتجريم .

(١) مثال ذلك المادة ٣٥ من القانون الصادر فى فرنسا فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ التى تعاقب رؤساء الدين les ministres du culte إذا وقع منهم تحريضاً على التمرد أو مقاومة القوانين la résistance aux lois .

الفصل السادس

جرائم التأثير في سير العدالة

مهيئ وتقسيم :

٢٣١ = يشهد الواقع بأن الصحف على اختلاف أنواعها تقوم بنشر أخبار الجرائم ، وأن بعضها تخصص في نشر أخبار الجرائم بكل تفصيلاتها الدقيقة ، خاصة جرائم العنف والبلطجة ، وجرائم الخطف والاعتصاب والاعتداء على العرض والاتجار في الرقيق الأبيض . وبالرغم من الآثار الضارة التي تنجم عن هذا النشر والهبوط بمستوى القيم في المجتمع فالدولة لا تسمح لنفسها بالتدخل في هذا النطاق ، لكونه علامة مميزة للديمقراطية .

وفترض هذا النشر أن القانون لا يضع قيودا سابقة على النشر ، وأنه لا يشكل أى مخالفة للمنصوص التي تحظر النشر ، أى أنه يقع في دائرة النشر المباح^(١) . وفي هذا الإطار يعاقب المشرع على الإخلال بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع بمقام قاض أو هيئة أو سلطته في صدد دعوى (م / ١٨٦ ع) ، وعلى نشر أمور من شأنها التأثير في القضية أو في رجال النيابة العامة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق أو في الشهود أو الرأي العام (المادة ١٨٧ ع) . والغاية التي يسعى المشرع إليها من وراء هذا التجريم هي ملاحقة الممارسات غير المستولة لبعض الصحف ، التي تنال من هيبة النظام القضائي واستقلال أعضائه ، ومبدأ أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في

(١) انظر : مؤلفنا في الحظر والرقابة على النشر ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الخاص بحظر نشر اعتبار التحقيقات (م / ١٩٣ ع) ، وحظر نشر الجلسات السرية للمحاكم وما جرى في الدعوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٧١ إلى ٢٠١ والمواد من ٣٠٢ إلى ٣١٠ من قانون العقوبات (م / ١٨٩ ع) ، وحظر نشر المرافعات القضائية والأحكام (م / ١٩٠ ع) ، وحظر نشر ما جرى في المناولات السرية بالمحاكم (م / ١٩١ ع) .

محاكمة قانونية تكفل له ضمانات الدفاع عن نفسه (م / ٦٧ من الدستور).

ونعرض فيما يلي للجريمتين المشار إليهما وفقاً للتقسيم الآتي :

المبحث الأول : الإخلال بمقام قاض .

المبحث الثاني : التأثير في القضاة .

المبحث الأول الإخلال بمقام قاض

تنص المادة ١٨٦ ع على أن : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى » .

نصها :

٢٣٢ = أضيفت هذه المادة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٩٣١ برقم ١٦٠ مكرر، ومنذ هذا التاريخ لم يطرأ تعديل جوهري على نصها^(١) ، وانحصر تدخل المشرع في تشديد العقاب على هذه الجريمة ، حيث رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة إلى خمسمائة جنيه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ ، وكانت قبل التعديل لا تزيد على خمسين جنيها ، ثم شدد العقاب إلى الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، وأخيرا عاد المشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ إلى عقوبة الحبس التي لا تتجاوز ستة أشهر ولكنه أبقى على عقوبة الغرامة كما وردت بالقانون رقم ٩٣ سالف الذكر، مع جواز الحكم بإحدى هاتين العقوبتين . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ سالف الذكر ، عن علة التجريم في هذا النص ، إنه من : « اللزام رعاية لاستتباب السكينة

(١) كانت المادة ١٦٠ م بحرى نصها على النحو الآتي : « يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين قضاة كل من أخل بإحدى الطرق المتقدم ذكرها وعلى أى وجه بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى » .

وحسن النظام أن ينزل الناس على أحكام القضاء ولا يكون ذلك إلا إذا وضعوا في القضاء ثقتهم ووجهوا إليه احترامهم . ولذلك يتعين منع كل نشر يكون من شأنه امتهان القاضى أو تحقير سلطته .

وفيما يلى تتناول أركان هذه الجريمة :

الركن المادى :

٢٣٣ = يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بكل ما من شأنه أن يخل بمقام قاض أو هيئته أو سلطته بصدد دعوى مطروحة عليه يأخذى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع .

وقد ورد فى لسان العرب عن لفظ « أَخْلَ » (١) : أَخْلَ بالشىء : أَجْحَفَ . وَأَخْلَ بالمكان وبمركزه وبغيره : غَاب عنه وتركه . وَأَخْلَ الوالى بالثغور : قَلَّ الجند بها . وَأَخْلَ به : لَمْ يَفِ لَهُ . وعن المقصود بلفظ « المقام » : المنزل (٢) . وعن لفظ « الهيبة » : المهابة ، وهى الإجلال والخافة (٣) . ومن ثم يدخل فى باب الإخلال بمقام قاض أو هيئته أو سلطته كل ما من شأنه أن يقلل احترام القاضى أو توقيره أو مكانته فى نفوس الناس ؛ مثل التهكم عليه أو السخرية منه .

وقد حرصت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ على الإشارة بأن الحماية المقررة للقاضى فى هذا النص لا يقصد بها مصادرة حق النقد ؛ حيث جاء فيها : « ولا يقصد بذلك منع الجرائد من نقد قانونى للإجراءات والأحكام التى تصدر من القضاة والمحاكم ، فكل نقد جدى بحسن نية

(١) لسان العرب لابن منظور ، ج ١٤ ، ص ١٢٥١ .

(٢) والمقام الكريم هو المنزل الحسنة ؛ ومكلا فسر قوله تعالى : « كم تركوا من جنات وصيون وزروع ومقام كريم » لسان العرب لابن منظور ، ج ٤٢ ص ٣٧٨٢ .

(٣) وقال ابن سيدة : الهيبة : التقية من كل شىء . لسان العرب لابن منظور ، ج ٥٢ ، ص ٤٧٣٠ .

وللمصلحة العامة لا يجوز اعتباره جريمة . وإنما لا يصح التجاوز عما يقع عليه من إسراف في التهكم أو طعن شخصي يكتب بمهارة فلا يقع تحت حكم المادة ١٦٠ (١٨٦) ويكون خطرا ومؤخذا عليه إذا يقوض الثقة بالقضاة ويذهب باحترامهم من نفوس الناس وذلك شعور يتعين العمل على الاحتفاظ به .

٢٣٤ = ويشترط - وفقا للنص - أن يقع الإخلال بمقام القاضي (المجنى عليه) أو هيئته أو سلطته بمناسبة دعوى مطروحة عليه ، لأن هذا الإخلال هو الذى يحقق معنى التأثير فى مجرى العدالة ؛ فإذا وقع الإخلال بعد خروج الدعوى من حوزة القاضي بصدور حكمه فيها أو أثناء نظرها أمام درجات قضائية أعلى أو بعد الفصل فيها بحكم نهائى ، فلا سبيل إلى إعمال نص المادة ١٨٦ ع ، وإنما تطبق مواد القانون الأخرى التى تجمى الأشخاص العامين إن توافرت شروط تطبيقها^(١) .

ومع أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ سالف الذكر ، أشارت - فحسب - إلى النشر الحاصل بصدور الدعويين المدنية والجنائية ، فإن النص يشمل كل دعوى مرفوعة أمام أية جهة من جهات الحكم فى البلاد ، كالقضاء العسكرى والقضاء الإدارى ، وذلك بالنظر إلى عموم لفظ «الدعوى» ؛ ولأن هدف المشرع هو عدم عرقلة العدالة ؛ ولأن هذا هو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ فى تعليقها على المادة ١٦١ ع (م / ١٨٧ الحالية ، التى تجرم التأثير فى القضاة) ؛ حيث جاء فيها : « وليس النص مقصورا على الدعاوى الجنائية بل يمتد هنا كما جاء فى المادة ١٦٠ م (م / ٨٦ الحالية) إلى كل دعوى مرفوعة أمام أية جهة من جهات الحكم فى البلاد سواء منها الجنائية والمدنية والشريعة والعسكرية حتى التأديبية » .

٢٣٥ = وغنى عن الذكر أن المادة ١٨٦ ع لا شأن لها بالقذف أو السب أو

(١) انظر : د. رياض شمس ، ص ٣٦١ د. شرف سيد كامل ، رقم ١٥٧ ص ١٥٣ .

الإهانة التي تقع بساحة القاضى المنظورة أمامه الدعوى ؛ فهذه الجرائم تخضع لنصوص عقابية أخرى ، التي قد توجد مرتبطة بجريمة المادة ١٨٦ ع ؛ حيث يتعين إعمال أحكام الارتباط وتطبيق عقوبة الجريمة ذات الوصف الأشد ، وفقا للمادة ٣٢ ع .

الوكن الممنوع :

٢٣٦ = يتحقق القصد الجنائي فى هذه الجريمة متى اتجهت لإرادة الجانى إلى الإخلال بمقام قاض أو هيئته أو سلطته بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ، ووقوع النشر كآثر لهذه الإرادة ، وعلمه بأنه ينشر أقوالا أو كتابات أو أفعالا تمس بمكانة القاضى أو كرامته أو التقليل من هيئته وسلطته . ويستفاد هذا العلم من مضمون ما نشر .

العقوبة :

٢٣٧ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس الذى لا تتجاوز مدته ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

المبحث الثاني

جريمة التأثير فى القضاة

تنص المادة ١٨٧ ع على أن : يعاقب بنفس العقوبات (الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين) كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أمورا من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أى جهة من جهات القضاء فى البلاد أو فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق أو التأثير فى الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة فى تلك الدعوى أو فى ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير فى رأى العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده (١).

نهيي :

٢٣٨ = يرجع تاريخ هذه المادة إلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ (٢) ، وقد دأب المشرع بالنسبة للجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة على الإحالة إلى العقوبات المنصوص عليها فى المادة ١٨٦ ع سالفة الذكر ، ولذا يصدق على العقوبات المقررة على هذه الجريمة ما سبق قوله فى شأن التدخلات التشريعية التى تناولت العقوبات المقررة فى المادة ١٨٦ .

وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه إلى أن الغرض من وجود هذه المادة هو أن تحاشى الصحافة كل تعليق أو مساجلة ، بصدد دعوى

(١) ألغيت الفقرة الثانية من المادة ١٨٧ التى كانت تنص - قبل تدخل المشرع بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ - على أن : « فإذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط » . وقد تم هذا الإلغاء بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٣٧ .

(٢) المادة ١٨٧ ع من القانون الحالى هى نفسها المادة ١٦٥ نالتة التى أُنشئت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ .

مطروحة على القضاء ، يكون من شأنها التأثير في المحققين أو الشهود أو في الرأي العام على وجه العموم^(١) . وهذا لا يعنى - على نحو ما جاء فى هذه المذكرة - « منع الجرائد من نقد قانونى للإجراءات ... فكل نقد جدى يحسن نية وللمصلحة العامة لا يجوز اعتباره جريمة » .
ونتناول فيما يلى أركان هذه الجريمة .

الركن المادى :

٢٣٩ = يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة على نشر أمور متعلقة بدعوى مطروحة على القضاء أو تحقيق مازال جاريا ، بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ، من شأنها التأثير فى سير الدعوى المتداولة .

وواضح أن المشرع لم يحدد الأمور التى يحرم نشرها ؛ إلا أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ ، التى أضاف هذه المادة ، أشارت إلى « التعليق أو المساجلة » باعتبار أن أكثر ما تقع به جريمة التأثير فى القضاء هو نشر تعليقات من شأنها التأثير فى سير الدعوى . ويتمين أن نلاحظ أن التعليق ليس مجرد عرض لما جرى فى الجلسة فى حيدة وموضوعية ، فهذا عمل مباح ما لم يكن هناك حظر من المشرع يتعلق بالدعوى المطروحة على القضاء أو تحقيق مازال جاريا^(٢) ، أو أن ينشر الصحفى خبرا مختصرا فى شأن مسألة محددة فى الدعوى بناء على وثائق استطاع الحصول عليها^(٣) ، وإنما يفترض عرضا غير محايد أو مفرض بناء على رؤية شخصية لوقائع الدعوى وظروفها وسلوك أطرافها وفرصهم فى كسب القضية أو على العكس خسارتها .

والتأثير على سير العدالة كما يتحقق بالتعليق يكون كذلك بكل ما من شأنه الإخلال بسير العدالة أو تعطيلها أو إعاقتها أو التأثير فى إجراءاتها^(٤) ؛ مثال ذلك

-
- (١) انظر كذلك : د. جمال الدين العطفي ، الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٨ .
(٢) انظر مؤلفنا فى الحظر والرقابة على النشر ، سابق الإشارة إليه .
(٣) انظر : Chavanne, op. cit., no. 666 p. 481 .
(٤) انظر : د. جمال الدين العطفي ، الحماية الجنائية للخصومة ... ، رقم ٣٢ ص ٤١ ، د. شريف سيد كامل ، رقم ١٦١ ص ١٥٥ .

نشر موابق المتهم ، أو الظروف التي لا يست ارتكابه الجريمة أو التي أدلى فيها باعترافه ، أو نشر صورة للمتهم قبل عرضه قانونا على الشهود ، أو تجريح شاهد أو خبير في الدعوى ، أو نشر تحقيقات صحفية أو إذاعية أو تلفزيونية مع المتهم أو الشهود ، أو عن رأى رجل الشارع فى سلوك الجاني أو المجنى عليه ... إلى آخره .

٢٤٠ = ويشترط أن يكون النشر لهذه الأمور متعلقا بدعوى مطروحة على أية جهة من جهات القضاء فى البلاد أو تحقيق مازال جاريا^(١) ، فيعد نشرا معاقبا عليه فى مفهوم المادة ١٨٧ ع النشر الحاصل فى مرحلة التحقيق الابتدائى الذى تجرته النيابة العامة أو قضاة التحقيق أو رجال الضبط فى الحالات الاستثنائية التى يجوز لهم فيها مباشرة بعض إجراءات التحقيق ، أو فى مرحلة التحقيق النهائى الذى تجرته المحكمة ، وكذلك النشر الحاصل بعد صدور حكم الدرجة الأولى وأثناء مرحلة الاستئناف ، وبصفة عامة لا يصير النشر لهذه الأمور غير خاضع لحكم هذه المادة إلا متى صار الحكم غير قابل للطعن فيه ، أو حكما قضائيا نهائيا .

٢٤١ = كما يشترط أن يكون النشر لهذه الأمور من شأنه التأثير على سير العدالة ، وهو يكون كذلك إذا كان من شأنه التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى الدعوى أو فى رجال القضاء أو النيابة العامة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق أو فى الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة فى تلك الدعوى أو فى ذلك التحقيق ، أو كان من شأنه أن يمنع شخصا من الإفضاء بمعلومات إلى جهات الاختصاص إذ يجب على كل وطنى أن يكون عوناً للعدالة وأن يساعد على تحقيقها (المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) ، أو التأثير فى رأى العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده .

وتحقق هذا التأثير يكون الأمور التى جرى نشرها مفرضة ، مثال أن تنطوى على إيهاء أو تشويه للوقائع أو توجيه للقضاة أو المحققين أو الشهود أو الرأى العام

(١) انظر : د. رياض شمس ، ص ٤٧٤ ، د. جمال الدين العطشى ، الحماية الجنائية للخصومة ، رقم ٣٠ ص ٣٨ ، د. شرف سيد كامل ، رقم ٩٢ ص ١٣٩ .

بما يحقق مصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده . ولا يتطلب القانون أن يترتب على هذا التأثير حدوث نتيجة معينة^(١) ، مثال تغيير الحكم في الدعوى أو الإخلال بالحيدة والموضوعية التي ينبغي أن يتحلى بها القاضي أو المحقق أو إغواء الشهود أو امتناع أحد الأشخاص عن الإفضاء بمعلوماته إلى جهات الاحصاء ، أو إثارة الاضطراب أو اليليلة في الرأي العام .

الوكن المعنوي :

٢٤٢ = يتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة متى توافرت لدى الجاني إرادة العلانية ووقوع النشر كآثر لهذه الإرادة ، وعلمه بأن الأمور التي نشرها يمكن أن تودي إلى النتيجة التي يتطلبها النص ؛ وهي التأثير في القضاة أو رجال النيابة العامة ، ويستفاد هذا العلم من ذات الأقوال أو الكتابات أو الأفعال التي جرى نشرها وتتعلق بالدعوى المطروحة على القضاء أو التحقيق الذي لا يزال جاريا (٢) .

العقوبة :

٢٤٣ = يعاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

(١) انظر : د. جمال الدين الطيفي ، الحماية الجنائية للخصومة ... ، رقم ١٣٦ ص ٢٠٦ .
د. شريف سيد كامل ، رقم ١٦١ ص ١٥٦ .

(٢) يلاحظ أن المشرع كان يتطلب قبضا جنائيا خاصا بالنسبة للفقرة الثانية من المادة ١٨٧ التي ألغاه بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٦ ، حيث كان يضمن على النيابة إثبات أن الجاني كان يستهدف من وراء النشر تحقيق التأثير في القضاة ، وكان يترتب على هذا الإثبات تطبيق العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية وهي أحد من العقوبة المقررة على نشر أمور من شأنها التأثير المذكور . راجع هامش ١ ص ٢٤٠ .

الخاتمة

بالنظر إلى ما سبق عرضه ، بوسعنا أن ندرك أن التدخلات التشريعية التي أعقبت وضع النصوص المتعلقة بجرائم النشر مالت إلى توسيع نطاق التأنيب في عدد منها ، واستحدثت أشكالاً جديدة لجرائم الرأي ، فضلاً عن الميل العام نحو تشديد العقوبات المقررة على هذه الجرائم .

وقد يبدو ، لأول وهلة ، أن ثمة تعارضاً بين الديمقراطية كنظرية وميلها في الواقع العملي إلى فرض مزيد من القيود على حرية الرأي ؛ حيث نرى أنه لا مفر من الرجوع إلى تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لتبني وجهة نظر واضعي هذا القانون بشأن التدخلات التشريعية التي مالت - باسم الديمقراطية - إلى فرض مزيد من القيود على حرية الرأي . ولكن قبل أن نعرض لوجهة النظر هذه ، نبادر إلى القول بأنه لا يتعين النظر إلى كل ما يصدر عن الأغلبية الممثلة في مجلس الشعب ، ويتعلق بحرية الرأي ، بمن الشك والارتباب ، ولا أن يحمل كل تدخل تشريعي في إطار هذه الحرية على أنه إرهاب لكل صاحب قلم ولكل صحفي في مصر ، كما لا ينبغي أن يفهم أننا نميل إلى التعديلات التي أتى بها هذا القانون أو إلى التضييق على حرية الرأي للدرجة التي تجعل ممارسة الديمقراطية وهما أو خيالا . نقول إن ما جاء في هذا التقرير من شأنه أن يفسر حقيقة زيادة القيود التي تفرضها الديمقراطية على حرية الرأي ؛ إذ جاء في هذا التقرير ما يلي : « لما كانت النظم الديمقراطية - التي تحرص عليها الشعوب حرصها على حياتها - تعنى باحترام حقوق الأفراد وحررياتهم وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر وهي حقوق حرص الدستور المصري على كفالتها في حدود القانون فإنه من هذا المنطلق كان من الضروري أن يتدخل المشرع لوضع الحدود ورسوم الإطار الذي تستعمل فيه هذه الحرية ، وتجريم الانحراف بها عن استهداف المصلحة العامة

إلى تحقيق مصالح شخصية تحركها بواعث دنيئة من الرغبة فى المساس بشرف
الجنى عليه أو باعتباره أو كرامته أو الحط من قدره شفاء لحقد أو انتصارا لرذيلة
التشهير بالغير .

« وقد واجه المشرع المصرى هذا النوع من الجرائم بكثير من النصوص التى
أحكمت دائرة التجريم وحددت عناصره ، ولكن لما كانت مصر تتوغل يوما بعد
يوم فى السير على طريق الديمقراطية ومن ثم تزداد فيها رقعة الحرية بما تشمله
من حرية الرأى والتعبير والصحافة والنشر ، فإن الحكمة تقتضى بأنه بقدر ما تزيد
الحرية بقدر ما تتسع دائرة المسئولية عن إساءة استعمالها والخروج من إطار التزام
الصدق والأمانة وتغى المصلحة العامة إلى نطاق تشويه الحقائق سعيًا وراء التشهير
بالمجنى عليه أو الانتقام منه أو تخفيفه أو ازدراؤه . فبقدر ما تكون الحرية بقدر ما
تجب الحماية لحقوق الغير التى يمكن أن ينال منها إساءة استعمال هذه الحرية» .

والواقع أننا لا نرى فى هذا الكلام أى تجاوز للحقيقة ، فكلما اتسعت دائرة
الحریات والحقوق وجرى توليقها دوليا وداخليا كلما ظهرت الحاجة إلى فرض
مزيد من القيود التى تضمن ممارستها دون تجاهل للمصلحة العامة ودون إخلال
باحترام حقوق الآخرين . ولكن مع التسليم بأن القيود ، فى مجال حرية الرأى
والتعبير ، تقبل الزيادة مع اتساع نطاق حريات الأفراد وحقوقهم فإننا نؤكد على
أن هذه القيود يجب ألا تعوق الصحفيين ورجال الفكر عن أداء رسالتهم الجليلة
دون رهبة أو خوف ، وهذه هى الفكرة التى انطلقت منها القانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٩٦ ، الذى عاد - بشكل عام - إلى العقوبات التى كانت مقررة فى قانون
العقوبات على جرائم النشر قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، وهى
نفس الفكرة التى دعنا إلى حراسة النصوص المتعلقة بجرائم النشر المضرة بالمصلحة
العامة والمساهمة بعدد من المقترحات ، التى نأمل - كما جاء فى مقدمة البحث
- أن تكون محققة للتوازن المنشود بين حرية الرأى وحق الفرد فى التعبير عن

أنكاره ونشرها بالطريقة التي يراها محققة لذاته وبين حق الدولة في التدخل لكبح جماح الأفكار التي تهدد المصلحة العامة ، وهي المقترحات التي تعرض لها في الآتي :

(١) تعديل المادة السابعة من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦ التي تنص على أن : « لا يجوز أن تكون المعلومات الصحيحة التي ينشرها الصحفي في حدود القانون سببا للمساس بأمنه » . فمن وجهة نظرنا أن صياغة المادة على هذا النحو لا تحول دون مساءلة الصحفي جنائيا في حالة نشره خبرا كاذبا معتقدا صحته وقت النشر ، الأمر الذي يتعارض مع المادة ١٨٨ ع التي تشترط « سوء النية » ، بمعنى علم المتهم بكذب الخبر ، لكي تتوافر مسؤوليته الجنائية . وقد سبق الإشارة إلى أن هذا الشرط يضمن حلال متوازنا للمصحيات التي تواجه الصحفي في استقاء الأخبار الحقيقية ، كما لو أحاطت الإدارة تصرفاتها بالسرية والكتمان أو عندما يستقى الخبر من مصدر رسمي ويتبين كذبه بعد ذلك ؛ وأنه يقضى بالألا يكون الصحفي مسؤولا جنائيا عن نشر المعلومات أو الأخبار التي يعتقد صحتها^(١) . والنص الذي نقتحه هو : « لا يجوز مساءلة الصحفي جنائيا عن الأخبار التي ينشرها في حدود القانون معتقدا صحتها » .

(٢) حذف عبارة « أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى » ، التي ورد ذكرها بالفقرة الأولى من المادة ١٧٨ ثالثا (جريمة الإساءة إلى سمعة البلاد) . فمن وجهة نظرنا أن هذه العبارة تعطل حق النقد المنصوص عليه في المادة ٤٧ من الدستور ؛ فإذا كان طبيعيا أن يجرم المشرع نشر الصور التي تنقل إلى العالم صورة غير صحيحة عن مصر ، من خلال نشر صور مزيفة أو بإعطائها وصفا أو تعليقا غير صحيح - مما يمكن اعتباره نشرًا لخبر كاذب - فإن مد نطاق

(١) راجع ما تقدم : رقم ٧٩ ص ٨١ .

التأثير ليشمل الصور التي تسيء إلى سمعة البلاد إذا ما تضمنت « مظاهر غير لائقة أو بأى طريقة أخرى » من شأنه أن يحول بين الأفراد - خاصة الصحفيين - والمساهمة في طرح صورة حقيقية لهذه المظاهر ، لحد المسئولين على القضاء عليها (١).

(٣) حذف عبارة « تحريفاً يغير معناه » التي ورد ذكرها في المادة ١٦١ ع (أولاً) ، إذ يفهم من هذه العبارة عدم خضوع من يقوم بطبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان ، التي تؤدي شعارها علناً ، لنص المادة ١٦١ ع ، إذا حذف عمداً نص هذا الكتاب دون أن يترتب على هذا التحريف تغيير في المعنى (٢).

وكذلك حذف عبارة « أو ليتفرج عليه الحضور » التي ورد ذكرها في المادة ١٦١ ع (ثانياً) ، الخاصة بالعقاب على « تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد السخرية أو ليتفرج عليه الحضور » . فمن وجهة نظرنا أن عبارة « أو ليتفرج عليه الحضور » تشدد واضح من المشرع يترتب عليه تعطيل رسالة الفن في المجتمع ، فضلاً عن أن تقليد الاحتفال الديني إذا كان بقصد مشاهدة الجمهور له ، لا يشتم منه العدوان أو السخرية أو النيل من أحد الأديان (٣).

(٤) تعديل المادة ١٨٤ ع التي تعاقب على إهانة أو سب « الهيئات النظامية » ، فمن وجهة نظرنا أن المشرع قد أفرط في حماية هذه الهيئات على حساب حق الأفراد في نقد ومواجهة انحرافها عن تحقيق الصالح العام ، إذ كان يتعين إباحة إثبات وقائع القذف التي توجه إلى هذه الهيئات وتتمتع بوظائفها للإفلات من المسؤولية ، مع ملاحظة أن هذه الإباحة تقررت في فرنسا منذ صدور قانون الصحافة سنة ١٨٨١ ، حيث أجازت المادة / ٣٥ منه الدفع بالحقيقة ، وإثباتها

(١) راجع ما تقدم : رقم ١١٥ ص ١١٤ و ١١٥ .

(٢) انظر مبررات هذا الحذف : ما تقدم رقم ١٢٧ ص ١٢٨ و ١٢٩ .

(٣) راجع ما تقدم : رقم ١٢٨ ص ١٣٠ .

بكافة طرق الإلابات ، بالنسبة لوقائع القذف التى ترتكب فى حق هذه الهيئات^(١).

(٥) حذف عبارة : « دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها » التى وردت فى عجز الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ ع ، وهذه الفقرة تنص على أن : « يعاقب ... كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها فى الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها » ، والجرائم المشار إليها هى : التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو كراهيته أو الإزدراء به [م/١٧٤ (أولا)] ، وتحجيد أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة [م/ ١٧٤ (ثانيا)] .

فمن وجهة نظرنا أن إعمال هذه الفقرة بصياغتها الحالية يفضى إلى أن « المشجع » لو كان قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكاب الجرائم المنصوص عنها بالفقرتين (أولا) و (ثانيا) المشار إليهما فسيخضع لحكم القواعد العامة للاشتراك ، وهذا مؤداه أن يفلت من العقاب إذا لم تقع جريمة التحريض [م/١٧٤ (أولا)] أو جريمة التحجيد أو الترويج [م/ ٧٤ (ثانيا)] ، بينما لا يفلت من العقاب « المشجع » الذى لم يقصد الاشتراك فى هذه الجرائم فى حالة عدم وقوعها . ولا أظن أن المشرع أراد هذه النتيجة ، وأن قصده من عبارة : « دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها » هو العقاب على فعل « التشجيع » ذاته ، باعتباره جريمة مستقلة ، لذا اقترحنا حذف هذه العبارة ، ليخضع فعل « المشجع » لحكم الفقرة الثالثة بصرف النظر عن تحقق أو عدم تحقق الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٧٤^(٢).

(٦) إلغاء المادة ٢٠ من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦ التى تفرض

(١) راجع ما تقدم : رقم ١٥٩ ص ١٥٤ و ١٥٥ وهامش (١) ص ١٦٢ .

(٢) راجع ما تقدم : رقم ٢٠٩ ص ٢٠١ .

على الصحفي الامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو ترويع التحيز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع ، وكذلك العقوبة المقررة في المادة ٢٢ منه على مخالفة هذا الالتزام . فمن وجهة نظرنا أن المشرع خالف - بهذا النص - مبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور ، إذ استحدث شكلا جديدا لجريمة الرأي بالنسبة للصحفي دون غيره من الأفراد ، حين كان يجب أن يتسامح مع الصحفي لتعرضه أكثر من غيره لخطر التجاوز في الرأي . وهذا بالإضافة إلى أن تأييم ترويع التحيز - بشكل مطلق - يعد قييدا خطيرا على حرية الرأي ؛ إذ كان يجب قصره على ترويع التحيز لاعتبارات تخل بمبدأ المساواة أمام القانون ، كترويع التحيز المستند إلى الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ؛ فمثل هذا التحيز هو الذي يضر بالوحدة الوطنية ، وأحسب أن هذا هو قصد المشرع من تجريم ترويع التحيز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع (١).

(٧) إلغاء المادة ٢٠١ ع التي تعاقب على « القدح » أو « الذم » في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو قرار جمهوري أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية . فمن وجهة نظرنا أن هذه المادة تمثل قييدا خطيرا على حرية الرأي ، لأنها لا تشترط أن يترتب على « القدح » أو « الذم » وقوع ضرر أو حتى خطر حدوثه ، فهي مجرد تجريم لوسيلة تعبير عن الرأي ، وقد تبين لنا أن « القدح » أو « الذم » لا يشتمل على تحريض أو تمرد ضد الحكومة أو قوانين الدولة أو أعمال الإدارة ، وإنما ينصرف مفهومه إلى « الطعن » أو « العيب » أو « اللوم » ، وهي مرادفات للتعبير عن حق النقد (٢).

كانت هذه أهم المقترحات التي أسفر عنها البحث ، والتي نأمل أن تكون محققة للمصلحة العامة في ظل احترام حرية الرأي والتعبير عنه .

(١) راجع ما تقدم : من ص ٢١٤ إلى ص ٢١٩ .

(٢) راجع ما تقدم : رقم ٢٢٩ و ٢٣٠ .

اهم مراجع البحث

- أولا : المراجع العربية :
- كتب مؤلفة ومترجمة :
- د. إبراهيم مدكور وآخرون :
- معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .
- د. أحمد فتحى سرور :
- الوسيط فى قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٩١ .
- د. جمال الدين العطفي :
- * الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ١٩٦٤ .
- * حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٤ .
- * آراء فى الشرعية وفى الحرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
- جون . ر . بورر وميلتون جولدم ليچر :
- الفلسفة وقضايا العصر ، ترجمة د. أحمد حمدى محمود ، الجزء الأول ، الألف كتاب الثانى ، المند ٨٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ .
- د. رؤوف عبيد :
- مبادئ الإجراءات الجنائية فى القانون المصرى ، الطبعة السابعة ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ١٩٦٨ .
- د. رياض شمس :
- حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر ، الجزء الأول ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧ .

- د. سليمان محمد الطماوى :
الوجيز فى القانون الإدارى ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربى ١٩٩٢ .
- د. شريف سيد كامل :
جرائم الصحافة فى القانون المصرى ، دار النهضة العربية : ١٩٩٣ / ١٩٩٤
- د. طارق أحمد فتحى سرور :
دروس فى جرائم النشر ، دار النهضة العربية ١٩٩٧ .
- د. عبد الرحمن محمد إبراهيم خلف :
الحماية الجنائية للحق فى الشرف والاعتبار ، دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة
دكتوراه ، كلية الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٩٢ .
- د. عبد الرحيم صدقى :
جرائم الرأى والإعلام ، دار الثقافة العربية ١٩٨٨ .
- د. عبد المهيم بكر :
القسم الخاص فى قانون العقوبات ، الجرائم المفضرة بالمصلحة العامة ، المطبعة
العالمية ١٩٦٨ .
- د. عزت الدسوقي :
قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق -
جامعة القاهرة ١٩٨٦ .
- د. عمر السعيد رمضان :
* شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية ١٩٨٦ .
* مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ١٩٨٨ .
- د. عمر سالم :
الدفع بالحقيقة فى جريمة القذف ضد ذوى الصفة العمومية ، دراسة
مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ١٩٩٥ .

د. عوض محمد :

قانون العقوبات ، القسم العام ، دار المطبوعات الجامعية ١٩٩١ .

د. فوزية عبد الستار :

شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ١٩٩٢ .

فهمى هويدى :

رقابة المؤسسات الدينية على النشر وتأثيرها على حرية الفكر ، فى : حرية

الرأى والعقيدة - قيود واشكاليات ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٤ .

قيم (شمس الدين محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية) :

اعلام الموقعين عن رب العالمين ، الجزء الثانى ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة

د.د

د. مأمون محمد سلامة :

* الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ، الجزء الأول ، دار الفكر العربى

١٩٨٥ .

* جرائم أمن الدولة من جهة الخارج ومن جهة الداخل ، وحدة الطبع

والتصوير فرع الخرطوم ، العام الجامعى ٩٢ / ٩٣ .

مركز الدراسات الصحفية :

الصحافة مسئولية وسلطة ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، د. ت .

د. محسن فؤاد فرج :

جرائم الفكر والرأى والنشر ، النظرية العامة للجرائم التمييزية ، الطبعة الثانية ،

دار الغد العربى ١٩٨٨ .

د. محمد عبد القادر حاتم :

الرأى العام وتأثيره بالإعلام والدعاية ، الكتاب الثانى ، الإعلام والدعاية ،

مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٣ .

د. محمد عبد اللطيف عبد العال :

* عقوبة الإعدام - دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشرعية الإسلامية ،
دار النهضة العربية ١٩٨٩ .

* الجرائم المادية وطبيعة المسؤولية الناشئة عنها ، دار النهضة العربية ١٩٩٦ .

* الحظر والرقابة على النشر في القانون الجنائي المصري ، دار النهضة العربية
١٩٩٨ .

الأستاذ : محمد عبد الله :

في جرائم النشر ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .

د. محمد عمارة :

الإسلام وحقوق الإنسان ، عالم المعرفة ، العدد ٨٩ .

د. محمد مصطفى شلبى :

أصول الفقه الإسلامى ، الجزء الأول ، الطبعة السادسة ، دار النهضة العربية
١٩٩٢ .

د. محمد هشام أبو الفتوح :

الشائعات فى قانون العقوبات المصرى والقوانين الأخرى ، دار النهضة العربية
١٩٩٥ .

د. محمود مصطفى :

شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، دار النهضة العربية ، الطبعة العاشرة
١٩٨٣ .

د. محمود نجيب حسنى :

* شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية ١٩٧٨ .

* شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ١٩٨٨ .

- منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد
بن أبي القاسم بن حبة بن منظور) :
لسان العرب ، طبعة دار المعارف ١٩٧٩ .
د. نبيلة عبد الحليم كامل :
الوظيفة العامة وفقا لأحكام القضاء الإدارى فى مصر وفرنسا ، الطبعة الثانية ،
دار النهضة العربية ١٩٩٦ .
د. نعيم عطية :
النظرية العامة للحريات الفردية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة
١٩٦٥ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Barbier,G., Matter, p., Rondelet. J.

Code expliqué de la presse, Traité général de la police de la presse et des délits de publication 2 ed . t. 1, Paris 1911 .

Blin, H., Chavanne, A., Drago, R.

Traité du droit de la presse. Librairies Techniques, Paris 1969 .

Boucheron, J.

" Fausse nouvelles ", Repertoire de droit pénal et de procédure pénale, Dalloz, Encyclopédie Juridique, 2 ed. t. III, Paris 1977 .

Cannac, H.

" Les modifications apportées à législation sur la presse par les décrets - lois de 1935 et la loi du 10 janvier ", R. S. C., no. 2, avril - Juin, Sirey 1936 .

Debré, M.

" Du gouvernement de la liberté ", Rev . du dr. public et de la sc. politique, t. soixante - cinq, Lve année, Paris 1949 .

Larousse ,

Grand Larousse universel, t. 11, NEZ à phototype, Librairie Larousse 1991 .

Pinto, R.

La liberté d'opinion d'information, Paris 1955 .

Poittevin, G. Le,

Traité de la presse, Paris 1903 .

Poussin, J. Pierre,

" Le délit de fausses nouvelles ", dans : Liberté de la presse et droit pénal, Xlles Journées de l'Association Française de Droit Pénal en hommage au Doyen Fernand Boulan, Presse universitaire D'AIX-MARSILLE, 1994 .

Pradel, J.

" Secret des procédures et presse ", dans : Liberté de la presse et droit pénal, Xlles Journées de l' Association Française de Droit Pénal en hommage au Doyen Fernand Boulan, Presse universitaire D'AIX-MARSILLE, 1994 .

الصفحة

المحتوى

مبحث تهديد

العلاية كمعصر تكوينى فى جرائم النشر

- ٥ تهديد :
٦ (العلاية الحكيمية والعلاية الفعلية - قصد العلاية)
٩ تقسيم :
١٠ المطلب الأول : علاية القول والصياح
٢٥ المطلب الثانى : علاية الفعل والإيماء
٢٧ المطلب الثالث : علاية الكتابة والرسوم والصور والرموز
..... بعض تطبيقات العلاية بغير الطريق الذى رسمه القانون فى
٣٥ أحكام النقض :

الفصل الأول

جرائم العداوة على الحقيقة

- ٣٧ تهديد :
٤٠ بعض صور تجريم الخبر الكاذب :
٤١ فى القانون المصرى
٤٣ فى القانون الفرنسى
..... المبحث الأول : النشر بسوء قصد لأخبار كاذبة من شأنها
٤٧ تكدير السلم (م / ١٨٨ ع)
..... المبحث الثانى : النشر بغير أمانة وسوء قصد لما جرى فى
٨٦ الجلسات العلنية بالمحاكم (م / ١٩١ ع)
..... المبحث الثالث : النشر بغير أمانة وسوء قصد لما جرى فى
٩٣ الجلسات العلنية لمجلس الشعب (م / ١٩٢ ع)

الفصل الثاني

جرائم انتهاك الآداب العامة والأنغلاق

- ٩٧ تمهيد :
- ٩٧ (مفهوم الآداب العامة)
- ٩٩ تقسيم :
- المبحث الأول : جريمة انتهاك حرمة الآداب العامة
- ١٠١ (م/١٧٨ ع)
- المبحث الثاني : جريمة الإساءة إلى سمعة البلاد
- ١٠٩ (م/١٧٨ ع ثالثا)

الفصل الثالث

جرائم التعدي على المعتقدات الدينية

- ١١٦ تمهيد :
- ١١٦ (حرية الاعتقاد والتعبير عنه)
- ١١٨ حرية التعبير عن الاعتقاد في الإسلام
- ١٢٢ جريمة التعدي على الأديان (م / ١٦١ ع)

الفصل الرابع

جرائم الإهانة والعيب والسب

- ١٣٣ تمهيد وتقسيم :
- ١٣٥ المبحث الأول : جريمة إهانة رئيس الجمهورية (م ١٧٩ ع)
- المبحث الثاني : جريمة العيب في حق ملك أو رئيس دولة
- ١٤٤ أجنبية (المادة ١٨١ ع)
- المبحث الثالث : جريمة العيب في حق ممثل لدولة أجنبية
- ١٤٩ معتمد في مصر (م / ١٨٢ ع)

- المبحث الرابع : جريمة إهانة الهيئات النظامية (م/١٨٤ ع) — ١٥٣
- المبحث الخامس : جريمة سب الموظف العام أو من في حكمه بسبب أداء الوظيفة (م/١٨٥ ع) — ١٦٣
- الفصل الخامس
- جرائم التحريض
- تمهيد وتقسيم : ————— ١٧٧
- المبحث الأول : التحريض على ارتكاب الجنايات والجنتح (المادتان ١٧١ ع و ١٧٢ ع) ————— ١٧٩
- المبحث الثانى : التحريض على قلب نظام الحكومة وتحييد أو ترويع المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والتشجيع على ذلك بطريق المساعدة (م/١٧٤ ع) ————— ١٨٦
- المبحث الثالث : تحريض الجند على الخروج عن الطاعة (م/١٧٥ ع) ————— ٢٠٤
- المبحث الرابع : التحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها (م/١٧٦ ع) ————— ٢٠٩
- المبحث الخامس : اتحياز الصحفي إلى الدعوات العنصرية وترويع التحيز أو الاحتقار لأى من طوائف المجتمع (م/ ٢٠ من قانون تنظيم الصحافة) — ٢١٤
- المبحث السادس : التحريض على علم الانقياد للقوانين وتحسين الجنايات والجنتح (م/١٧٧ ع) — ٢١٩
- المبحث السابع : القدح أو الذم فى الحكومة (المادة ٢٠١ ع) — ٢٢٧

الفصل السادس

جرائم التأثير في سير العدالة

٢٣٤	تمهيد وتقسيم :
٢٣٦	المبحث الأول : الإخلال بمقام قاض (م / ١٨٦ ع)
٢٤٠	المبحث الثاني : جريمة التأثير في القضاة (م / ١٨٧ ع)
٢٤٤	خاتمة :
٢٥٠	أهم مراجع البحث
٢٥٠	المراجع العربية :
٢٥٥	المراجع الأجنبية :
٢٥٧	الفهرست :

رقم الإيداع ٩٨ / ١٣٧٣٠

I. S. B. N. الترقيم الدولي

977 - 19 - 7086 - 0



للطباعة

رشي هيتون ابراهيم

طابع عبد العزيز الهادي ٢ عادي

عادي ت : ٢٩١٠٠٧٥ دار السلام ت : ٢٢٠٩١١٨

